www.kassioun.org

1240

الاثنين 25 آب 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

انتخابات يشارك فيها 10500 سوري فقط لا غير!

[07]

الافتتاحية

المهمة: تغيير جذري شامل!

«تجارب الشعوب المختلفة، تثبت أن رحيل السلطة لا يعني رحيل النظام، وأن عملية تغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً، سياسياً واقتصادياً- اجتماعياً، هي عملية أشد تعقيداً بكثير من مجرد رحيل رئيس وقدوم رئيس.

الشعب السوري يستحق أن تكلل نضالاته بنصرٍ حقيقي مكتمل الأركان، وفي جوهر هذا النصر، منع الانتقال من مستبدٍ إلى مستبد، ومن ناهبٍ إلى ناهبٍ... ولذا وبقدر ما يمكن لمساحة الفرح الراهن أن تكون واسعة، بقدر ما يمكنها أن تكون مؤقتة في حال لم ينتقل الشعب بشكلٍ فعلي من هامش التاريخ إلى متنه، عبر استلامه الفعلي للسلطة».

الكلام السابق، هو مقطع من البيان الذي أصدره حزب الإرادة الشعبية يوم 2024/12/8، والذي أثبتت الشهور التسعة الماضية أنه ما يزال صحيحاً تماماً، وأن المهمة القائمة ما تزال مهمة التغيير الجذري الشامل، الاقتصادي-الاجتماعي والسياسي.

إذا حاولنا وضع المهام الكبرى الأساسية أمام سورية والشعب السوري، فإن بينها بكل تأكيد ما يلي:

أولاً: إنهاء تقسيم الأمر الواقع، وهو أمر لم يتحقق حتى اللحظة، بل وانزلقت الأمور نتيجة انتهاج الحلول الجزئية الأمنية، ونتيجة التدخلات الخارجية إلى تكريس ذلك التقسيم بشكل أكبر، وإلى جعل تجاوزه أعقد مما كان عليه يوم 12/8.

ثانياً: توحيد الشعب السوري، وفي هذه المهمة أيضاً تم التراجع إلى الخلف، بسبب تبني مقولات «الأكثرية» و«الأقليات»، وارتفاع مستوى التحريض الديني والقومي والطائفي، إلى جانب المجازر والانتهاكات التي جرت في عدة مناطق من البلاد، وحملت أبعاداً طائفية مقيتة.

ثالثاً: إيقاف التدهور الاقتصادي، وتحسين أوضاع الناس المعيشية، وهنا أيضاً جرى العكس عملياً، حيث استمرت سياسات رفع الدعم عن الخبز والمحروقات وغيرها، ما أدى إلى تدهورٍ إضافيٍ في أوضاع الناس، بالتوازي مع بقاء عجلة الاقتصاد متوقفة ومشلولة بشكل شبه كامل، بسبب دمار البنية التحتية من جهة، وبسبب إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية التي دمرت ما تبقى من إنتاج محلي صغير ومتوسط.

رابعاً: إنهاء التدخلات الخارجية، وتحقيق الحل السوري-السوري. ما جرى فعلياً هو أن التدخلات الخارجية باتت أوسع وأكثر بروزاً ووضوحاً، وخاصة التدخلات «الإسرائيلية» التخريبية، إلى جانب تدخلات أخرى متعددة، والتي باتت جزءاً أساسياً من كل نشاط يجري داخل سورية، بما في ذلك من نشاطات الحوار والتفاوض بين السوريين أنفسهم؛ أي أن درجة التدويل ارتفعت ولم تنخفض.

من الصحيح أن المرأة الحامل تحتاج إلى 9 أشهر لتضع مولودها كما يقول من يحاولون تكرار شعار «أعطوهم فرصة» بطرق مبتكرة، ولكن من الصحيح أيضاً أن هنالك متابعة ضرورية للمرأة الحامل ولمؤشراتها الحيوية، وإلا فإن احتمال ولادة طفل ميت هو احتمال قائم!

إن هذه المؤشرات بمجموعها، تُعيد التأكيد على أن المهمة الأساسية أمام سورية والسوريين، ما تزال مهمة التغيير الجذري الشامل بكل أبعاده، والذي يشكل القرار 2254 خارطته الأساسية، بما في ذلك موضوع جسم الحكم الانتقالي الذي يحتاج إلى تعريف وتوافق بين السوريين. إضافة إلى أن استحقاق المؤتمر الوطني العام، ما يزال استحقاقاً أساسياً لتجميع السوريين وتوحيدهم، والوصول إلى توافقات بينهم، تسمح بتشكيل حكومة وحدة وطنية، ودستورٍ دائم، وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة على كل المستويات.

شؤون عمالية

الحرفيون ليسوا أحسن حالاً من العمال

02

شؤون محلية

الليرة السورية بين الإعلان المسبق و التضخم و حذف الصفرين

08

شؤون اقتصادية

السلطات تتغير والإهمال ثابت: دير الزور خارج خريطة الأولويات

12

شؤون عربية ودولية

في أوكرانيا ... على الغرب أن يقبل الهزيمة!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحرفيون ليسوا أحسن حالاً من العمال

يعاني الحرفيون المنتشرون في الأحياء والبلدات، وبمختلف مهنهم، الكثير من الصعوبات في تأمين لقمة عيشهم وتأمين متطلبات أطفالهم وأولادهم صغاراً وكباراً. والمعاناة التي نتحدث عنها هي مرويّة على ألسنة أصحابها، وهم الأصدق في معرفة أحوالهم المعيشية والمهنية التي يتعرضون لها مع مطلع كل نهار.

جرى حديث معهم في ورشهم وقالوا الشيء الكثير الذي سنذكر بعضه، والذي يلخّص حصيلة قهرهم الذي يعيشون فيه.

أبو علي في العقد الرابع من العمر ومهنته النجارة، حيث يعمل في هذه المهنة الكثير من أبناء المنطقة منذ ما قبل الأزمة. وتعرضت هذه المهنة للكثير من الحصارات أدت بالعاملين بها إلى إغلاق ورشهم أو تقليص إنتاجهم، لأن القرارات الحكومية قبل الأزمة سمحت بالاستيراد للمنتوجات نفسها التي كان ينتجها هؤلاء الحرفيون في العديد من أرياف دمشق، مثل غرف النوم والموبيليا والديكورات وغيرها من المنتجات التي نافستها الصناعات المستوردة وجعلت الصناعة المحلية على كف عفريت، من حيث التسويق والتكاليف، وأدت إلى الإضرار بالصناعة والحرفيين العاملين بها.

يقول الحرفي أبو علي وهو يعدّد لنا جوانب المعاناة حالياً: «وقت بدي اشتري خشب مشان نشتغل بنروح لعند التاجر وبنطلب منه الخشب، بيمسك الآلة الحاسبة وفوراً بيحسب على أساس سعر الدولار اللي بيحقق له الحماية لبضاعته، مشان يرجع يجيب غيرها مع المربّح، وبيقول السعر بالليرة السورية هيك يعني السعر بالملايين. وشوف قديش بدنا نحسب التكلفة على الزبون... وهون بتبلّش المساومة، وكيف بدنا الزبون ما يهرب، وهاد الشي بيخلينا نقرّشها على أساس قديش بيطلعلنا أجرة يومية من هالتجرة والعذاب، وعلمك كفاية بغلا الأسعار اللي ما بيرحم».

ويتابع أبو علي: «المعاناة الثانية مع الكهرباء اللي بتهلّ علينا مثل هلالات القمر، وهذا بيخلينا نشترك بالأمبيرات لنشغّل مكناتنا، وما بيخفيك قديش بتكلّفنا الأمبيرات كل جمعة. هاد الوضع اللي عمبحكيه وضع معظم صحاب الصنعة، وقديش بيأثر على قدرتنا لنطعمي ولادنا أو ندرّسهم أو نلبّسهم ونعالجهم إذا مرضو...». هذا غيض من فيض ممّا عبّر عنه بعض الحرفيين. وما قالوه أكثر من هذا. وختم أبو علي حديثه بـ«إلّا ما الله يفرّج».

الحدّاد أبو أحمد، لديه مشغل حدادة يستطيع تصنيع كل الطلبيات التي قد تأتي من الزبائن، وأصبحوا الآن قلّة بسبب غلاء تشغيل الحديد المرتبط بأسعار الحديد وبتكلفة تشغيل ملحمة الكهرباء والمقص الكهربائي على نظام الأمبيرات الذي يبلغ فيه سعر الكيلو واط الساعيّ 13 ألف ليرة سورية، إضافة إلى أسعار قضبان اللحام التي ترتفع باستمرار.

يقول أبو أحمد: نقوم حالياً بتلبية بعض الطلبات من الزبائن بتشغيل الحديد المستعمل الذي تكلفته أقل من الحديد الجديد، حيث يبلغ سعر تشغيل الحديد للكيلو ما يقارب 26 ألف ليرة سورية، وهذا سعرٌ غالٍ وتكلفته كبيرة على الزبائن. هذا حال بعض الحِرف المنتشرة بكثرة في الأرياف، وبعضها الأقلّ في المدن، والحرف التي تحدثنا عنها هي صورة واضحة عمّا تعانيه الكثير من الحرف الأخرى، والتي «ما عادت تجيب همها» كمّا عبّر عن ذلك الحرفيّ أبو أحمد.

الحقوق لا تموت بالتقادم

عشرات القضايا التي تمس بحقوق العمال بشكل مباشر ما زالت معلقة، وهي ناتجة إما عن قرارات أو عن إجراءات حكومية. وبالتالي فإن بقاءها معلقة طوال هذه الشهور مسؤولية تقع على عاتق الحكومة، وأي كلام حول أن هذا التعليق موضوعي وله مبرراته وحججه وضروراته غير صحيح، بل هو ذاتي بامتياز. وسواء كان مقصوداً أو غير مقصود، فالنتيجة واحدة، فعدم الكفاءة والعجز عن الحلول وحفظ الحقوق يماثل بالنتيجة التسويف والمماطلة والإنكار حتى تموت بالتقادم، ولكن الثاني أكثر سوءاً وأشد خطراً على الوضع العام الذي لا نظن بأنه يتحمل المزيد من المظالم والتفرقة وانفضاض المجتمع عن الحكومة وسلوكها.

■ فرح عمار

أولى تلك القضايا: الإجازات المأجورة لمدة ثلاثة أشهر، التي طالت آلاف الموظفين بأغلب القطاعات بقرار من الحكومة الأولى بعد سقوط السلطة السابقة، واستمرت بها الثانية. ورغم إنهاء إجازة العديد من الموظفين في هذه المؤسسة أو المديرية أو تلك، إلا أن الغالبية العظمى ما زالوا معلقين بالهواء. فليست جميع الإجازات مددت بعد انتهاء المدة، وبالتالي بقي مصير آلاف العمال والموظفين مجهولاً بشكل كامل. أضف إلى ذلك بأن هذه الإجازات تحولت لغير مأجورة مع الوقت، فنحن نسمع ونرى كل يوم أصوات من توقفت رواتبهم بعد انتهاء المدة المذكورة، وبالتالي انضموا لجيش من المفصولين ومن لم تجدد عقودهم. كما أن الزيادة الأخيرة على الأجور لم تشملهم، مما يزيد من تعقيد هذه القضية التي تجري بعثرتها ودب الفوضى بها وتغطيتها بإنكار أو تسويف أو وعود، ربما يأمل المسؤولون أن يتم نسيانها وضياعها مع مرور الوقت.

موظفو العقود: تسويف ووعود

ثاني القضايا ملف موظفي العقود الذين لم يتم التعاطي مع ملفهم إلا بشكل جزئي وصغير في بعض الوزارات أو المؤسسات. ورغم كل المراجعات والاعتراضات التي قام بها الموظفون المعنيون، لم نسمع سوى وعود في وعود: تارة «هيكلية إدارية جديدة ستكونون ضمنها»، وتارة «سنقوم بإجراء تقييم ومقابلات»، وغيرها من الردود التي لا ترتقي لحجم المشكلة والضرر الحاصل. وما زال المسؤولون يعتمدون على يأس الموظفين من المطالبة والإلحاح، لعل الملف يغلق إلى الأبد، ولو كان على حساب من يقتات هو وأسرته من راتبه.

أين زيادة شهر 7؟

أما قضية الشهر الضائع – عدم تشميل الشهر السابع بالزيادة – فتجري معالجته بالطريقة نفسها من التطنيش وكأن شيئاً لم يكن، رغم أنها مخالفة قانونية من العيار الثقيل. فمرسوم الزيادة واضح بتاريخ تنفيذه والأشهر التي يشملها، فما معنى «أكل هالشهر عالموظف»؟ ولماذا يتم التعاطي مع هذه المخالفة القانونية بهذه الطريقة؟ بل وصلت لدرجة الاستعلاء بعدم الرد والمعالجة، وهذا يدل على نية الحكومة «النوم عالسيرة» وضم هذه القضية للقضايا النائمة التي يؤمل منها أن تموت بالتقادم.

ما يزال في الوقت بقية

ليست من الشطارة والحكمة اليوم محاولة تذويب الحقوق بهذه الطريقة، بالاعتماد على الأمر الواقع المفروض على العمال والموظفين. وإن نجحت الحكومة خلال الأشهر الفائتة بتضييق حجم المطالبات من خلال دب اليأس والإحباط في نفوس المتضررين تارة، أو عبر الوعود والشعارات البراقة تارة أخرى، فإنه «نجاح» مؤقت لا يعتمد عليه. فإطفاء النار لا يتم بمحاولة حجب رؤيتها بستار أو التعامي عن استعارها، بل من خلال المعالجات الجذرية بشكل كامل، وإلا فيسبقى الجمر تحت الرماد، لتندلع الآثار مع الوقت. وإن انكفاء العمال والكادحين وجميع المتضررين من طريقة إدارة جهاز الدولة والسياسات الاقتصادية هو انكفاء مؤقت لا غير، ينسجم مع الوضع الفوضوي الحالي المعقد، والذي لن يستمر، موضوعياً، إلى ما لا نهاية. وبالتالي لا يمكن للسلطة اليوم الركون إليه، فهي بهذا تقع بوهم كبير. فالحقوق لا تموت بالتقادم، خاصة المتعلقة بالمعاش اليومي للسوريين. وهذا التهميش المتكرر للقضايا العمالية سيؤدي لنتائج كارثية، لأنها مصحوبة بحجم من الفقر وغياب الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي. لذلك لا بد من إنهاء حالة التعليق لكل تلك القضايا بشكل جدي وسريع، فالوقت لم يفت بعد على إرجاع الحقوق.

كيف تبدو سيادة القانون على الورق وفي سوق العمل السوري؟

كيف تبدو سيادة القانون على الورق في سوق العمل السوري؟ وكيف تختبر على الأرض تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والتراجع العام؟ وما الذي يمكن فعله لتقوية الامتثال وحماية التنافسية للشركات والعمال معاً؟

ما المقصود بسيادة القانون في الاقتصاد وسوق العمل؟

سيادة القانون هنا تعني أن قواعد اللعبة «القوانين والقرارات» واضحة ومتوقعة، تطبق على الجميع دون انتقائية، وتنفذ عبر مؤسسات تمتلك صلاحيات وقدرة رقابية وقضائية فعالة. اقتصادياً، النتيجة هي خفض تكاليف المعاملات وحماية الاستثمارات ومنافسة عادلة وتحسين إنتاجية العمل.

كيف تبدو سيادة القانون على الورق في قانون العمل رقم 17 لعام 2010؟

– مجال التطبيق والحقوق الدنيا: القانون يسري على علاقات العمل في القطاع الخاص والمشترك والتعاوني، ويقر أن الحقوق فيه حقوق دنيا لا يجوز التنازل عنها، كما يحظر التمييز في الاستخدام والأجر والترقية والتأديب والتسريح.

– ثغرات التغطية: ثمة فئات مستثناة كعمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم وبعض العمال الجزئيين والعاملين في الجمعيات الخيرية، ما يخلق منطقة رمادية قانونياً.

– إتاحة التقاضي للعمال: دعاوي العمال معفاة من الرسوم، ويجوز للمحكمة اتخاذ تدابير وقتية ومنح النفاذ المعجل.

– فض المنازعات: تنشأ محكمة بداية مختصة عمالية ثلاثية، وتتولى البت بالمنازعات الفردية، وتجيز للمسرَّح المطالبة بالتعويض أو العودة.

– التفتيش والإنفاذ: لمفتشي العمل صفة الضابطة العدلية، وحق الدخول دون إخطار خلال أوقات العمل، واتخاذ إجراءات «تنبيه/إنذار/ضبط» واقتراح الإغلاق وتحويل الضبوط للمحكمة.

– ساعات العمل والراحة والعمل الليلي: تحديد ساعات العمل اليومية والأسبوعية والاستراحات والعمل الليلي وتنظيم الوجبات والراحة.

هذا الإطار المعياري قوي نسبياً على الورق: حقوق دنيا، قضاء عمالي، تفتيش، وعدم تمييز. لكن الاختبار الحقيقي هو الامتثال في ظل أزمة ممتدة.

ما الذي فعلته الأزمة بالامتثال وسيادة القانون؟

– تضخم وانهيار العملة وتآكل الأجور الحقيقية: حيث خسرت الليرة معظم قيمتها خلال العقد الماضي، والتضخم بقي مرتفعاً جداً حتى عام 2024 و2025 «تقديرات أممية/دولية». هذا يضغط على كلفة الامتثال «تأمينات/سلامة/عقود» ويغري بالتحايل أو الخروج إلى الظل.

– زيادات الأجور غير الفعالة: جرت زيادات متتالية على الأجور العامة، ففي شباط 2024 زادت الأجور والرواتب بنسبة 50% وشملت المتقاعدين مع تغطية إعلانية واسعة، ثم في حزيران صدر المرسوم التشريعي بزيادة 200% للأجور، وتقارير اقتصادية أشارت إلى رفع الحد الأدنى إلى 750000 ليرة سورية. ولكن التأثير الفعلي لهذه الزيادات يبقى مرتهناً لمستوى الأسعار.

– توسع الاقتصاد غير المنظم: تقديرات منظمة العمل الدولية تشير إلى أن العمالة غير المنظمة تتجاوز 80%، مما يعني خروجاً واسعاً من مظلة التفتيش والعقود والتأمينات. وهذا يضعف سيادة القانون لأن قاعدة الملتزمين تصبح أقلية.

– قدرة مؤسساتية مرهقة: ضعف الموارد العامة وتراجع القدرة التشغيلية للوزارات والمحاكم وتفاوت الأوضاع بين المحافظات، كلها تعقد التفتيش والبت السريع في النزاعات. تقارير الأمم المتحدة لعام 2024 و2025 تؤكد تآكل القدرة الشرائية وتضخم الاحتياجات الإنسانية، ما يضغط الطلب على سوق العمل الرسمي.

– تشوهات المنافسة: المنشآت التي تلتزم بالتسجيل والأجور والتأمينات والسلامة تتحمل كلفة أعلى من المنافسين غير الملتزمين الذين يعملون في الظل، فتعاقب الطاعة ويكافأ التحايل، وتضعف سيادة القانون كسلوك راجح.

– فجوات تغطية قانونية: استثناء فئات من العمال كعمال الخدمة المنزلية وبعض العمل الجزئي والمؤسسات الخيرية يخلق مساحات واسعة لا تصلها أدوات القانون «تفتيش/محاكم عمالية»، فتتآكل الحماية القانونية والامتثال لها.

كيف ينعكس ذلك على سوق العمل والشركات؟

– عقود قصيرة وهشة: الميل إلى العقود المؤقتة والخدمية أو الأجور بالقطعة وبالعملة الصعبة ضمنياً لتخفيف مخاطر التضخم، مما يضعف الاستقرار ويزيد المنازعات.

– انزياح نحو الدفع الفوري: والخروج من النظام التأميني لتفادي التزامات طويلة الأجل.

– استثمارات مؤجلة: وغياب توقعية القواعد والإنفاذ العادل يرفع علاوة المخاطر ويبطئ إعادة التوظيف.

– تراجع إنتاجية العمل: دوران عال للعمالة وتدريب أقل وسلامة مهنيةً متواضعة، كلها تكاليف غير ظاهرة.

خلاصة

في القوانين السورية، وخاصة قانون العمل رقم 17 لعام 2010، هناك الكثير من المواد التي تعطي العامل حقوقاً مهمة: عقد مكتوب، حد أدنى للأجور، ساعات عمل محددة، تعويض في حال الفصل، وتأمينات اجتماعية. على الورق يبدو كل شيء واضحاً وعادلاً. لكن على أرض الواقع، ومع الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ سنوات، أصبحت هذه الحقوق صعبة التحقيق. المشكلة في الأجور أنها لا تكفي ويبتلعها أي تضخم، عقود عمل غائبة أو شكلية مع ضعف الرقابة، وتأمينات اجتماعية شبه غائبة، ونقابات بلا نفوذ فلا تستطيع الضغط أو التفاوض بشكل فعال.

الطبقة العاملة

المملكة المتحدة: عمال إيرباص يحددون موعد الإضراب

أعلنت نقابة «يونايت»، والتي تمثل أكثر من 3000 من عمال ومهندسي الطائرات في شركة إيرباص، يوم الأربعاء 20 آب الجاري عن إضراب يستمر لمدة عشرة أيام اعتباراً من أوائل أيلول، بعد أن صوت الأعضاء بأغلبية ساحقة لصالح الإضراب عن العمل بشأن الأجور. وقد صوت أعضاء نقابة «يونايت» بنسبة مذهلة بلغت 90% لصالح اتخاذ إجراء الإضراب. ستبدأ الإضرابات في 2 أيلول المقبل لمدة 10 أيام موزعة على ثلاثة أسابيع. قالت الأمينة العامة لنقابة «يونايت»: «تجني إيرباص أرباحاً بالمليارات؛ ويستحق العمال معاملة عادلة»، ويحظى عمال الشركة بدعم كامل من نقابتهم في هذا النزاع. وأضاف مسؤول في نقابة «يونايت»: «الراتب لا يعكس ببساطة أزمة غلاء المعيشة الحالية. نحن مستعدون للتفاوض، لكننا لن نسمح بخسارة عمالنا».

سريلانكا: عمال البريد يواصلون الإضراب

يواصل نحو 17 ألف عامل بريد سريلانكي إضرابهم المفتوح الذي بدأوه يوم الأحد 10 آب الجاري. يُعد الإضراب جزءاً من موجة متنامية ضد الاعتداءات على حقوقهم الاجتماعية والديمقراطية في سريلانكا. ويطالب عمال البريد المضربون بحل قضايا مختلفة، وفي مقدمتها الأجور، حيث يطالبون بثلاث زيادات في الأجور وتثبيت كل العاملين في وظائفهم المؤقتة، وشغل كل الوظائف الشاغرة على الفور، والترفيعات الدورية، وحل القضايا العالقة في قسم النقل البريدي. أشار العمال إلى أن زيادات الأجور في ميزانية 2025 لم تصل إلا إلى ما يتراوح بين 2000 و12000 روبية، والتي فشلت في تعويض تكلفة المعيشة المرتفعة. وصرّح متحدث باسم اتحاد نقابات عمال البريد لوسائل الإعلام: «لقد عرضنا مطالبنا على عدة حكومات. ومع ذلك، لا توجد حلول، ولذلك قررنا بدء إضراب مستمر».

الولايات المتحدة: إنهاء إضراب عمال مستشفى بتلر

عاد نحو 720 عاملاً في المستشفى المضربين منذ 15 أيار إلى العمل، بعد أن صوّت 99% من الأعضاء المشاركين يوم 19 آب الجاري للموافقة على عقد جديد لمدة أربع سنوات بين نقابة عمال الخدمات الدولية مع صاحب عملهم ومالك المستشفى. ويحل هذا الاتفاق محل العقود الأربعة التي انتهت في آذار، والتي شملت الممرضات والأخصائيين الاجتماعيين والفنيين وموظفي الخدمات البيئية والموظفين الإداريين المنتمين إلى النقابات. ومن بين النقاط البارزة في الاتفاق: حد أدنى للأجور قدره 20 دولاراً في الساعة لجميع العاملين، يمتد لأربع سنوات. الحفاظ على مزايا التقاعد والمعاشات التقاعدية. توفير الدعم المالي للموظفين الذين أصيبوا في العمل. قال أعضاء النقابة إن الإضراب هو أطول إضراب عمالي في المستشفيات في تاريخ ولاية رود آيلاند.

اسكتلندا: عمال فندق «فيليدج» في غلاسكو يضربون لمدة شهر

بدأت مجموعات عمال الضيافة في فندق «فيليدج» في غلاسكو، يوم 20 آب الجاري إضراباً لمدة شهر احتجاجاً على الأجور وظروف العمل. ويطالب العمال أيضاً بدفع رواتبهم المتأخرة، وإجازات مدفوعة الأجر، وتحسين ظروف العمل لجميع الفئات العمرية. وتُقام اعتصامات منتظمة منذ 2 آب مدعومة من المواطنين ومن عمال مركز غلاسكو للعلوم. ويطالب المضربون بأجور تتوافق مع الأجر المعيشي الحقيقي البالغ 12,60 جنيهاً إسترلينياً في الساعة لجميع الفئات العمرية في غلاسكو، والذي تُسميه الحكومة الأجر الوطني المعيشي، بالإضافة إلى إجازات مدفوعة الأجر. ويشتهر هذا القطاع بظروف عمل سيئة، بما في ذلك انتهاكات قوانين الصحة والسلامة، وساعات العمل، والأجور. وأشارت الأرقام الصادرة عن اتفاقية العمل في اسكتلندا إلى أن أكثر من 45% من العاملين في هذا القطاع يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور.

أنقذوا صناعة الألبسة وعمالها «1»

بعد خمسة وثلاثين عاماً من العمل كفنّي تفصيل «مقصدار» «وبليلة ما فيها ضو قمر» أصبحتّ أجيراً في مستودع البضائع التركية والصينية، وذهبت كل سنوات الخبرة التي قضيت عمري في مراكمتها هباءً منثوراً. بهذه الجمل الإنشائية المختزلة أوضح لنا أبو عصام الواقع الجديد الذي فرض على حياته وجعله ينحدر مادياً ومعنوياً إلى قاع لا مستقر له، متأسفاً ليس على نفسه فحسب بل على عشرات الآلاف من الخبرات الفنية والمهنية في صناعة الألبسة الجاهزة وعلى الصناعة كلها. عشرات الأسئلة يطرحها على نفسه وعلينا، والتي يخشى من الإجابة عليها بنفسه كي لا تموت لديه آخر معادلات الأمل التي طالما أجاد العيش فيها طوال عقدين من الزمن.

■ هاشم اليعقوبي

صهيب والمُلقب أبو عصام، أحد الفنيين الذين تربوا ونضجوا في ورشات ومعامل صناعة الألبسة، فمن عامل فتي لا يتجاوز عمره 13 عاماً وحتى اليوم – على أعتاب العقد الخامس من العمر – لم يمتهن غيرها. وتطور طوال تلك السنين من اختصاص لاختصاص حتى أصبح فني تفصيل مسؤولاً عن قسم القص في مصنع للألبسة الجاهزة بريف دمشق، والذي يصنف من المصانع متوسطة الحجم والإنتاج والتي تحظى بسمعة طيبة. فمن عامل «حويص» يعرش وينظف ويغلف ويقوم بالعتالة، إلى مُحضّر وعامل كوي، ثم عامل حبكة ودرزة، ثم فني جودة ومراقب إنتاج يفقه بأدق تفاصيل الصنعة وأسرارها، ليصبح بعدها من أهم خبراء القص في هذه البلاد. ورغم كل التحولات الإيجابية والانتكاسات الكبرى التي مرت بها الصناعة، بقيت في حدها الأدنى صامدة وقادرة على الحياة. ولكن ما تتعرض له الصناعة خلال هذه الأيام أشبه بموت وشيك لا مفر منه.

الانتقال من التصنيع للتجارة

يقول أبو عصام خلال حديثه معنا: ليست المرة الأولى التي تتعرض صناعة الألبسة لمخاطر تهددها «بس هالمرة غير شكل». فمنذ سقوط النظام وبدء تدفق البضائع المستوردة إلى البلاد عبر الحدود بفوضوية دون حسيب أو رقيب أو حتى تخطيط، وبكميات مخيفة، توقف الإنتاج في معملنا لمدة نصف شهر تقريباً. ثم بدأنا بتشطيب الموسم الصيفي وفق الخطة الموضوعة مسبقاً، لتأتي تعليمات مفاجئة من الإدارة بتخفيض الكميات المنتجة للثلث واختزال تشطيب الموسم بأقل ما يمكن خوفاً من كسادها بالمستودعات. وكان الخيار إن كان لا بد من الكساد فليكن بالقماش الصيفي وليس بالمنتج النهائي. وهذا أدى لإيقاف 23 عاملاً من مختلف الأقسام، في حين توقفت الرواتب الثابتة لجميع عمال الدرزة والحبكة والكوي والقص، واستُبدل بها أجرٌ على القطعة المنتجة. ولم تتأثر قيمة أجورهم مباشرة بل أسبوعاً بعد أسبوع بالتزامن مع المراحل النهائية لخطة الإنتاج الصيفي. وعند انتهاءها أصبح هؤلاء العمال ومنهم أنا دون عمل أو راتب. ولكن الإدارة لم تتخلَّ عنّا، إنما طرحوا علينا الاستمرار لكن ليس كعمال فنيين وإنتاج بل كعمال نقل وتخزين ومبيعات.

من خبير قص إلى أمين مستودع

يكمل أبو عصام: فهمنا بعد هذا الإجراء أن الإدارة قررت التكيف مع الواقع الجديد ودخول الجو الجديد والتوقف عن الإنتاج واستبداله بالاستيراد. وهذا الذي حصل، حيث بدأت البضائع تصل للمستودعات تباعاً وبكميات كبيرة. ورغم تخصصنا السابق بالألبسة النسائية فقط، إلا أن البضائع كانت متنوعة وفيها ولادي ورجالي وحتى أحذية، وكل البضائع كانت تركية وصينية. وأصبحت وظيفة بعض عمال الخياطة الاستلام والفرز والتصنيف، أما فني الكوي فصار سائق بيك أب، وأنا أصبحت أميناً للمستودعات المتنوعة بأصنافها وبضائعها. حاولت أنا وأغلب الفنيين البحث عن عمل بشركات أو معامل أو ورشات أخرى دون جدوى، فأغلب الصناعيين توقفوا عن الإنتاج أو حذوا حذو شركتنا بالاقتصار على العمل التجاري بعيداً عن أي نشاط إنتاجي صناعي. وهذا ما جعلنا نبقى في أعمالنا «من تم ساكت»، وهيمن علينا شعور «الضابط اللي مكسرة رتبو». هذا من الناحية المعنوية، أما من الناحية المادية فالأمور كانت أكثر صعوبة وإيلاماً. فعامل الدرزة مثلاً «كان بلحق بالأسبوع الواحد أكتر من مليون ونص، صار راتبو بالشهر كلو 2 مليون». أما أنا فكانت أسبوعيتي ثلاثة ملايين ليرة سورية، وراتبي الآن أربعة ملايين كوني «أمين مستودعات مو حيالله».

هالبضايع اللي عم نجيبها مو أحسن من بضاعتنا المصنعة عنا عالعكس تماماً والله لا القماش قماش ولا القالب مناسب للبلد ولا الخياطة خياطة

الربح منك والخسارة عليك

منطق الإدارة معنا منذ لحظة التحول للعمل التجاري البحت: «اللي رضي عاش وأحسن ما تضلوا بلا شغل، واللي بدو يترك وملاقي أحسن الله معو، وهيك الوضع هلق يمكن بكرة بيتغير الوضع ومنرجع منشغل المعمل مو طالع بإيدنا شي». وأنا كابن مصلحة وأعرف ما الذي يحصل ومخاطر الإنتاج، أستطيع تفهم إجراءات الإدارة لكن لا أستطيع تفهم خفض الرواتب. ولن تنكسر ميزانيتهم إذا أبقوها كما كانت لعدة أشهر أو حتى سنة، فتراكم أرباحهم خلال السنين الماضية كانت جيدة، ويمكن أن يقطعوا منها لصالح الأجور حتى يخلق الله أمراً آخر. ولكن «كل المعلمين هيك»: الربح منك والخسارة عليك.

مربط الفرس عند الدولة

يقول صهيب: «أكتر شي قاهرني أنو وقفنا إنتاج مشان نجيب هيك بضاعة، يمكن ما إحسن إشرحلكم بحكم المصلحة، بس هالبضايع اللي عم نجيبها مو أحسن من بضاعتنا المصنعة عنا، عالعكس تماماً. والله لا القماش قماش ولا القالب مناسب للبلد ولا الخياطة خياطة، يعني كتير بازارية بس يا أخي أرخص. ومنستغرب كيف هيك كلفتها؟ بس لو هالبلد بتزبط منطلع أحسن منها وأرخص كمان. لا تستخفوا فينا بزمانو بس نزلت بضاعة صينية عالبلد صرنا نطلع بيجاما 3 قطع بدولارين. خلينا اللي استوردهم يكب بضاعتو. ووقت كنا نصدر أثقل بضاعة بالأطنان نشحن عالخليج والعراق والأردن وحتى لأوروبا، أحلى جودة وأحلى سعر. بس كانت هالصناعة معزوزة وفينا ننافس. وقبل الأزمة بخمس سنين بلشنا نزول ونزول وما كنا نهدي. أما هلق فمستحيل إلا إذا الدولة اتدخلت. مربط الفرس كلو عند الدولة: يا بتحمي الصناعة وبتدعمها، يا كلشي فيكي يا بلد من خبرات، يا أما بتسافر أو بشتغل عالتكسي والبسطات».

أهل مكة أدرى بشعابها

لقاؤنا مع أبو عصام استمر لعدة ساعات، دخلنا معه في تفاصيل هامة وجوهرية، وأثبتت لنا هذه التجربة مستوى النضج العملي والسياسي لنموذج من خبرات الصناعة الوطنية. واكتشفنا بأن هذا اللقاء الخاص يعبر عن العام بل ويوسع فهمنا له، فمن الاحتكار لعلاقة رأس المال الصناعي بالعمال، وللتناقض الطبقي الخفي بين الصناعيين والتجار، لأهمية دور الدولة، وغيرها الكثير. وسنكمل في المادة القادمة القسم الثاني من حديث أبو عصام المهني الفني السوري العتيق... يتبع.

تحالف العمال والفلاحين في الانتقال إلى الاشتراكية اليوم

في زمن تتسع فيه هيمنة الرأسمالية المالية العالمية، وتَفرض النيوليبرالية كعقيدة اقتصادية قاسية على شعوب الجنوب، يبرز سؤال التحالف الثوري بين العمال والفلاحين بوصفه إشكالية محورية في معركة التحرر. لطالما تبنّت الماركسية التقليدية رؤية لينين القائمة على «تساقط» شرائح من الفلاحين عند الانتقال من الثورة الديمقراطية إلى الاشتراكية، لكن الواقع المعاصر يفرض مراجعة جذرية لهذه الأطروحة. فالإمبريالية المعاد تشكيلها لم تتراجع بعد زوال الاستعمار المباشر، بل تحوّلت إلى وحش نيو-ليبرالي متحالف مع البرجوازية المحلية والإقطاع، يُفقر الفلاحين عبر سحب الدعم الزراعي وفتح الأبواب أمام الشركات العابرة للقارات. هنا، في خضم هذا المشهد، يصبح التحالف مع «كامل الطبقة الفلاحية» — لا شريحة منها فحسب — ضرورة حتمية. فتماسكهم المجتمعي الموروث، وتضحياتهم في مواجهة سياسات النهب، كما تجلّى في انتفاضات الهند الأخيرة، يحولهم إلى قوة صادمة ضد هيمنة رأس المال العالمي. إن بقاء هذا التحالف متماسكاً طوال رحلة الانتقال إلى الاشتراكية ليس خياراً تكتيكياً، بل شرطاً للنجاح ذاته.

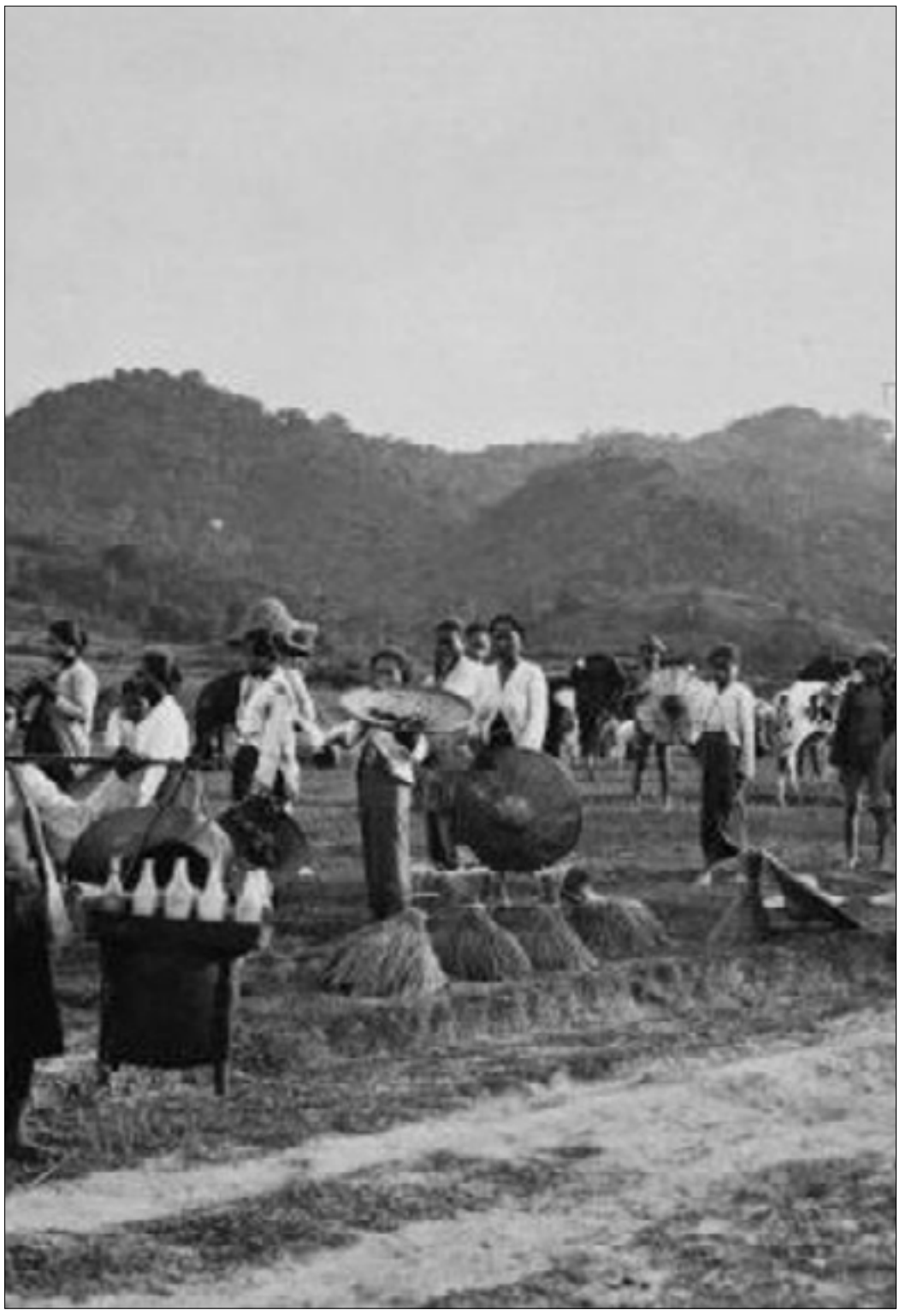

■ برابهات باتنايك واوتسا باتنايك

«نُشر في 1 تموز 2025» في مجلة «المراجعة الشهرية»

إعادة تصور التحالف في عصر الإمبريالية المعاصرة

يقدم هذا المقال تحليلاً نقدياً لتطور مفهوم «تحالف العمال والفلاحين» من النظرية اللينينية الكلاسيكية إلى سياقه الحالي في مواجهة الإمبريالية النيوليبرالية. بينما أكد لينين على ضرورة هذا التحالف في المرحلة الديمقراطية من الثورة «ضد الإقطاع والاستعمار»، إلا أنه رأى ضرورة التخلي عن شرائح من الفلاحين «كالبرجوازية الريفية» في المرحلة الاشتراكية. لكن في ظل هيمنة الرأسمالية المالية العالمية وإعادة تشكيل الإمبريالية، يجادل باتنايك بأن هذا التحالف يجب أن يظل كاملاً ودائماً طوال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، دون استبعاد أي طبقة فلاحية، مع التركيز على التعاونية الطوعية كآلية للتحول.

الأطروحة المركزية: لماذا يجب أن يكون التحالف دائماً؟

1. فشل التحرر من الإمبريالية بعد حقبة الاستعمار:

– بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أعادت الرأسمالية العالمية هيكلة نفسها عبر «النيوليبرالية»، متحالفة مع البرجوازية المحلية في العالم الجنوبي «مثل الهند والبرازيل».

–هذه التحالفات أفقرت الفلاحين عبر:

–سحب الدعم الحكومي للزراعة.

–فتح الأسواق أمام الشركات متعددة الجنسيات.

–تفاقم أزمات الديون «مثال: انتحار 200 ألف فلاح هندي بين 1995–2015».

–هنا، يصبح التحالف مع كل الفلاحين «بمن فيهم الأغنياء» ضرورة لمواجهة الإمبريالية الجديدة.

2. قوة التماسك المجتمعي لدى الفلاحين:

–على عكس أوروبا، حافظت مجتمعات الفلاحين في آسيا وإفريقيا على تماسكها رغم الاستعمار، بفضل الروابط الثقافية والاجتماعية «مثل نظام «الجاجماني» في الهند».

–هذا التماسك يُعد سلاحاً فعّالاً في النضال، كما ظهر في احتجاجات المزارعين الهنود «2020–2021» ضد قوانين الزراعة التي هدّدت بخصخصة القطاع الزراعي، حيث أجبر التضامن المجتمعي الحكومة على التراجع.

3. تفنيد مخاطر «استعادة الرأسمالية»:

–يُحذّر التقليديون من أن إشراك الفلاحين الأغنياء في التحالف قد يؤدي لانبعاث الرأسمالية. لكن باتنايك يرفض هذا:

– الإنتاج السلعي للأسواق المحلية لا يُولد تلقائياً رأسمالية «مثال: الأنظمة الزراعية التقليدية».

–يمكن احتواء التمايز الطبقي عبر حقوق اقتصادية دستورية، مثل:

–الحق في العمل.

–تحديد الحد الأدنى للأجور.

–تمليك العمال التعاونيات لإدارة الآلات.

آلية الانتقال: التعاونيات الطوعية كبديل

يقترح المقال نموذجاً للتحول الاشتراكي قائماً على «التعاونيات الطوعية» بدلاً من المصادرة القسرية للأراضي:

مزايا التعاونيات	كيف تحل إشكاليات الانتقال؟
تجميع الأراضي الزراعية	زيادة المساحة المنتجة عبر إزالة الحدود بين الحيازات الصغيرة.
تنفيذ مشاريع البنية التحتية	«مثل الري ومكافحة التعرية» التي تعجز عنها الحيازات الفردية.
إدارة الميكنة الزراعية	عبر تمليك العمال التعاونيات، مما يعوّض فقدان الوظائف.
تحويل التعاونيات إلى «كوميونات»	تُدار فيها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل لامركزي.

التنفيذ العملي: يجب إقناع الفلاحين «حتى الأغنياء» بالانضمام الطوعي عبر إثبات جدوى التعاونيات في:

رفع الإنتاجية، وتوفير الحماية من أزمات السوق، وخلق مجتمعات محلية متكاملة «إنتاجاً وثقافةً».

الدروس من السياق الهندي

–تحالف العمال والفلاحين «WPA»:: تشكلت منصات مشتركة مثل «جان إكتا جان أدهيكار أندولان» «JEJAA» تضم 200 مليون عضو «15% من السكان» لمقاومة النيوليبرالية والطائفية.

نجح التحالف في إلغاء قوانين الاستيلاء على الأراضي لصالح الشركات «2017»، ودعم إضرابات العمال «مثل إضرابات 2023».

– التحديات:

استمرار هيمنة الرأسمالية عبر التحالف بين الدولة والبرجوازية المحلية، وضرورة تحويل التحالف من «مطالب فورية» «كإسقاط الديون» إلى «مطالب انتقالية» تهدم أسس العلاقات الرأسمالية.

نحو اشتراكية القرن الحادي والعشرين

يمكن التوصل إلى أن:

1. التحالف الكامل وغير القابل للتجزئة بين العمال والفلاحين هو الدرع الوحيد ضد إمبريالية العولمة.

2. النموذج التعاوني الطوعي هو البديل العملي للمصادرة، بشرط أن يقترن بحقوق اقتصادية تحول دون استعادة الرأسمالية .

من دون تحالف العمال والفلاحين لا يمكن لأي ثورة أن تتجاوز الرأسمالية تماماً كما كان مستحيلاً دون هذا التحالف انتصار ثورة أكتوبر — برابهات باتنايك

3. الدور التاريخي للفلاحين لم ينتهِ، بل تعزز بتماسكهم المجتمعي، ما يجعلهم ركيزة أي مشروع تحرري في الجنوب العالمي.

هكذا، بين تمزقات العولمة المتوحشة وصمود الفلاحين في قرى آسيا وإفريقيا، يخطّ تحالف العمال والفلاحين مساراً جديداً لاشتراكية القرن الحادي والعشرين. ليست الغاية مجرد إسقاط النيوليبرالية، بل بناء نموذج مغاير قائم على التعاونيات الطوعية التي تحوّل الأرض إلى ملكية جماعية، وتُعيد تشكيل العلاقات الإنتاجية دون مصادرة قسرية. إن الخوف من «انبعاث الرأسمالية» لو استُبقي الفلاحون الأغنياء في التحالف، يذوب أمام ضمانات الحقوق الاقتصادية الدستورية: الحق في العمل، وتحديد الأجور، وتملّك العمال لوسائل الإنتاج. هذه الضمانات ليست درعاً ضد الاستغلال فحسب، بل حاجزاً يصدّ محاولات تفتيت التضامن الطبقي. فالتجارب من الصين إلى كوبا تثبت أن الروح الجماعية، حين تقترن بالعدالة الاقتصادية، تستطيع تحويل التعاونيات إلى كوميونات حيّة تُدار ذاتياً، وتُنتج الوفرة دون التضحية بالكرامة الإنسانية. في النهاية، يصبح التحالف الكامل بين من يحرثون الأرض ومن يديرون الآلات هو الجسر الوحيد نحو مجتمع لا يُلقي بأحد على قارعة الطريق. وكما يذكّرنا باتنايك: «مَن دون هذا التحالف، ستبقى الثورة حلماً بعيداً، أما به فيصبح المستقبل ممكناً».

حول مصير الدولة السورية والهوية السورية

تزخر مواقع التواصل الاجتماعي، وقسمٌ من وسائل الإعلام التقليدي والمواقع الإلكترونية، خلال الفترة الأخيرة، بقدرٍ هائل من المواد المقروءة والمسموعة والمرئية التي تتقاطع في مقولةٍ واحدة: «سورية انتهت كدولة، سورية انتهت كهوية، والبحث الآن هو عما سيحل محلها ومتى وكيف».

ويتوزع المساهمون في محاولة تكريس هذه المقولة، بين من تدفعهم إليها الخيبة والألم، وبين آخرين يعون ما يقولونه جيداً، ويعرفون ما يمكن أن يترتب عليه، سواء منهم من كان «مثقفاً سورياً»، أو من كان أجنبياً.

الخيط الجامع للتحليلات والمقولات والطروحات التي تصب في هذه المقولة، أي مقولة انتهاء سورية كوحدة جغرافية سياسية، يشتمل على عنصرين أساسيين:

الأول: هو وقائع الانحدار نحو مستوى جديد من ارتفاع مستوى الخطاب والممارسات الطائفية الطابع، والتي تساهم في تحويل المجتمع السوري بشكل متزايد إلى جزر معزولة عن بعضها البعض؛ ليس فقط على مستوى تقسيم الأمر الواقع الذي كان قائماً لسنوات متتالية ما بعد 2011 وما بعد الدخول في طور الاشتباك العنيف، والذي ما يزال مستمراً من حيث الجوهر، بما يعنيه ذلك من عزلة نسبية بالمعنى الاقتصادي، وحتى الثقافي والأهلي، بل وأبعد من ذلك عبر العمل لتحويل «خطوط التماس» من خطوط اشتباك مؤقتة إلى أسوارٍ صينية افتراضية، تحجز خلف كل منها «مُجتمعاً» متمايزاً بالكامل عن «المجتمعات» الأخرى.

الثاني: هو افتراض أن الخط المنتصر والسائد في منطقتنا هو الخط «الإسرائيلي»/ الأمريكي، وأنه هو من سيفرض ما يريد، وما يريده معلنٌ وواضح: التقسيم.

الهوية من وجهة النظر «الاستشراقية»

ضمن مستوى آخر، أعلى قليلاً من النقاش السياسي الآني، يسعى البعض إلى تأصيل مقولة انتهاء سورية عبر تعريف الهوية السورية تعريفاً استشراقياً، ينطلق بالضبط من الحدود السياسية التي فرضها الاستعمار الأوروبي عبر سايكس بيكو، ويجعل من تلك الحدود المعطى الأساسي الوحيد والجوهري في الهوية السورية. بكلام آخر، يجري الحديث عن التكوينات المتنوعة للمجتمع السوري، بوصفها تكوينات جرى «حشرها» و«جمعها» ضمن الحدود السياسية، في حين أنها متناقضة بطبيعتها، ومعزولة عن بعضها البعض، ولا يكاد يجمعها شيء سوى القمع والقسر المركزي لجهاز الدولة الناشئ في النصف الأول من القرن العشرين!

تنسجم هذه النظرة الاختزالية مع الفكر الاستعماري التقليدي، الذي رأى في الاستعمار نفسه «دفعاً للأمم البربرية باتجاه الحضارة»، على حد تعبير ستيوارت ميل، والذي رأى أن بداية التاريخ، وبداية الحضارة، هي تلك اللحظة التي بدأت فيها جحافل وأساطيل أوروبا الغربية باجتياح العالم قبل أربعة قرون تقريباً.

خلافاً لهذه النظرة الاختزالية، فإن الجذور الفعلية للهوية السورية، تمتد أعمق بكثير من الحدود السياسية المرتبطة بتقسيم تركة الرجل العثماني المريض بين دول الاستعمار الغربي، وتمتد أعمق من فكرة الدولة السورية نفسها، كدولة ضمن منظومة الأمم المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل ويمكن القول: إن جذور هذه الهوية أعمق وأبعد من فكرة الأمة بمفاهيمها القومية أو الدينية أو الدولتية؛ الجذور هذه ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي مركب، هي نتاج مراحل طويلة من الإمبراطوريات المتعاقبة على منطقتنا، والتي اشتركت في فضاء عام جغرافي وثقافي واحد عبر آلاف السنين، بالضبط، لأن سورية بالمعنى الواسع هي ركن أساسي ضمن فضاء اقتصادي وثقافي واحد، يجمعها بجملة من البلدان المحيطة بها وفقاً للوصف المعاصر للتقسيمات.

المسألة أبعد من اللغة أو الثقافة القومية/ الدينية السائدة، على ما تشكله هذه من أهمية؛ فالهوية الإجمالية لسكان هذه المنطقة، هي انصهار تاريخي واقتصادي وثقافي لحوض جيني واسع بقي مستمراً ومتواصلاً ومتدفقاً عبر الجغرافيا نفسها، رغم اختلاف الأنظمة والإمبراطوريات والتقسيمات السياسية.

الموضوع المتكرر في الدرس التاريخي لمنطقتنا، هو أن مراحل التقهقر والتراجع والانكسار، كانت تتمظهر عبر انقسامات واسعة تعبر عن نفسها بما يشبه الحدود والتخوم والمتاريس، في حين تمتاز مراحل التقدم والازدهار بأنها مراحل التوحيد والتجميع... وما ينبغي معرفته للحكم على المرحلة التي نعيشها وآفاقها، هو طبيعة التغيرات على المستوى الكلي، وليس فقط التغيرات على المستويات الجزئية؛ فالتغيرات على المستوى الكلي، الإقليمي والدولي، هي من تسهم إسهاماً رئيسياً في تحديد الاتجاه العام بما يخص الجغرافية المحددة لسورية كدولة، ولسورية كهوية وثقافة في الإطار العام لمنطقتنا.

الميزة الأساسية للعالم الجديد الذي يتشكل الآن ليست الانقسام والتفتيت بل على العكس من ذلك بناء التحالفات الإقليمية الأوسع

عن الانتصار المفترض للخط «الإسرائيلي» / الأمريكي

إذا كان فيما قلناه أعلاه إجابات جزئية حول موضوع «الهويات الجزئية» كمفردة من الخط الجامع للقائلين بانتهاء سورية، فإن المفردة الثانية الأكثر تأثيراً وحضوراً في خلفية التفكير، هي القول بانتصار «إسرائيلي»/أمريكي، بل وبأننا قد دخلنا «العصر الإسرائيلي» في كامل منطقة «الشرق الأوسط».

الرد على هذا الافتراض الخاطئ يتطلب قراءة موضوعية لموازين القوى الفعلية على المستوى الدولي والإقليمي، ابتداء بالموازين الاقتصادية ثم العسكرية فالسياسية.

لا يختلف عاقلان اليوم على أن المعركة الاقتصادية على المستوى العالمي قد حسمت لمصلحة الصين وبريكس في وجه الغرب الجماعي؛ فالأرقام تتكلم وحدها عن هذا الموضوع... أرقام الناتج العالمي والحصص فيه، والأرقام الخاصة بالمعادن النادرة والمعادن الحرجة والذكاء الاصطناعي والتصنيع العسكري وإلخ.

ما يخلق التباساً هو عدم رؤية الأمور في حركتها؛ فحين يرى البعض الأمريكي و«الإسرائيلي» يبلطج ويبطش هنا وهناك على الخارطة العالمية، يفترض أن الميزان هو في صالحهما، ولكن المعادلة التاريخية المعروفة، تقول بأن صعود أي قوة، يبدأ اقتصادياً، ثم عسكرياً، وصولاً إلى الترجمة السياسية النهائية. نحن بالضبط في مرحلة الانتقال من الترجمة الاقتصادية والعسكرية للتراجع الأمريكي/ الغربي، وللتقدم الاقتصادي والعسكري للصين وروسيا والهند و«شنغهاي» وإلخ، إلى الترجمة السياسية للتراجع والتقدم... الترجمة السياسية لا تأتي دفعة واحدة، ولكنها مع ذلك تعبر في عتبات انتقال تظهر فيها بما يكفي من الوضوح، ونحن الآن ضمن عتبة جديدة نوعية اسمها نتائج حرب أكرانيا، والتي ستتمظهر بشكل أوضح خلال الأشهر القليلة القادمة، ليس بوصفها معركة بين روسيا والغرب، بل معركة بين روسيا والصين وحلفهما الدولي وبين الغرب.

الميزة الأساسية للعالم الجديد الذي يتشكل الآن، ليست الانقسام والتفتيت، بل على العكس من ذلك، بناء التحالفات الإقليمية الأوسع... يكفي النظر إلى طبيعة العلاقة بين السعودية وتركيا ومصر وإيران في منطقتنا على سبيل المثال، لأخذ فكرة عن الاتجاه العام الذي تسير الأمور نحوه.

في سورية أيضاً الاتجاه العام الذي سنسير نحوه هو اتجاه التجميع الأوسع، أي ليس فقط تجميع السوريين ضمن سورية بحدودها السياسية الراهنة، بل وأيضاً الدخول ضمن تعاون إقليمي جديد مرتبط بالتوازن الدولي الجديد، أي بالضد من الأمريكي و«الإسرائيلي» الذي لن يطول الوقت حتى يفقد قدراته على التأثير التخريبي، ليس ضمن منطقتنا فحسب، بل في العالم أجمع...

في الأثناء، فإن العمل من أجل التخريب والتقسيم وإدماء الشعوب سيزداد شراسة، ويحتاج التصدي له والحفاظ على أرواح الناس، إنضاح العوامل الذاتية الداخلية، بما في ذلك عبر فهم مختلف للهوية الوطنية السورية، يكون المركز فيه هو التوافق والتجميع على أساس احترام الحقوق والحريات وضمانها، والقطع نهائياً مع عقليات القسر والإجبار والإكراه والاستئثار، لأن هذه العقليات لن تأكل البلاد وأهلها فقط، بل وستأكل نفسها بالتوازي، وبسرعة كبيرة...

انتخابات يشارك فيها 10500 سوري فقط لا غير!

في البلدان التي تعيش أوضاعاً طبيعية، تشكل الانتخابات البرلمانية الدورية جزءاً من آليات العمل الديمقراطي العام، أي من آليات تداول السلطة وتصويب المسارات والسياسات، وتشكل بهذا المعنى امتداداً وتثميراً للحياة السياسية القائمة في تلك البلدان.

■ المحرر السياسي

في وضعنا السوري، ومما بعد 2011 على الأقل، باتت الانتخابات البرلمانية المتعاقبة، مجرد أداة قانونية/دستورية الغرض منها هو إثبات «شرعية» و«دستورية» السلطات القائمة. وكان من الواضح والمعروف أن كل الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية التي جرت بعد 2011 كانت تجري في واد، بينما الشعب السوري بأكمله في وادٍ آخرَ تماماً.

في الوضع الراهن، وبعد سقوط سلطة الأسد، نرى تكراراً للفكرة نفسها من حيث الجوهر؛ حيث تجري الانتخابات على جزء من الأراضي السورية و«تؤجل» في أجزاء أخرى، وتجري بطريقة جديدة هي أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب، وأقرب إلى اختيار «أعيان» و«وجهاء» منها إلى اختيار ممثلين للشعب... لأن الآلية التي ستجري وفقها «الانتخابات»، هي آلية تعيين من فوق بشكل شبه كامل؛ فالرئيس يعين ثلث الأعضاء، بينما الثلثان الآخران يتم اختيارهما بشكل غير مباشر من السلطة نفسها: فالسلطة هي من عينت اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية، ثم عبر هاتين عينت اللجان الناخبة الفرعية، على أن تنتخب هذه اللجان ممثلين عنها بشكل مباشر لمجلس الشعب، بنسبة تمثيل هي «30–50» مقابل كل عضو مجلس شعب. أي أن من سيشترك بالانتخابات وبتحديد من هم أعضاء مجلس الشعب الـ«210» على مستوى البلاد بأسرها هم حوالي 10500 «عشرة آلاف وخمسمئة شخص فقط لا غير» من أصل أكثر من 25 مليون سوري داخل وخارج سورية، وهؤلاء الأشخاص الـ 10500، سيتم اختيارهم من قبل اللجان الفرعية التي اختارتها اللجنة العليا للانتخابات التي عينها رئيس الجمهورية! بكلام آخر، فإن الانتخابات التي يجري الحديث عنها هي في الجوهر عملية تعيين فوقية بشكل شبه كامل، ولكن مع استخدام شيء من «الاستئناس».

وبطبيعة الحال، فإن «التنافس» المفترض ضمن هذه الانتخابات، لا يتضمن طرحاً لبرامج سياسية، ولا تنافساً بين قوى سياسية تحمل برامج وطنية شاملة، بل هي أقرب إلى انتخابات مخاتير من قبل أعيان ووجهاء على مستويات محلية...

ما الهدف إذاً؟

الواضح، أن الهدف ما يزال في الجوهر كما كان في السابق: الإيحاء بالالتزام بـ«الاستحقاقات الدستورية»، أي بأن الوضع طبيعي، وبأن الأمور تسير على خير ما يرام، وأن السلطات متكاملة وفاعلة: تنفيذية وتشريعية وقضائية...

وما البديل؟

يجادل البعض بأن ما كان هو أفضل ما يمكن أن يكون؛ أي أن الأوضاع لا تسمح بانتخابات طبيعية وتمثيلية، حيث هنالك مشكلات كبرى تتعلق بالسجلات وباللاجئين والمهجرين والنازحين داخلياً وإلخ.

حتى إذا قبلنا بهذا الكلام دون أي نقاش، وباعتباره معطىً موضوعياً، فإن نسبة مشاركة الناس في اختيار ممثليهم وفقاً للطريقة المعتمدة تتناهى إلى الصفر، حيث تتركز العملية بأسرها في يد السلطات.

بالمقابل، فإن إجراء انتخابات على أساس سورية دائرة واحدة نسبية، ورغم كل المشكلات التي يجري الحديث عنها، ستسمح بمشاركة ملايين السوريين، داخل وخارج سورية، وستسمح بالتنافس على أساس برامج سياسية وطنية شاملة، وستسمح بانتقال حقيقي من «شرعية ثورية» إلى شرعية انتخابية ودستورية، وبكل تأكيد فإن اشتراك ملايين السوريين في الانتخابات، ومهما حدث ضمنه من أخطاء وانزياحات في التمثيل، سيبقى أكثر تعبيراً عن الناس بآلاف المرات، من ترك المسألة لـ 10500 شخصاً يختارهم عشرات الأشخاص المعينين من السلطة أساساً...

المدخل البديل لإجراء الانتخابات حالياً، والإيحاء بأن الأمور تسير بشكل طبيعي، هو محاولة دفعها للسير بشكل طبيعي فعلاً: عبر مؤتمر وطني عام يضع كل المسائل على الطاولة، وينتج حكومة وحدة وطنية، ودستوراً دائماً، ثم انتخابات حرة ونزيهة على كل المستويات، وضمن آجال زمنية معقولة.

لماذا لا تأتي الاستثمارات؟

رغم محاولات الإيحاء بأن استثمارات كبرى مليارية تتدفق على البلاد من كل حدب وصوب، إلا أن الوقائع حول تلك الاستثمارات، تشير إلى الأمور التالية:

أولاً: العقود الموقعة بقسمها الأعظم هي «مذكرات تفاهم»، أي أنها مجرد إعلان نوايا، وليست عقوداً مبرمة وجاهزة للانتقال إلى التنفيذ.

ثانياً: قدرٌ هائل من الغموض والسرية يُحيط بعدد كبير من العقود وطريقة توقيعها؛ فالآليات المعتمدة عالمياً بما يخص المناقصات وشروطها تبدو غائبة إلى حدٍّ بعيد في التطبيق العملي السوري، ناهيك عن الإشارات المختلفة حول الشركات التي يجري التوقيع معها، والتي تحدثت عنها الصحافة في سورية وحول العالم بما يكفي.

ثالثاً: لم يبدأ العمل الفعلي بأي من المشاريع الموقعة المفترضة تقريباً، وهي بالعشرات حسب ما يروي الإعلام.

إضافة إلى هذه المسائل، فإن وقائع معيشة السوريين، ووقائع سعر صرف الليرة الذي يحافظ عليه شيء واحد –وبشكل جزئي– هو حبسها، تشير إلى أنه لم يبدأ أي نشاط اقتصادي حقيقي حتى اللحظة، الأمر الذي ينعكس بمزيد من التردي في أوضاع الناس المعيشية، خاصة مع الاستمرار في سياسات رفع الدعم، وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي دون تقديم أي بدائل عملية تحمي الناس من الانحدار نحو مزيدٍ ومزيدٍ من الفقر.

لماذا؟

محاولة نقاش الأزمة الاقتصادية والمعيشية في سورية من وجهة نظر اقتصادية بحتة، هي محاولة محكومة بالفشل، ليس اليوم فقط، بل طوال 15 عاماً الماضية؛ إذْ ليست هنالك حلول اقتصادية للأزمة الاقتصادية، الحلول سياسية من حيث الجوهر... فالاقتصاد لا يمكن أن يسير أي خطوة جدية إلى الأمام في ظل تقسيم الأمر الواقع الذي يمنع قيام سوق وطنية واحدة، وإنهاء تقسيم الأمر الواقع لا يمكن أن يتم دون حل سياسي شامل يُعيد تجميع السوريين على أساس عقد اجتماعي جديد يضمن حقوقهم وحرياتهم وكراماتهم.

بالتوازي، فإن التعويل على رفع العقوبات الأمريكية والغربية، يصطدم بالوقائع العملية؛ حيث تواصل واشنطن استخدام العقوبات بوصفها أداة ابتزاز، وتقول: إنها رفعت العقوبات ولكنها لا ترفعها عملياً.

وفوق ذلك، فإن تأمين بيئة حقيقية للاستثمار، يعني بالضرورة تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي؛ فرأس المال بطبيعته جبان، وحتى إن لم يكن جباناً، فهو على الأقل «عاقل» وليس مجنوناً، أي أنه لا يمكن أن يستثمر في بيئة خطرة وغير آمنة، وغير واضحة المعالم بالمعنى القانوني والسياسي والأمني على حد سواء.

هذه الأمور بمجملها تشير باتجاه واحد واضح، وهو أن انطلاقاً اقتصادياً حقيقياً في سورية لا يمكن أن يتم عبر صور وفيديوهات توقيع العقود الاستثمارية، بل بالضبط عبر الحل السياسي الشامل على أساس خارطة الطريق الموجودة في القرار 2254، أي عبر مؤتمر وطني عام، ومن ثم حكومة وحدة وطنية شاملة، ودستور دائم، وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة على كل المستويات...

الليرة السورية بين الإعلان المسبق و التضخم و حذف الصفرين

أثار إعلان مصرف سورية المركزي عن نيته طباعة عملة جديدة وحذف صفرين منها جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والشعبية. فبينما يقدَّم القرار كخطوة إصلاحية ترمز إلى بداية مرحلة جديدة من الاستقرار النقدي، يخشى كثيرون أن يكون مجرد إجراء شكلي لا يعالج جوهر الأزمة، بل قد يزيدها تعقيداً.

لماذا حذف الأصفار؟

إزالة الأصفار ممارسة شائعة في بلدان شهدت تضخماً مفرطاً مثل البرازيل، تركيا، وزيمبابوي. الهدف منها عادة:

تسهيل التعاملات اليومية والفواتير.

تحسين صورة العملة محلياً وخارجياً.

إيصال رسالة سياسية بأن مرحلة التضخم المفرط قد انتهت.

لكن حذف الأصفار ليس سوى «إعادة ترقيم» للعملة، أي تغيير شكلي لا يؤثر على قوتها الشرائية ولا على توازنات الاقتصاد الحقيقي.

المخاطر التضخمية... الحلقة الأخطر

أخطر ما في التجربة السورية المحتملة هو ارتباطها بمخاطر تضخمية متصاعدة، وذلك للأسباب الآتية:

الكتلة النقدية غير المنضبطة، فخلال سنوات الحرب، لجأت الحكومات المتعاقبة إلى التمويل بالعجز عبر طباعة المزيد من العملة دون غطاء إنتاجي أو احتياطي أجنبي، وحذف الأصفار لا يحدّ من هذه الممارسة، بل قد يشجع السلطات على مزيد من الطباعة، تحت وهم أن العملة «الجديدة» لم تُستهلك بعد.

ضعف الإنتاج، فلا صناعة ولا زراعة قادرة على تغطية الطلب المحلي، وأي زيادة في المعروض النقدي ستنعكس مباشرة على الأسعار، لا على زيادة الإنتاج، وهذا يعني أن التضخم سيتواصل وربما يتسارع.

غياب الحوامل الحقيقية لقيمة العملة، فلا احتياطيات من ذهب أو عملات أجنبية، ولا صادرات قادرة على جلب القطع الأجنبي، والليرة الجديدة ستبقى مجرد ورق، بلا سند اقتصادي فعلي.

انقسام السوق السورية، ففي الشمال والشمال الغربي يعتمد الناس على الليرة التركية والدولار، وفي الشرق يُتداول الدولار بكثافة، وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من السوريين لن يتأثروا بالليرة الجديدة، بينما من يعتمد عليها سيكون الأكثر عرضة للتقلبات والتضخم.

الأثر النفسي السلبي المحتمل، إذا لم يشعر المواطن بتحسن القوة الشرائية سريعاً، سيتحوّل «التفاؤل الأولي» إلى خيبة أمل وذعر مالي، وقد يسارع الناس إلى تحويل مدخراتهم من الليرة إلى الدولار أو الذهب، ما يزيد الضغط على سعر الصرف ويفجر موجة تضخم جديدة.

من التضخم إلى الفقر... الحلقة المفرغة

التضخم في سورية ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هو محرك أساسي لزيادة معدلات الفقر للأسباب المختصرة الآتية:

تآكل الأجور، فمعظم الرواتب في سورية ثابتة أو بالكاد تتحرك، ومع كل موجة تضخمية، تتقلص قيمتها الحقيقية، حتى بات دخل الموظف الحكومي لا يغطي بضعة أيام من نفقات المعيشة.

انهيار المدخرات، فالليرة الجديدة إذا فقدت قيمتها سريعاً ستجعل من يحتفظون بالنقود أكبر الخاسرين، وهذا يزيد الشعور بعدم الأمان المالي ويقوّض أي ثقة بالقطاع المصرفي.

ارتفاع كلفة المعيشة

كل زيادة في الأسعار تعني مزيداً من العجز عن تأمين الغذاء والدواء والخدمات الأساسية. فالتضخم المستمر يخلق ما يشبه «ضرائب خفية» على الفقراء، بينما القادرون على تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية أو أصول صلبة يتفادون الخسائر.

توسيع الفجوة الطبقية

من يملك الدولار أو الذهب يحمي نفسه من التضخم.

من يعتمد على الليرة يصبح أكثر فقراً.

والنتيجة ازدياد الهوة الاجتماعية وتآكل الطبقة الوسطى وزيادة المفقرين.

تجارب دولية تحذيرية

زيمبابوي: بعد حذف الأصفار عدة مرات، انتهى الأمر بالتخلي عن العملة الوطنية بالكامل واعتماد الدولار.

الأرجنتين: إعادة تقييم العملة دون إصلاح اقتصادي أدت إلى عودة التضخم بوتيرة أعنف.

تركيا: نجحت بعد حذف الأصفار فقط لأنه ترافق مع نمو اقتصادي وصادرات قوية واحتياطي نقدي كبير.

غياب الركائز الحقيقية للقيمة

العملة ليست مجرد ورق ملوّن، بل انعكاس لاقتصاد منتج ومستقر. وفي سورية اليوم، حيث تغيب الركائز الحقيقية للقيمة من إنتاج وصادرات واحتياطيات واستقرار سياسي، فإن حذف الأصفار قد يكون خطوة شكلية تُسوَّق كإصلاح، لكنها عملياً قد تتحول إلى وقود جديد للتضخم وزيادة الفقر.

إن لم يترافق الإصدار الجديد مع إصلاح اقتصادي جذري، واستقرار سياسي وأمني، وتوفير حوامل إنتاجية حقيقية، فستكون «الليرة الجديدة» مجرد عنوان آخر لانهيار أعمق، يدفع ثمنه المواطن العادي بمزيد من التآكل في قدرته الشرائية، ومزيد من الغرق في دائرة الفقر.

المخاطر الأمنية والنقدية للطابع العلني للإعلان

عادة ما تصاحب عمليات طباعة أو استبدال العملة طابعاً من السرية الشديدة، وذلك لعدة أسباب، أبرزها:

استبعاد النقود المهربة أو المشبوهة المصدر من التداول.

منع المضاربة أو التلاعب بسعر الصرف قبل الإصدار الرسمي.

الحفاظ على مصداقية العملية أمام المواطنين والأسواق.

في هذا السياق، فإن الإعلان الرسمي المسبق عن استبدال وطباعة العملة الجديدة على لسان حاكم مصرف سورية المركزي قبل عدة أشهر من موعد الإصدار المتوقع مع نهاية العام، قد يشكّل إشارة غير مباشرة لمهربي العملة المشبوهة للتصرف بها قبل الإصدار الرسمي، من خلال:

ضخ هذه الأموال في السوق المحلي، مما يزيد العرض النقدي فجأة.

محاولة شرعنة أو تبييض الأموال من خلال التحويلات والمعاملات اليومية.

النتيجة المتوقعة هي تأثير سلبي مباشر على قيمة العملة قبل أن تدخل العملة الجديدة التداول، ما قد يفاقم من الضغوط التضخمية ويقلّص أية مكاسب شكلية كان الهدف منها تحسين الصورة النفسية لليرة الجديدة.

القمح بين الجفاف والسياسات... الأمن الغذائي السوري على المحك

كشفت وكالة رويترز نقلاً عن مصدر رسمي سوري أنّ البلاد تحتاج هذا العام إلى استيراد نحو 2.55 مليون طن من القمح، في وقت لم تتمكن الحكومة من شراء أكثر من 373,5 ألف طن فقط من الفلاحين نتيجة تراجع المحصول بسبب الجفاف الذي يوصف بأنه الأسوأ منذ 36 عاماً. وبحسب برنامج الأغذية العالمي فإن أكثر من نصف سكان سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فيما يواجه قرابة ثلاثة ملايين شخص خطر الجوع الشديد.

مخاطر تراجع إنتاج القمح

تراجع إنتاج القمح ليس مجرد أزمة اقتصادية عابرة، بل يمثل تهديداً مباشراً للأمن الغذائي الوطني.

فالقمح هو المحصول الاستراتيجي الأول في سورية، ويمثل العمود الفقري للغذاء اليومي من الخبز إلى مشتقاته. ومع انخفاض الإنتاج بنسبة تصل إلى 40% هذا العام، برزت فجوة ضخمة بين الحاجة الفعلية والإنتاج المحلي.

هذه الفجوة، إذا ما جرى التعويل على سدها بالاستيراد، تعني خضوع الغذاء السوري لتقلبات الأسواق العالمية، وارتفاع الأسعار، وضغوط العقوبات، فضلاً عن محدودية احتياطيات النقد الأجنبي. وكل ذلك يهدد بتفاقم الأزمة الإنسانية.

التحديات البنيوية

رغم إدراك الدولة لأهمية القمح، إلا أن القطاع الزراعي يعاني منذ سنوات من:

شح المياه وتراجع شبكات الري.

نقص الأسمدة والبذور وارتفاع أسعارها.

ضعف البنية التحتية التخزينية والنقل مما يؤدي إلى هدر جزء من الإنتاج.

هجرة الفلاحين نتيجة ضعف العوائد وتراجع الدعم.

الدور المفترض للدولة

في ظل هذه المعطيات، لا يمكن الاكتفاء بسياسة سد النقص عبر الاستيراد، بل يفترض بالدولة أن تعيد الاعتبار للإنتاج المحلي من خلال:

زيادة الدعم المباشر للفلاحين عبر توفير مستلزمات الإنتاج «بذور، أسمدة، وقود، مياه ري».

ضمان شراء المحصول بأسعار مجزية تشجع الفلاحين على توسيع المساحات المزروعة.

إعادة تأهيل شبكات الري وتشجيع استخدام تقنيات الزراعة الحديثة المقاومة للجفاف.

بناء احتياطيات استراتيجية من القمح المحلي للحد من الارتهان للأسواق الخارجية.

التعاون مع المنظمات الدولية لتأمين الدعم الفني والتقني دون الارتهان للمساعدات الطارئة.

المطلوب استراتيجية وطنية للنهوض بالزراعة

أزمة القمح في سورية ليست مجرد انعكاس لموسم جفاف استثنائي، بل هي مؤشر على هشاشة البنية الزراعية والاقتصادية. إن استمرار الاعتماد على الاستيراد كخيار وحيد سيجعل الأمن الغذائي السوري أكثر عرضة للهشاشة والتقلبات. الاستراتيجية الوطنية الجدية لدعم الفلاحين وإعادة النهوض بالزراعة وحدها، يمكن أن تحمي رغيف الخبز، وتحافظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي في بلد يواجه واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية في العالم.

التشاركية في المخابز... حين يتحول رغيف الفقير إلى سلعة ربح

في 20 آب 2025 أعلنت المؤسسة السورية للمخابز، عبر الصفحة الرسمية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، عن إجراء اختبار للتعاقد مع عدد من المواطنين الذكور حصراً لتشغيل المخابز وفق ما سمّته نظام التشاركية. وبعدها بيوم واحد، في 21 آب، صرح مدير عام المؤسسة، محمد طارق الصيادي، لصحيفة الثورة بأن «آلية التشاركية منهج عمل جديد هدفه الأول تحسين جودة الرغيف وتسهيل وصول مادة الخبز إلى المواطنين بأفضل المواصفات». وأوضح أن المؤسسة تقدم التجهيزات والمستلزمات، بينما يتكفل «المشرف» باليد العاملة وأجورها حسب الإنتاج بالطن، إضافة إلى تحمّل كامل أعمال الصيانة خلال فترة العقد.

■ فرح شرف

لكن خلف هذه اللغة «الإدارية» و«التطويرية» تكمن حقيقة أكثر خطورة مفادها التنازل التدريجي عن المال العام، وعن الخبز كركيزة أساسية للأمن الغذائي، لصالح القطاع الخاص الباحث عن الربح.

الرغيف... آخر خطوط الدفاع

الخبز ليس مجرد سلعة، بل هو أساس حياة ملايين السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر. أي مساس به، سواء عبر رفع سعره أو خفض وزنه وجودته، يعني تهديداً مباشراً للأمن الغذائي. والحديث عن «التشاركية» يبدو كخطوة تمهيدية لنقل مسؤولية تأمين هذا القوت من الدولة إلى القطاع الخاص، الذي لا يتحرك إلا بدافع الربح، وأولى شروطه دائماً وأبداً تركز على تحرير الأسعار.

خصخصة الأرباح وتأميم الخسائر

المعادلة واضحة بمعالمها الرئيسية، القطاع الخاص سيستفيد من بنية تحتية ممولة بالكامل من المال العام– مخابز وتجهيزات قائمة– ليحقق أرباحاً من بيع الخبز، بينما تبقى الخزينة العامة والمواطن المرهق تحت عبء تكاليف الصيانة والخسائر. أي إننا أمام صيغة مثالية «لخصخصة الأرباح وتأميم الخسائر»، حيث تجني قلة من المتنفذين المكاسب، فيما يتحمل الشعب والدولة الخسائر.

تمهيد لإلغاء الدعم

لم ينسَ المواطنون أن المؤسسة نفسها، بتاريخ 19 آب 2025، أعلنت نيتها «مشاركة القطاع الخاص لتحسين جودة رغيف الخبز»، الأمر الذي فُهم فوراً على أنه قد يكون خطوة عملية نحو إلغاء الدعم كلياً.

فالدولة التي عجزت عن ضبط شبكات الفساد والسمسرة في توزيع الخبز، تبحث الآن عن «شريك» يرفع عنها عبء المواجهة مع الشارع.

أي إن الخبز، الذي كان آخر ما تبقى من مظلة دعم، بات مرشحاً للتحرير الكامل.

استفزاز لكرامة الناس

حين يُحوَّل الرغيف– الذي كان يمثل رمز الصمود والكرامة– إلى أداة ربح، فهذا لا يُعتبر مجرد سياسة اقتصادية فاشلة، بل استفزاز مباشر لملايين الجياع.

فبدلاً من حماية المال العام وتوجيهه إلى تأمين القوت اليومي، يجري استنزافه لصالح قلة من المتنفذين، تحت شعارات «تحسين الجودة» و«رفع الكفاءة».

النتيجة... تجويع ممنهج

المواطن اليوم أمام معادلة قاسية، رغيف ينهب من وزنه وجودته بحجة «الدعم»، وسعر يهدد بالتحليق عالياً تحت غطاء «التشاركية». وبذلك تتحول لقمة العيش، التي هي حق طبيعي لكل إنسان، إلى سلعة فاخرة لا يقدر عليها إلا الميسورون، فيما يترك الفقراء لمصيرهم.

حلقة جديدة في مسلسل النهب

التشاركية ليست سوى عنوان مخملي لسياسة جوهرها التخلي عن المال العام، وترك المواطن وحيداً في مواجهة الجوع. والرغيف، الذي كان يوماً رمزاً للمساواة والحق في الحياة، يُحوَّل اليوم إلى ورقة استثمار بأيدي القطاع الخاص.

هذا ليس إصلاحاً ولا تطويراً، بل حلقة جديدة في مسلسل النهب الممنهج لحقوق الناس وكرامتهم.

أزمة إنسانية خانقة في السويداء... المنسق الأممي يطلق تحذيرات عاجلة

حذر آدم عبد المولى، المنسق المقيم للأمم المتحدة في سورية، من خطورة الأوضاع الإنسانية والصحية في محافظة السويداء، مؤكداً أن المرضى، ولا سيما المصابون بالسرطان والسكري، يواجهون تهديداً حقيقياً بسبب النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية.

غياب شبه كامل للمستلزمات الطبية

أوضح عبد المولى أن العديد من المراكز الطبية في السويداء وشهبا تعاني من غياب شبه تام للأدوية والأجهزة الأساسية مثل: أجهزة غسيل الكلى– أدوية القلب– علاجات الأورام والأمراض المزمنة.

وأشار إلى أن القوافل الإنسانية التي تصل إلى المحافظة تحمل مستلزمات طبية محدودة، لكنها تبقى «قطرة في بحر الاحتياجات.»

الحل يكمن في فتح الطرق التجارية

رغم استمرار وصول بعض المساعدات الإنسانية، شدد المسؤول الأممي على أن فتح الطرق التجارية هو العامل الأهم لضمان تدفق الأدوية والمواد الطبية بشكل منتظم، إذ إن الأزمة في الأسواق وصلت إلى مستويات حادة، ولم تدخل المحافظة أي مواد تجارية منذ بداية الأحداث الأخيرة.

فجوة هائلة في التمويل

أكد عبد المولى أن التمويل يمثل القيد الأساسي أمام تلبية احتياجات السكان، لافتاً إلى أن الاستجابة الإنسانية لسورية في العام الحالي لم تتجاوز 13% من إجمالي الاحتياجات، وهو رقم يكشف حجم الفجوة الكبيرة بين الإمكانيات والمتطلبات.

دعم المنظمات المحلية

وفيما يتعلق بالعمل الميداني، أوضح أن الأمم المتحدة تعمل مع جميع الشركاء الإنسانيين لدعم المنظمات العاملة على الخطوط الأمامية في السويداء، مضيفاً أن ما لا يقل عن 30% من صندوق سورية الإنساني يخصص لدعم هذه المنظمات المحلية التي تشكل خط الدفاع الأول أمام الأزمة.

أولويات إنقاذ الأرواح سياسية واقتصادية

حديث المنسق الأممي يعكس صورة قاتمة عن الواقع الصحي والمعيشي في السويداء، يتمثل بما يلي اختصاراً:

أزمة أدوية وأجهزة طبية تهدد حياة المرضى.

قوافل إنسانية محدودة لا تغطي الحاجة.

فجوة تمويل ضخمة تقيد الاستجابة الدولية.

الحاجة الملحة إلى حلول مستدامة، وأبرزها فتح الطرق التجارية لتأمين الإمدادات بشكل طبيعي.

فالأمم المتحدة، رغم محاولاتها عبر الدعم الإنساني المباشر، تؤكد أن لا مساعدات يمكنها سد الفجوة الكبيرة في الاحتياجات، ما يجعل الحل السياسي والاقتصادي لفتح الطرق وإعادة الحركة التجارية إلى السويداء أولوية لا غنى عنها لإنقاذ أرواح المدنيين.

استيراد الأحذية ... بوابة جديدة لبسط يد حيتان السوق

أصدر وزير الاقتصاد والصناعة في 17 من آب قراراً يقضي بالسماح باستيراد أنواع الأحذية كافة، وتطبيق رسوم حمائية على الأحذية الجلدية الجاهزة.

■ سلمى صلاح

وأتى القرار معاكساً لتطلعات الصناعيين والحرفيين، بالأخص ما ذكرته جمعية الجلود في حلب، من ضرورة تقديم تسهيلات للحرفيين، مثل منح قروض الطاقة الشمسية، وتبسيط إجراءات استيراد المواد الأولية، وخفض الضرائب، ومنع استيراد الأوجه المصنعة من الجلد الطبيعي.

عواقب القرار

تحمل هذه الخطوة مخاطر جمّة تهدد النسيج الاقتصادي والاجتماعي، حيث ستؤدي إلى تسريع اندثار الحرف اليدوية، التي تعاني منذ سنوات طويلة من تحديات كبيرة، أهمها ارتفاع التكاليف وغياب الدعم الحكومي.

وأما فتح السوق على مصراعيه أمام الأحذية المستوردة، التي غالباً ما تكون ذات تكلفة إنتاج أقل، سيضع الحرفيين في موقف لا يحسدون عليه، وقد يجبر من بقي منهم على التوقف عن العمل، مما يعني فقدان خبرات متراكمة عبر الأجيال وثقافة صناعية عريقة.

البطالة عنوان المرحلة وليس «الاستثمار»

عدم القدرة على الاستمرار والمنافسة ضمن سوق غارق بالمستوردات، بالأخص التركية، يهدد آلاف الأسر.

فإغلاق المصانع أو الورش الحرفية لن يقتصر على العمالة المباشرة، بل سيضرب منظومة اقتصادية متكاملة، تمتد لتشمل العاملين في قطاعات التوريد «الجلود والمواد الخام»، وورش تصنيع الإكسسوارات، وقطاعات التوزيع والنقل، وصولاً إلى بائعي التجزئة الذي سيجدون أنفسهم أمام خيارات محدودة وأسعار مرتفعة.

وسيمتد التأثير السلبي على أسواق المواد الأولية المحلية، بحيث تتأثر تربية المواشي، ودباغة الجلود، الحيويتان في توفير المواد الخام الأساسية لصناعة الأحذية.

هل الصناعة المحلية عبء على الدولة؟

إذا نظرنا إلى قيمة ما كانت تنتجه صناعة الأحذية ما قبل العام 2011، فإن الصادرات حسب بيانات موسوعة المُصدّر السوري في دمشق، تخطت 200 مليون دولار عام 2010.

ولم يتوقف التصدير خلال سنوات الأزمة رغم ما عانته من تراجع وإهمال، فقد تخطت عام 2021 حاجز الـ 10 ملايين دولار، والرقم نفسه في العام 2023، بارتفاع الضعف عن عام 2022، حيث صدرت بقيمة 5 ملايين.

هذا يعني بأن دعم صناعة الأحذية والحرفيين قادر على ضخ أموال إلى الخزينة العامة، إذا ما استثمرت الدولة في هذا القطاع على الوجه الصحيح، بدلاً من اختيار حلول سريعة تخدم مصالح قلّة من المستوردين على حساب المنتجين المحليين، وعلى حساب المستهلك أيضاً، وبل على حساب الدولة نفسها.

صَدّعت الرؤوس بالمنافسة

تتكرر كلمة «المنافسة» وكأنها الحل السحري لمشكلات السوريين، لكن عند تراجع الإنتاج المحلي وتحول سلاسل التوريد نحو الاستيراد، كيف سيُنافس الحرفيون والباعة الصغار وغيرهم كبار المستوردين الذي تفضّلهم الدولة على ما بقي من الشعب!

كيف ستزداد «خيارات» المستهلك، في سوق تهيمن عليه شبكات من الحيتان، وتُفقده تنوعه وتوازنه، وبالتالي تنفي مسألة «المنافسة العادلة»؟ وأين وجه «المنافسة» عندما يفقد الاقتصاد المحلي جزءاً أساسياً من قيمته المضافة، ويزيد من تبعيته للأسواق الخارجية، وتصبح قرارات السوق في يد المتحكمين بالعرض والطلب؟

المطلوب إنقاذ ما تبقى وليس إنهاءه

يبدو أن لسان حال هذا القرار يقول إما أن تصبحوا من كبار المستوردين أو لا تكونوا، وإما أن تصبحوا وكلاء للمستوردين الكبار والبضاعة الأجنبية أو تخرجوا من السوق!

وذلك في اتجاه يكرس نموذجاً لاقتصاد استهلاكي بحتاً، يضعف أحد أبرز القطاعات الحرفية التقليدية، خسارته ليست اقتصادية فحسب، بل ثقافية واجتماعية تفقد معها سورية جزءاً من هويتها الإنتاجية ومهاراتها المتراكمة.

مؤسسة ضمان الودائع خطوة نظرية ورسائل سياسية لا تجد صداها

أعلن حاكم مصرف سورية المركزي عبد القادر الحصرية أخيراً عن إحداث مؤسسة ضمان الودائع، في خطوة وصفت بأنها جزء من رؤية إصلاحية لإعادة بناء الثقة بالقطاع المصرفي السوري. على المستوى النظري، يُعد وجود مؤسسة من هذا النوع ركيزة أساسية لأي نظام مصرفي حديث، إذ تسهم في حماية أموال المودعين، وتمنع حالات الهلع المصرفي، وتدعم الاستقرار المالي.

لكن ما يبدو منطقياً على الورق، يصطدم على الفور بواقع عملي مختلف تماماً. فالمودع السوري اليوم لا يشكو من مخاطر تعثر المصارف فقط، بل من حبس السيولة وقيود السحب اليومية والأسبوعية التي تجعله عاجزاً عن التصرف بأمواله. ومع استمرار المعيقات التي تواجه التحويلات الداخلية والخارجية، إضافة إلى التذبذب الحاد في سعر الصرف واعتماد السوق الموازي كقناة رئيسية للتعاملات، تصبح أي وعود بضمان الودائع محدودة الأثر، بل أقرب إلى رسالة معنوية منها إلى إجراء اقتصادي فعّال.

الواقع أعمق من مؤسسة جديدة

لا يمكن الحديث عن ضمان الودائع دون معالجة التحديات البنيوية التي يعيشها النظام المصرفي، ومنها:

قيود على السحب والتحويلات تفقد الودائع وظيفتها الأساسية.

سياسة نقدية ضعيفة تعجز عن ضبط سعر الصرف أو تقليص الفجوة مع السوق الموازي.

تراكم انعدام الثقة لدى المواطنين نتيجة تجارب سابقة من حبس الأموال وعدم الشفافية.

وبذلك، يصبح الضمان منقوصاً في قيمته، إذ إن المودع يقيس سلامة مدخراته بقدرتها الشرائية أو بقيمتها أمام الدولار، لا بمجرد وجود مؤسسة جديدة.

الرسائل السياسية للمستثمرين

الإعلان عن مؤسسة ضمان الودائع ليس موجهاً للمودع المحلي فقط، بل يحمل أيضاً رسائل سياسية للخارج في محاولة لإظهار أن سورية تسير بخطوات إصلاحية وتتهيأ لمرحلة جذب الاستثمارات وعودة التحويلات المالية من المغتربين. غير أن هذه الرسائل تبقى بلا صدى طالما ظلت البيئة المصرفية محاصرة بالقيود، وطالما بقي الوضع الأمني والسياسي هشاً، وهو ما يشكل العائق الأكبر أمام أي مستثمر أجنبي أو مؤسسة مالية دولية تفكر بدخول السوق السورية.

الاستقرار السياسي والأمني

إحداث مؤسسة ضمان الودائع في سورية خطوة تحمل دلالات مهمة، لكنها تظل في حدود الرمزية ما لم تُرافق بإجراءات أعمق لإصلاح النظام المصرفي، وإعادة بناء الثقة بالسياسة النقدية، وتوفير بيئة آمنة وشفافة للاستثمار.

فالمستثمر الأجنبي لا يبحث عن وجود مؤسسة لضمان الودائع فقط، بل عن نظام مالي متكامل قادر على العمل بحرية وموثوقية، ضمن إطار سياسي وأمني مستقر.

وبكلمات أخرى فإن ضمان الودائع لن يكون فاعلاً ما لم يُسبق بضمان الثقة، محلياً ودولياً.

القطن السوري... «الذهب الأبيض» إلى محطة الإنعاش

كان لونه أبيض، وقيمته كالذهب، فاستحق لقب «الذهب الأبيض» بجدارة لسنوات طويلة، مثل محصول القطن في سورية عماداً للاقتصاد الوطني، ومصدراً رئيسياً للعملة الصعبة، ومشغلاً لمئات الآلاف من العمال. اليوم، تدور معركة صعبة لإعادة إحياء هذا المحصول الاستراتيجي، التي هي في جوهرها معركة لإعادة إحياء قطاع اقتصادي متكامل.

عصر الذروة... إنجاز اقتصادي ملموس

بلغ محصول القطن ذروته في منتصف العقد الأول من الألفية، ليرسم ملامح حقبة ذهبية تمثلت بما يلي:

المساحة المزروعة وصلت إلى 250,000 هكتار في عام 2004.

قفز الإنتاج إلى 1,14 مليون طن من القطن في العام نفسه.

انتزع المكانة العالمية، حيث أصبحت سورية واحدة من أهم المصدرين للقطن في المنطقة.

ثبت موقعه في العصب الصناعي، حيث قامت على أكتافه صناعة نسيجية ضخمة، وقد وفر هو ومنتجاته الثانوية «كسبة وزيت» قرابة 30% من فرص العمل الصناعي في ذروته.

الانهيار الكبير... تداعيات الحرب وشح المياه

مع حلول العام 2011، دخل القطن في دوامة انهيار متسارعة، فتحول إلى رمز للتردي الاقتصادي كانت مؤشراته:

مساحة صفرية، حيث انهارت المساحة المزروعة إلى ما يقارب الصفر في موسم 2016، خاصة حواضر الإنتاج في الرقة ودير الزور.

دمار البنية التحتية، حيث دمرت معاصر القطن، ومحالج الأقطان، ومعامل الغزل والنسيج، وشبكات الري.

نزيف الخبرة، فقد هاجرت الكفاءات واليد العاملة المدربة.

شح المياه، فقد تفاقمت أزمة المياه، وهي التحدي الأصعب، حيث يستهلك الهكتار الواحد من القطن نحو 10,000 م^3 من الماء.

الواقع الحالي... بصيص أمل في ظل تحديات هائلة

تشير أحدث البيانات والتقديرات «موسم 2025/2024» إلى بداية تحسن طفيف، لكنه لا يزال هشاً جداً، وفق المؤشرات الآتية:

المساحة المزروعة، توقعات بارتفاعها إلى ما يقارب 22,000 هكتار، ما يعادل 8,8% فقط من مساحة ذروة الإنتاج.

الحجم الإنتاجي من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى ما يقارب 70,000 طن، أي 6,1% من إنتاج عام 2004.

بقيت الغلة الإنتاجية مقبولة عند حدود 3,5 طن/هكتار، مما يؤكد أن المشكلة ليست في الإدارة الزراعية من قبل المزارعين بل في مستلزمات الإنتاج وشح المياه وضيق المساحة.

إعادة الاعتبار... لماذا هي قضية وطنية ملحة؟

إحياء القطن ليس مجرد قرار زراعي، بل هو:

إعادة إعمار لسلسلة قيمة كاملة، تبدأ من المزارع وتمر بمعاصر القطن وصناعات الزيت والأعلاف، وتصل إلى معامل الغزل والنسيج والتطريز والملابس الجاهزة.

معركة تصديرية لاستعادة حصة في السوق العالمية وتحسين ميزان المدفوعات.

معركة تشغيل لتوفير فرص عمل جماعية في الريف والمدن، ومكافحة البطالة.

أمن وطني مائي وغذائي يتطلب تعظيم إنتاجية وحدة المياه وربط دعم القطن بقدرته على تمويل استيراد الأساسيات عبر التصدير.

خارطة الطريق... إجراءات عاجلة لإنقاذ «الذهب الأبيض»

النهوض بهذا القطاع يتطلب خطة وطنية شاملة ذات أولوية، قائمة على:

الثورة المائية عبر التحول الإلزامي إلى الري الحديث «تنقيط- محوري» لتخفيض الاستهلاك المائي بنسبة 50%، وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه.

حزمة دعم استثنائية لتوفير بذار محسنة، وأسمدة، ووقود، وتأمين زراعي، وقروض ميسرة للمزارعين مع أسعار مجزية، لتشجيعهم على المخاطرة.

إعادة تأهيل الصناعة من خلال دعم إعادة بناء المحالج والمعاصر ومعامل الغزل والنسيج، وتأهيل كوادرها، وربطها بخطة تسويق تصديرية واقعية وطموحة.

حوكمة وإرادة سياسية عبر وضع إعادة إحياء القطن ضمن أولويات الخطط الاستراتيجية للمرحلة القادمة.

القطن واختبار الإرادة الوطنية

القطن السوري هو قصة وطن من الازدهار إلى الكساد، وإنعاشه هو اختبار حقيقي للإرادة الوطنية وقدرتها على إعادة البناء.

النجاح في هذه المعركة لن يُقاس بأطنان القطن فحسب، بل بآلاف فرص العمل التي سيخلقها، وبملايين الدولارات التي سيدرها على الاقتصاد الوطني، مُعيداً بعضاً من بريق «الذهب الأبيض» إلى مكانه الذي يستحقه.

ألواح الثلج... تجارة فاسدة يدفع ثمنها المواطن من صحته وجيبه!

لم يعد مشهد شراء ألواح الثلج في سورية مجرد صورة عابرة من فصل الصيف، بل تحول إلى طقس يومي قسري يعيشه المواطن مع كل موجة حر وانقطاع للكهرباء. صار المواطن يلهث وراء «لوح ثلج» فقط ليحصل على كأس ماء بارد أو يحفظ طعامه ودواءه، لكن ما لم يعد مقبولاً ولا مألوفاً هو أن يستنزف جيبه الهش وأن تهدد صحته بلا رقيب ولا حسيب!

■ رشا عيد

اليوم، لم يعد شراء الثلج رفاهية على الإطلاق، بل ضرورة فرضها غياب الكهرباء والتقنين القاسي، ليتحول المواطن إلى زبون دائم عند باعة الثلج، بينما تتضاعف أرباح هؤلاء على حساب لقمة الناس وصحتهم.

تجارة موسمية تحولت إلى استغلال دائم

الظاهرة تضخمت حتى باتت «مهنة موسمية» للكثيرين، فالأرصفة امتلأت بالعربات والبسطات. والباعة الجوالون يرمون قوالب الثلج الكبيرة فوق عرباتهم بطريقة مقززة وغير صحية.

فأينما اتجهت في الأحياء الشعبية والفقيرة تجد الثلج معروضاً وكأنه سلعة محرمة لا بد أن تشتريها مهما كانت الظروف.

والسبب واضح: ارتفاع درجات الحرارة وغياب الكهرباء مع بدائل مكلفة «طاقة شمسية، أمبيرات» لا يقدر عليها الغالبية الساحقة.

هنا وجد الباعة ضالتهم: تجارة مربحة وسريعة بلا رقيب ولا ضبط، تتحكم بالأسعار كيفما يشاؤون.

أرباح فاحشة... ومواطن مسحوق

الأسعار فوضى مطلقة!

الألواح المصنوعة من مياه الشرب: 5000– 7000 ل.س للوح الكبير.

المصنوعة من مياه الآبار «غير صالحة للشرب أصلاً»: 4000– 6000 ل.س.

الصغيرة بـ 3000 ل.س.

كيس الثلج في المحلات: بين 5000– 10000 ل.س حسب المكان والتوقيت.

تخيلوا حجم المصاريف الإضافية التي يُجبر المواطن على دفعها من دخله المعدوم أساساً! بينما يكدس الباعة والمعامل أرباحاً مضاعفة، والجهات المسؤولة تكتفي بالصمت... بل بالصمت المتواطئ.

استهتار رسمي... وصحة المواطن آخر الهمّ!

في 2025/7/17، خرج مدير الشؤون الصحية بدمشق «رضوان السواق» بتصريح فارغ المضمون، مختصره يقول: اشتروا ألواح الثلج من منشآت مرخصة، واحذروا البسطات والباعة الجوالين، فهي ليست من مسؤوليتنا بل من مسؤولية البلدية!

بكل بساطة، الصحة تعترف بأن المياه ملوثة، وبأن الألواح المعروضة غير نظيفة، ومع ذلك تتنصل من أي إجراء أو مسؤولية! بل تتحدث وكأن حياة المواطن لعبة تنس، يرمونها بين الوزارات ليتقاذفوا المسؤوليات.

فمن المسؤول إذن عن:

أكياس الثلج التي تباع في المحلات بلا أي علامة تجارية أو تاريخ إنتاج؟

قوالب الثلج المصنوعة من مياه الآبار المجهولة؟

فوضى الأسعار المتعمدة التي تستغل حاجة المواطن؟

الجواب واضح: لا أحد!

إلى متى هذا الاستخفاف؟

ما يحدث لم يعد مجرد انتشار مهنة موسمية ولا مجرد فوضى أسعار. نحن أمام استهتار رسمي فاضح بصحة الناس وسلامتهم. مواطن مسحوق، مريض محتمل، أطفال يشربون ماءً ملوثاً محملاً بالجراثيم والفيروسات التي تدمر الجهاز الهضمي، والجهات المسؤولة غائبة... أو بالأحرى متغافلة عمداً.

والسؤال الذي يفرض نفسه: هل يعقل أن يصبح كأس الماء البارد «رفاهية»؟

وهل يعقل أن تترك صحة المواطن رهينة بسطات جوالة ومعامل جشعة دون أي تدخل حقيقي؟

فالصمت الرسمي هنا لم يعد تقصيراً، بل شراكة كاملة في جريمة بحق المواطن!

السلطات تتغير والإهمال ثابت:

في خضم الحديث المتواصل للسلطة عن إعادة الإعمار ووعود الاستثمارات الدولية ومذكرات التفاهم التي يبدو أنها ستظل أسيرة الورق، تظل محافظة دير الزور السورية، بما في ذلك الجزء الخاضع منها لسلطة المركز في دمشق، في قلب أزمة متفاقمة، تكشف عن حقيقة مغايرة للخطابات الرسمية. فالمحافظة، التي كانت فيما مضى ركيزة للاقتصاد السوري بفضل خصوبة أراضيها وثرواتها، تعاني اليوم إرثاً من الإهمال الممنهج الذي تفاقم على زمن سلطة الأسد الساقطة ولم يجر عكسه حتى اليوم، حيث لم تقدم السلطة الجديدة أي خطة جديدة لانتشال المحافظة القابعة في دائرة التهميش، والتي بقيت بعيدة حتى عن مشهد التوقيع على مذكرات التفاهم التي لا أثر ملموس لها على أرض الواقع. يترك هذا الغياب شبه الكامل عن الاهتمام الحكومي والاستثماري المحافظة في مواجهة قضايا عاجلة وحاسمة لإعادة الحياة إليها، في حين تتفاقم أزمات الخدمات والبنية التحتية يوماً بعد يوم.

■ احمد الرز

في الأشهر الأخيرة، دقت العديد من المنظمات الإغاثية ناقوس الخطر فيما يتعلق بوضع المحافظة، مؤكدة على ضرورة تدخلات عاجلة وسريعة. وقد عززت تقييمات حديثة متعددة القطاعات أجريت بين شهري آذار ونيسان من العام 2025 هذه التحذيرات، مقدمة أرقاماً وشواهد جديدة تكشف عن مدى الهشاشة الشديدة التي تعاني منها دير الزور.

وتكشف هذه الأرقام عن واقع صادم، فما يقارب نحو 95% من المدارس، التي تشكل مستقبل الأجيال القادمة، تحتاج إلى شكل من أشكال الترميم أو التأهيل. كما أن أربعة من كل خمسة جسور رئيسية، التي تمثل شرايين الحياة للمحافظة، خارجة عن الخدمة بالكامل أو متضررة بشكل خطير. وفي قطاع الخدمات الأساسية، تعاني الغالبية العظمى من المرافق الصحية ومحطات المياه من نقص حاد في المعدات، ما يهدد الصحة العامة للسكان. وتتفاقم هذه الأزمة مع معاناة 47% من الأسر من انعدام الأمن الغذائي، في ظل تغطية إغاثية لا تتجاوز 0،8% من السكان. بطبيعة الحال، فإن هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات عابرة، بل هي انعكاس مباشر لحجم التحدي الذي يواجه دير الزور اليوم، وتأكيد على أن أي تقدم نحو الاستقرار لن يكون ممكناً دون جهود حقيقية وعاجلة تضع المحافظة في صميم خطط التنمية.

تحديات التعليم والصحة: قطاعان على حافة الانهيار

يشير تقييم الاحتياجات في دير الزور إلى أن قطاع التعليم يعاني أزمات بنيوية عميقة. فهناك 296 مدرسة حكومية في عموم المحافظة تخدم نحو 146،383 طالبا وطالبة، ما يجعل نسبة التلاميذ إلى المدارس مرتفعة جدا في معظم المناطق. وعليه، تعاني المنشآت التعليمية إهمالا متواصلا، حيث تفتقر 68% من المدارس تماما إلى الإنارة الطبيعية أو الكهربائية، و55% منها بلا تدفئة كافية، كما سجلت التقارير انهيارات جزئية في أسوار وأبواب نحو 43% من المدارس، وهو ما يهدد سلامة الأطفال ويجعل البيئات التعليمية غير آمنة.

أما من حيث المياه والصرف الصحي، فقد تبين أن 62% من دورات المياه في المدارس غير صالحة للاستخدام أو تشكل خطرا صحيا. ويضاف إلى ذلك أن 71% من المدارس تفتقر إلى مواد النظافة الأساسية. كما تفتقر نسبة كبيرة من المدارس إلى الأثاث التعليمي: فقد وجدت التقارير أن 31% من الصفوف الدراسية لا تحتوي على مقاعد أو طاولات كافية، ونحو 22% من المدارس بلا لوحات سبورة ضرورية لتعليم الطلاب.

وكشفت المسوحات الميدانية عن نقص حاد في الخدمات الأساسية التي تعد شروطا بديهية لأي عملية تعليمية ناجحة، حيث تفتقر 80% من المدارس إلى الإنارة الكافية، ما يؤثر بشكل مباشر على فعالية الغرف الصفية وسلامة الطلبة. كما أن 55% من المدارس لا تملك مدافئ أو حتى خزانات وقود، ما يثير مخاوف جدية بشأن صحة الطلاب وقدرتهم على التركيز في فصول الشتاء القاسية.

في ظل هذا الواقع المأساوي، لم تلتفت السياسات السابقة والحالية بشكل جدي لقطاع التعليم. فالإجراءات الحكومية لم تواجه مشكلات الفصول المزدحمة أو ضعف التدفئة والكهرباء، وتركزت الجهود على الوعود الكبيرة دون تمويل فعلي لهذه المدارس. ولم يختلف النهج الحالي عن سابقه في تعاطيه مع هذه الاحتياجات، إذ لا تزال هذه الفجوات الكبرى قائمة بلا إصلاح، ما يزيد من هشاشة النظام التعليمي ويهدد مستقبل جيل كامل من الأطفال بالحرمان والتهميش.

وعلى نحو مماثل، يظهر قطاع الصحة مؤشرات واضحة تدل على الإهمال المطابق للسنوات الماضية. فقد أظهر المسوحات الأخيرة أنه من أصل 64 مرفقا صحيا عاما وخاصا تم تقييمه في دير الزور، يفتقر 85% منها إلى أجهزة جراحية متخصصة وجاهزة للعمل، الأمر الذي يعكس نقصا حادا في تجهيزات أقسام العمليات وغلاء تكلفة شراءها.

وفوق ذلك، فإن أكثر من ثلثي المرافق الصحية «نحو 70%» بلا معدات تشخيص كافية «مثل أجهزة الأشعة أو السونار»، و61% أخرى تعاني من انقطاع مستمر في الأدوية الأساسية لمختلف الأمراض. وفي جزء من هذه المرافق، لا توجد أصلا أدوية حيوية مثل الكورتيزون والأنسولين أو المضادات الحيوية الرئيسة «أموكسيسيلين، سيفترياكسون، سيبروفلوكساسين».

ولم يقتصر النقص على الأدوية فقط، بل طال المعدات الطبية أيضا: فلم تتجاوز نسبة المراكز التي تحتوي على أجهزة تخطيط القلب «ECG» الفعالة سوى 14%، مع ما لا يتعدى 4% من أسرّة العمليات مجهزة بشكل كامل.

تبين هذه المعطيات الصادمة أن غالبية مرافق الصحة تعمل دون القدرة على تقديم خدمات أساسية ضرورية. ومرة أخرى، تواصل السلطة الحالية النهج ذاته في تجاهل احتياجات دير الزور، فالاستثمار في القطاع الصحي لم يواكب حجم متطلبات المحافظة، ما جعل المواطنين يواصلون الاعتماد على السفر إلى المحافظات الأخرى لتلقي الخدمات الصحية المطلوبة، مع ما يصاحب ذلك من تكاليف مالية إضافية تثقل كاهل أسر دير الزور.

دير الزور خارج خريطة الأولويات

الزراعة والمياه: قلب دير الزور النازف

تعد دير الزور تاريخياً واحدة من أهم سلال الغذاء في سورية، حيث شكلت خصوبة أراضيها على ضفاف نهر الفرات عموداً فقرياً للزراعة على مستوى البلاد. غير أن هذا القطاع الحيوي لم يسلم من التدمير المنهجي الذي طال كل شيء. حيث يمثل انهيار شبكات الري، وتدهور محطات المياه، سبباً رئيسياً لتعطيل الإنتاج الزراعي، ويساهمان بشكل مباشر في أزمة الأمن الغذائي والصحة العامة التي تعصف بالسكان اليوم. وتكشف الأرقام الجديدة أن هذا الانهيار لم يجد طريقه نحو الحلول الجذرية، بل لا يزال يتفاقم، مما يعكس فشلاً في إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل هذا القطاع.

تظهر البيانات أن نحو 30،000 دونم من الأراضي الزراعية في دير الزور لا تزال خارج الإنتاج، والسبب الرئيسي لذلك هو تدمير شبكات الري وغياب أنظمة الدعم. فالأراضي الصالحة للري والتي يبلغ مجموعها نحو 19،400 هكتار لا تزال مهملة. وتكشف الأرقام عن حاجة ماسة إلى إعادة تأهيل أو استبدال 43 محطة ري وشبكة ري واحدة، بالإضافة إلى صيانة 16 مركزا زراعيا و13 مبنى خدميا.

يعيق هذا النقص في البنية التحتية والخدمات الفنية، مثل وحدات الإرشاد الزراعي والمراكز البيطرية، قدرة المزارعين على استعادة نشاطهم، ويتركهم عرضة للمخاطر التي تهدد محاصيلهم وثروتهم الحيوانية. فغياب الدعم الفني واللوجستي، كتعطل 31% من الجرارات العامة وعدم صلاحية مباني الخدمات البيطرية في 6 نواح، يمنع المزارعين من مكافحة الآفات أو حماية مواشيهم، ما يزيد من الخسائر الاقتصادية ويساهم في زيادة معدلات النزوح من المناطق الريفية.

تؤكد هذه الأزمة المتفاقمة أن أي حديث عن الأمن الغذائي في المحافظة لا يمكن أن يبدأ دون استعادة هذا القطاع الحيوي أولاً.

وتتكامل أزمة الزراعة مع انهيار شامل في قطاع المياه والإصلاح. فقد شملت التقييمات مؤخرا 73 محطة مياه، تبين أن 92% منها بحاجة ماسة للصيانة الميكانيكية والكهربائية. وتعتبر محطة المياه الرئيسية في مدينة دير الزور ومحطات الفرات من أعلى نقاط الخطر، حيث تؤثر أعطالها على أكثر من 300 ألف نسمة. ويزداد الوضع تعقيداً بسبب الحاجة الماسة إلى استبدال المضخات والمحركات، حيث تحتاج أكثر من 70% من المحطات إلى هذا النوع من الاستبدال.

ولا يقتصر هذا الانهيار على عدم توفر المياه فحسب، بل يهدد جودتها أيضا، حيث تفتقر أكثر من 50% من المحطات إلى أنظمة تعقيم فعالة، ما يجعل المياه غير صالحة للاستهلاك البشري.

وبشكل خاص، يمثل غياب أنظمة الكلورة تهديداً خطيراً على الصحة العامة، ويزيد من مخاطر تفشي الأمراض المنقولة عبر المياه. وتنعكس هذه الأزمة في القطاعات الأخرى، حيث توضح التقييمات الأخيرة أن 47% من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي بينما لا تتجاوز نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات غذائية 0،8%. ويؤكد هذا التناقض الصارخ أن انهيار القطاعين الزراعي والمائي ليس مجرد مشكلة خدماتية، بل هو سبب مباشر للجوع والمرض.

تثبت هذه الأرقام أن دير الزور، التي كانت مصدر غذاء للملايين، أصبحت اليوم تكافح لإطعام نفسها، وأن السلطة القائمة لم تقدم أي حلول جذرية أو استثمارات حقيقية في القطاعين الحيويين لإعادة الحياة إلى المحافظة.

الطرق والجسور والبناء: شرايين الحياة المتوقفة

لا يكتمل المشهد الكارثي في دير الزور دون النظر إلى البنية التحتية الأساسية التي تعد شريان الحياة للمحافظة. وقد كشفت التقييمات الأخيرة من المنظمات الإغاثية عن تدهور واسع النطاق في شبكة الطرق والجسور، ما أدى إلى عزل جغرافي واقتصادي وإنساني للعديد من السكان، وأكد على غياب أي استثمار حقيقي في إعادة ربط المحافظة ببعضها.

تعد الجسور منشآت حيوية تربط بين المجمعات السكانية وتضمن الوصول إلى الخدمات والأسواق، لكن الأرقام تكشف عن أن 80% من الجسور الـ 15 التي تم تقييمها في المحافظة إما مدمرة بالكامل أو متضررة. ويُعد جسر «السياسية» هو الجسر الوحيد الذي خضع لترميم جزئي، ما ترك غالبية الجسور الأخرى خارج الخدمة.

ويعيق هذا الواقع بشكل مباشر وصول المساعدات الإنسانية وفرق الإغاثة، ويجعل التنقل بين ضفتي الفرات بالغ الصعوبة.

أما شبكة الطرق، فإن حالتها لا تقل سوءاً. فقد كشفت التقييمات الميدانية عن أضرار جسيمة في أكثر من 616 كيلومترا من الطرق، حيث يحتاج 53% منها «ما يعادل 326 كيلومترا» إلى إعادة بناء كاملة بالإسفلت. وتتمركز هذه الأضرار بشكل مكثف في المناطق الريفية والطرفية مثل القورية والزباري، ما يشير إلى نمط واضح من التهميش.

أما النقطة الأكثر خطورة، فهي أن 76% من الطرق التي تم تقييمها «ما يعادل 472 كيلومترا» تفتقر إلى أي نظام تصريف فعال، ما يفاقم من مخاطر تآكل الطرق والفيضانات، ويجعل التنقل مستحيلا خلال فترات الأمطار، ويساهم أيضا في عزل التجمعات السكانية عن بعضها، ويفاقم الأزمات الإنسانية.

ولا يعيق انهيار هذه الشرايين الحيوية حركة الأفراد والبضائع فحسب، بل ويمنع المزارعين من نقل محاصيلهم إلى الأسواق، ويزيد من الضغط على الأمن الغذائي الهش أصلا.

ولا يقتصر انهيار البنية التحتية على الطرق والجسور، بل يمتد ليشمل المراكز الإدارية التي يفترض أن تكون مسؤولة عن إعادة تفعيل الخدمات الضرورية. فقد أظهرت التقييمات أن 90% من المراكز الإدارية التي تم تقييمها تفتقر إلى أبسط مقومات العمل، حيث لا يقتصر هذا النقص على الأثاث المكتبي الأساسي بل يمتد إلى نقص حاسم في الطاقة، حيث تحتاج هذه المراكز إلى الألواح الشمسية لضمان استمرارية العمل.

والأكثر دلالة هو النقص الحاد في الآليات ووسائل النقل. فقد أظهرت التقييمات الحاجة إلى 125 آلية ثقيلة «مثل الجرافات والشاحنات»، بالإضافة إلى 6 سيارات خدمية و20 دراجة نارية لتمكين الفرق الميدانية من التنقل.

هذه الأرقام والاحتياجات التي تعتبر متواضعة وإسعافية، تشكل دليلا على أن السلطات المحلية عاجزة فعليا عن تنفيذ أي مهام خدمية أو طارئة بشكل جدي. فغياب الآليات الثقيلة المطلوبة لإعادة تأهيل الطرق وإزالة الأنقاض وتنظيف المدن، ووسائل النقل الخفيفة التي تحتاجها الفرق للوصول إلى المناطق المتضررة لتقديم الخدمات، يؤدي إلى شلل كامل في القدرة على إدارة المحافظة، ما يتركها في دائرة مفرغة من الإهمال: المؤسسات غير قادرة على العمل بسبب غياب الدعم، وغياب المؤسسات يؤدي إلى استمرار تدهور البنية التحتية والخدمات.

يوضح هذا الشلل أن الوعود الحكومية الخلبية بتوقيع اتفاقيات بمليارات الدولارات لا يمكن أن يكون لها أي أثر على الأرض، لأن أي استثمار في مثل هذا الوضع لن يجد بنية إدارية أو لوجستية قادرة على استيعابه أو تنفيذه.

الاقتصاد الروسي يتغيّر بوتيرة سريعة

أبقى البنك الدولي مرة أخرى روسيا في المرتبة الرابعة عالمياً في تصنيف الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية «PPP». ونتيجة لذلك، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2024 من 6.45 إلى 6.92 تريليون دولار. وقد أكد صندوق النقد الدولي أيضاً هذا التقييم.

■ إيفان بوليتاييف
ترجمة: اوديت الحسين

نجحت روسيا في تجاوز اليابان، التي تحتل المرتبة الخامسة، حيث عززت حجم اقتصادها مقارنة بالعام السابق. والآن يبلغ الفارق بين اقتصاد البلدين 514 مليار دولار «مقارنة بـ 264 مليار دولار في العام السابق». أما قادة التصنيف فهم كما في السابق: الصين متقدمة على الجميع بفارق كبير . 38,2 تريليون دولار. يليها أمريكا بـ29,2 تريليون ثم الهند بـ16,2 تريليون دولار. وتضم المراتب العشر الأولى أيضاً كلاً من ألمانيا والبرازيل وإندونيسيا وفرنسا وبريطانيا.

تعترف المؤسسات الدولية بجهود قطاع الأعمال والحكومة الروسية في مواجهة ضغط العقوبات غير المسبوق، مع الإشارة إلى قدرة الاقتصاد الروسي على التكيف مع الصدمات الخارجية.

ويرى محللو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثلاثة اتجاهات رئيسية سمحت للاقتصاد الروسي بالبقاء واقفاً على قدميه: إعادة توجيه ناجحة للتدفقات التجارية نحو آسيا، وإن كان ذلك بخصومات، ما ضمن تدفقاً للعملات الأجنبية. ودعم المجمع الصناعي العسكري باعتباره قاطرة للصناعات التحويلية والقطاع المعدني والكيميائي والبناء والقطاعات المرتبطة بها. والدعم الحكومي المحفز للطلب المحلي الذي بدوره، بفضل المشاريع البنيوية والقروض العقارية الميسّرة، أنعش قطاع البناء. عادة ما ترتبط الديناميكية الجيدة للناتج المحلي الإجمالي بتوسع كبير في استهلاك الأسر والنشاط الاستثماري، وهو ما أصبح ممكناً بفضل الدفع القوي للميزانية «زيادة الإنفاق العسكري، تمويل إحلال الواردات»، وتنامي الإقراض، وارتفاع الأجور إلى أعلى مستوى منذ 16 عاماً في سوق عمل يعاني من نقص الأيدي العاملة.

وبحسب بيانات هيئة الإحصاء الروسية، فقد ساهمت الصناعات التحويلية والتجارة بالجملة والتجزئة، والأنشطة المالية والتأمين، والإدارة الحكومية وضمان الأمن العسكري، والضمان الاجتماعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بأكبر قدر في الناتج المحلي الإجمالي المحلي خلال العام الماضي. بينما أضعفت الصورة قليلاً قطاعات الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية والعقارات.

ويعتبر خبراء معهد التنبؤات الاقتصادية التابع لأكاديمية العلوم الروسية أن المخاطر الأساسية للسياسة الاقتصادية في النصف الثاني من عام 2025 ترتبط بالبحث عن التوازن بين زيادة الدين العام «وتكاليف خدمته»، وتخفيض قيمة الروبل «وهو عامل تضخمي»، والتقشف المالي. وقد يكون النمو الاقتصادي في الوقت الحالي مرتبطاً «بتحقيق الطلب المؤجل للفئات الميسورة من السكان، وانتعاش الإقراض مع استمرار خفض سعر الفائدة الأساسي، واستغلال إمكانيات التعاون الدولي في حال عدم تدهور الظروف الخارجية».

غير أن المسار الإيجابي قد تعرقله مخاطر جدّية مرتبطة «باحتمال تقليص صادرات النفط والمنتجات النفطية نتيجة فرض عقوبات ثانوية من جانب أمريكا على مستهلكي الهيدروكربونات الروسية».

بعد لقاء زعيمي الدولتين في ألاسكا، يبدو أن مسألة العقوبات الثانوية مؤجلة إلى أجل غير مسمى. ورغبة الطرفين في خفض التوتر ومواصلة الحوار تلقاها قطاع الأعمال بارتياح.

وفي ظل العقوبات العالمية والاضطراب السياسي يمكن توقع تقوية مؤقتة للروبل، وزيادة اهتمام المستثمرين الباحثين عن أسواق أكثر استقراراً وتوقعاً بالأصول الروسية.

إن آفاق تخفيف ضغط العقوبات تخلق مناخاً مناسباً لتدفق رأس المال إلى المشاريع البنيوية وقطاعي الطاقة والتكنولوجيا، الأمر الذي قد يحفز النمو الداخلي، ويقوي السوق المحلية. ويبقى كل شيء مرهوناً بمدى نجاح تنفيذ الخطوات التالية على طريق السلام، ومدى ترسخ ثقة أمريكا بروسيا. فالتردد أو تصعيد الصراع قد يؤديان إلى تعزيز التوقعات التضخمية، وتراجع النشاط الاقتصادي، وإلى مزيد من هروب رأس المال.

إذا خُففت العقوبات فستتمكن الشركات من الوصول إلى تمويل أرخص وتكنولوجيا أفضل، ما سيرفع مستويات التوظيف والدخل والنشاط الاستهلاكي. أما إذا لم يحدث ذلك فسيقتصر تأثير الأخبار الإيجابية على تقلبات سعر الصرف، وما يترتب عليها من تغييرات في أسعار السلع المستوردة ومستوى معيشة السكان.

وبحسب نتائج المفاوضات بشأن أوكرانيا ومضمونها، يميز المحللون بين ثلاثة سيناريوهات: في السيناريو الأكثر تفاؤلاً سيؤدي تراجع التوترات الجيوسياسية وتعزيز الثقة بروسيا إلى بيئة استثمارية مواتية، تدعم سعر الروبل وتسرع النمو الاقتصادي. في السيناريو المحايد ستكون ردود فعل السوق قصيرة الأجل وغالباً خطابية، مع عودة سريعة إلى الاتجاهات الحالية. أما استمرار المواجهة أو تردد الطرفين فسيؤدي إلى إضعاف الروبل وارتفاع التضخم وتدهور رفاهية السكان. وهذا هو أسوأ سيناريو تسعى السلطات إلى تفاديه.

ولضمان استدامة الاقتصاد الروسي ستكون هناك حاجة لإجراءات داخلية لتعزيز النظام المالي، وتهيئة ظروف الاستثمار الطويل الأجل. المشكلة الرئيسية التي يراها المحللون، تكمن في أن نموذج النمو الحالي محدود الإمكانات. فالإنفاق العسكري يفرط في «تسخين» الاقتصاد، مسبباً نقصاً في الأيدي العاملة في القطاعات المدنية وضغوطاً تضخمية.

كما أن الميزان التجاري يتدهور: فائض النصف الأول من العام انخفض بنسبة 18,4 %، وتراجعت الصادرات بنسبة 6,3 % بسبب انخفاض أسعار مصادر الطاقة. ويخشى الخبراء أنه بسبب المشكلات الهيكلية ـ مثل: الاعتماد على الصادرات الأولية، والتخلف التكنولوجي، ونقص الكوادر المؤهلة، قد تخسر روسيا موقعها هذا العام، وتهبط إلى المرتبة الخامسة متخلية عن مكانها لليابان.

ومن دون حل المشكلات الهيكلية والتخلص من الاعتماد على المواد الخام والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا المدنية وتنويع الاقتصاد، سيكون من الصعب للغاية الحفاظ على الديناميكية الإيجابية على المدى الطويل.

وتنازع هذه المخاوف أيضاً وزارة التنمية الاقتصادية الروسية. ففي حزيران صرّح وزير التنمية الاقتصادية مكسيم ريشيتنيكوف: أن الاقتصاد الروسي على حافة الركود، لكن يمكن تجنب ذلك إذا لم ترتكب السلطات أخطاء، خصوصاً في السياسة النقدية.

ومعروف أن بنك روسيا في حزيران ولأول مرة منذ نحو ثلاث سنوات خفض سعر الفائدة الأساسي إلى 20 % سنوياً «من 21 % القياسية». وفي تموز خفضها إلى 18 %. لكن هذا وحده لا يكفي لإحياء النشاط الاقتصادي.

وقد كلّف الرئيس الحكومة بحلول الأول من تشرين الأول إقرار خطة شاملة للتغييرات الهيكلية في الاقتصاد الروسي. ويجب أن تتضمن الخطة تعديل هيكل التوظيف والاستهلاك، وتحسين مناخ الاستثمار ومستوى التطور التكنولوجي، وتحوّل بنية التجارة الخارجية و«تشكيل نوعية جديدة لها». أما المؤشرات الرئيسية على المدى القريب والمتوسط، فهي خفض مستوى الفقر، وزيادة الدخول، وتجاوز التفاوت الاجتماعي.

ويوصي المحللون بالتعامل مع تباطؤ الاقتصاد بهدوء: متابعة مؤشرات التضخم والتغييرات في التجارة الدولية، والاستجابة في الوقت المناسب للتحديات المحتملة.

وعلى الرغم من التراجع المتوقع في وتيرة النمو من 4,3 % إلى 1,5–3 % في السيناريو الأساسي للبنك المركزي، ستظل روسيا هذا العام رابع أكبر اقتصاد في العالم على أساس تعادل القوة الشرائية. وسيساعد على الحفاظ على الموقع في ظل العقوبات الصارمة والاستثمارات والطلبات الحكومية والمشاريع الفيدرالية الكبرى في مجالات البناء والنقل واستخراج ومعالجة المواد الخام.

على الرغم من ضغط العقوبات والسياسة النقدية الصارمة للبنك المركزي فإن وزارة التنمية الاقتصادية الروسية تتوقع نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام بنسبة 2,5 %

وستساهم أيضاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للصناعات الزراعية والسياحة الداخلية، والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، بما فيها قطاع الخدمات والاستشارات والبرمجيات وأمن المعلومات.

ومهما تكن الخطط التي ستُعتمد، فإن الاقتصاد الروسي سيتطور في المدى القريب معتمداً على المجمع الصناعي العسكري، لكن قدرته كمحرك للنمو محدودة. وتفاقم المشكلةُ نقصُ الكوادر المؤهلة والتخلف التكنولوجي في القطاعات المدنية، واعتماد الميزانية على أسعار النفط، إضافة إلى محدودية الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق والاستثمارات، ما يرفع التكاليف. كما تعيق الاستثمارات معدلاتُ التضخم وارتفاعُ كلفة القروض. ويزيد الضغط على الروبل من المخاطر التضخمية، ويؤدي إلى ارتفاع كلفة الواردات.

ولا يخفي مسؤولو بنك روسيا، أن أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض النشاط الاقتصادي هو السياسة النقدية المتشددة التي يتبعونها لكبح التضخم، وتوجيه الاقتصاد نحو نمو متوازن.

ويرى مؤيدو السياسة النقدية المتشددة، أن الاقتصاد ذو طبيعة اندفاعية. فالقطار المسرع لا يمكن إيقافه في لحظة، والأمر نفسه ينطبق على الاقتصاد عموماً. لذلك يجب التعويل على نمو رمزي في عام 2025 والاستعداد لمواجهة مخاطر حقيقية للركود في عام 2026.

ومع ذلك، وعلى الرغم من ضغط العقوبات والسياسة النقدية الصارمة للبنك المركزي، فإن وزارة التنمية الاقتصادية الروسية تتوقع نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام بنسبة 2,5 %.

ويعزز الثقة الاعترافُ بتصنيف ائتماني سيادي جديد لروسيا من وكالة Dagong International الصينية الرابعة.

إن التقييم الدولي يؤكد استقرار الاقتصاد الروسي، ويشهد على قدرته العالية على سداد الدين الخارجي، وعلى انخفاض مخاطر التخلف عن السداد، وعلى مرونته النسبية في مواجهة الظروف غير المواتية.

مسرحية ارتفاع الأسعار من جديد...

أما آن الأوان للتوقف عن المتاجرة بلقمة عيش المواطن؟!

أتى وعد الوعود المرتقب، وصُرفت رواتب شهر آب بعد الزيادة التي أصدرتها الحكومة بنسبة 200% في تاريخ 19 حزيران، ومن المفترض أن تتصدر الفرحة المشهد، لكن شبح الذكريات السيئة للزيادات السابقة ما زال يطارد السوريين، وسرعان ما أحكم قبضته على الواقع وأعادهم إلى المشهد المعتاد. ليجدوا أنفسهم أمام موجة غلاء وارتفاع أسعار معظم السلع الأساسية وحتى الخضار والفواكه، فتتبخر الزيادة وتتحول إلى مجرد رقم على الورق يُستهلك قبل أن يُصرف.

■ رهف ونوس

فبدأت الأسعار بالارتفاع دون تدخل حكومي لضبطها أو كبح توقعات التضخم، غير مصغية لتصريحات عدد من الوزراء وتأكيدهم بأنه لا ارتفاع للأسعار وللأعباء المعيشية، ضاربة بتطميناتهم عرض الحائط!

ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية

شهدت الأسواق المحلية ارتفاعاً ملحوظاً بأسعار السلع وخاصة المواد الغذائية الأساسية، ومن خلال سبر لبعض الأسعار، فقد ارتفع سعر ليتر زيت عباد الشمس من 16 ألف ل.س إلى نحو 20 ألفاً، بينما سجل كيلو الرز المصري 12 ألف ل.س تقريباً، والسكر ارتفع من 7– 9 آلاف ل.س، كذلك سجلت أسعار البن والمنظفات زيادات متفاوتة، وكل بائع حسب مزاجه.

كما شهدت أسعار الخضار والفواكه ارتفاعات متقلبة، فمثلاً: سعر كيلو الخيار من 8–12 ألف ل.س، وذلك حسب النوعية، وقد وصل سعر كيلو الدراق إلى 15 ألف ل.س تقريباً، بالإضافة إلى البيض حيث سجل سعر الطبق حوالي 33 ألف ليرة سورية مع ارتفاع بأسعار الفروج. وقد عزا بعض الخبراء الارتفاع لسببين، أولهما: توقف استيراد الفروج المجمد وعجز الإنتاج المحلي عن سد الطلب في ظل تراجعه، والثاني: موجة الحر الشديدة التي حلت الأسبوع الفائت وأدت إلى خسارات كبيرة في قطاع الدواجن، فتراجع الإنتاج.

نسبة الزيادة الوسطية تراوحت بين 15–20% وخلال فترة قصيرة، والأسعار تختلف من تاجر إلى تاجر في السوق نفسه، فما بالك بين المحافظات أو حتى بين الريف والمدينة، فكلٌّ يغني على ليلاه!

بينما المواطن يتآكل دخله بسرعة وتنهار قدرته الشرائية تدريجياً.

سناريو زيادة الرواتب وضخ السيولة

زيادة الرواتب الأخيرة وزيادة السيولة، التي كانت شحيحة في يد شريحة كبيرة من المواطنين، زاد من خلالها الطلب على السلع والمواد، لكن المعروض المتحكم به بقي على حاله محدوداً نسبياً، في ظل اقتصاد هش وضعف في الإنتاج المحلي، فتراجعت قيمة الليرة وارتفع سعر الدولار، الذي تسعر به السلع المستوردة والمواد الأولية، وبالتالي ارتفع سعرها وأصبح ارتفاع الأسعار وكأنه أمر حتمي ولا مفر منه.

فبدلاً من تحسين المعيشة وتحريك السوق وإنعاش النشاط الاقتصادي، كما صدحت الحناجر الحكومية، كانت الزيادة عاملاً مسرّعاً لارتفاع الأسعار، في إعادة لسيناريو الماضي وكأن شيئاً لم يكن ولم يتغير!!

سوق حر ورقابة مغيبة

إن السبب الجوهري أيضاً لهذا الانفلات السعري والفوضى غير المبررة، هو التحول نحو اقتصاد السوق الحر في ظل غياب متعمد لأي رقابة تموينية أو ضوابط.

فأسعار المواد والسلع الغذائية باتت ترتفع يومياً، وتُحدد من قبل التجار دون حسيب أو رقيب، بعد أن اعتمدت الحكومة مبدأ السوق الحر التنافسي، مما فتح الباب على مصراعيه أمام استغلال التجار والجشع والطمع غير المبرر للتحكم بالسلع وحركة السوق، حيث تحولوا إلى حيتان تبتلع، في كل فرصة أو أزمة، مقدرات المواطن المفقر لتحقيق مزيد من الأرباح في ظل الفراغ الرقابي والحكومة الداعمة.

التاريخ يعاد والمواطن يزداد فقراً!

مع كل ارتفاع للأسعار، ترتفع معاناة المواطن المفقر بينما تمضي الحكومة بسياساتها الاقتصادية العاجزة وقراراتها غير المدروسة غير مكترثة بنتائجها! ما يزيد الأعباء على كاهل المواطن الذي بات عاجزاً عن تأمين احتياجاته الأساسية ويفاقم الوضع المعيشي سوءاً، رغم التنبيه والتحذير من خبراء واقتصاديين لحتمية ارتفاع الأسعار لكن لا آذان مصغية، أو أنها صُمّت عمداً؟!

فتجاهلت الحكومة أن ما حدث من صنع يديها وبفعل سياساتها، ليكون ارتفاع سعر صرف الدولار الشماعة.

اليوم، التاريخ يعاد، والواضح أن عقلية الماضي تسيطر على المناخ الحكومي بسياساته وقراراته، فلا يكفي التحدث بلغة الإيجابية والواقع عكس ما يقال، وفي المحصلة الواقعة وقعت وارتفعت الأسعار، وزاد المواطن فقراً وغابت التصريحات الرسمية، حتى تلك التي تشدد على حرف السين.

فالمطلوب اليوم حلول إسعافية وإصلاحات هيكلية عميقة وشاملة، لتضمن فعلاً حياة كريمة للمواطن السوري.

بلوكة المصاري ولا بلوكة القهر؟

«ليس من المعقول أن يصطحب المواطن معه بلوكة– أي كمية كبيرة من النقود– إذا أراد الذهاب إلى المطعم»
هيك نُقل عن حاكم مصرف سورية المركزي... وكأنو همّ المواطن السوري اليوم كيف بده يشيل مصاري ويفوت عالمطعم!

وبغض النظر عن مصداقية العبارة المنقولة والمتداولة... وبدون الشخصنة بالموضوع بس يمكن الفكرة منها بتحتاج ينحكى عنها شوي... لأن المواطن المفقر من الغالبية صار سنين ما عاد يشوف مطعم إلا إذا كان عامل فيه.

اليوم سندويشة فلافل صارت بدها ميزانية... وكاسة شاي بمقهى صارت «ترف».. مو لأنو الناس بطّلت تحب تاكل أو تغيّر جو... لأ... لأنو جيبتها فاضية متل البلد.

القصة مو قصة ورق ولا أصفار... القصة إنو الليرة كانت انعكاس لقوة بلدها... والإنتاج هو اللي بيحميها.

اليوم وين الإنتاج؟ وين المصانع؟ وين الزراعة اللي كانت تطعم المنطقة كلها؟

اليوم الفلاح عم يترك أرضه لأنو ما عم يغطي تكاليفه... والمعامل إما مسكّرة أو شغّالة بنص طاقتها... يعني العملة ما إلها ظهر تسند عليه.

وغير الإنتاج... في البطالة... شوارع مليانة شباب قاعدين بلا شغل... عم يدوروا على أي فتات فرصة.

ناس عم تتخرج من الجامعات لتلاقي حالها صف عاطلين... وبدل ما الدولة تخلق فرص وتستثمر بقدرات الناس... عم تتركهن يهاجروا أو يضيعوا بالفراغ.

كيف بدك عملة قوية... إذا اقتصادك نايم وشعبك بلا شغل؟

هون بقى بيجي السؤال: وين الدولة؟ وينها من حماية العملة وقيمة المعيشة؟

الدولة اللي مفروض تزرع وتنتج وتشغّل وتحمي المواطن... اختفت... ما عاد إلها حضور غير بقرارات ورقية... وكل مرة نفس السيناريو: يطبعوا عملة جديدة... يلمعوا الحكي... والنتيجة تضخم جديد وغلا أكبر.. والفقير هو اللي بيدفع التمن.

فيا سادة اللي بتناسبكم هيك عبارة... وبتعبر عن جزء من معاناتكم كنخب ثرية... بتعرفوا المثل اللي بيقول: «الجمل ما بشوف عوجة رقبتو»!

إنتو عم تحكوا عن بلوكات مصاري ومهمومين فيها... بينما الحقيقة إنو المواطن ما عاد عندو مصاري ليشيلها... عم تحكوا عن مطاعم... بينما المواطن مطعمو الحقيقي هو ربطة خبز إذا لقاها.

البلوك اللي شايفينو بعيونكن «مصاري كتيرة» صار بالنسبة للناس بلوك قهر... بلوك بطالة... بلوك انعدام أمل.

وإذا العملة انعكاس لقوة الدولة... فغياب الدولة هو اللي خلّاها تنهار.

المواطن اليوم ما ناقصو ورقة جديدة ولا شكل جديد لليرة... ناقصو دولة حقيقية توقف معه... ناقصو شغل يطعميه من تعبه... إنتاج يخلق قيمة حقيقية... وعدل يحميه من الجوع والذل.

وإذا بتفكروا إنو «الأصفار» هي المشكلة... الحقيقة إنو الأصفار مو عالورق... الأصفار صارت بالسياسات اللي عم تحكم الناس... وبالوعود الفارغة اللي صارت أثقل من أي بلوكة مصاري.

الذكاء الاصطناعي الصيني في معركة كسر الهيمنة التكنولوجية الأمريكية «1»

سعت الحكومة الأمريكية، منذ عام 2018، إلى عرقلة تطوير الذكاء الاصطناعي الصيني، بفرض قيود على صادرات الرقائق، ومنع الوصول إلى أحدث نماذج الذكاء الاصطناعي المطوّرة في الولايات المتحدة. لكن إطلاق الصين لنموذج الذكاء الاصطناعي DeepSeek «المَسعَى العميق» افتتح معركة كسر هذا الحصار، مُظهراً مرونة الصين وقدرتها على الابتكار. ولم تتوقف الصين عند هذا، فمنذ إطلاق «ديب سيك»، شهدت تدفقاً هائلاً من نماذج الذكاء الاصطناعي الجديدة عالية الأداء، مثل «كيو-وين» من شركة «علي بابا»، و«دوباو» من شركة «بايت دانس»، و«هون-يوان» من شركة «تينسينت»، و«إيرني» من شركة «بايدو».

■ لورينزو ماريا باتشيني*
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

تسعى الشركات الصينية في مجال الذكاء الاصطناعي إلى تحقيق النجاح، على غرار ما حققته في قطاعات السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة والأدوية، التي تغزو الأسواق؛ من خلال إحداث تغيير جذري في اقتصاديات هذه القطاعات. فهذه الشركات تسعى إلى التفوق على منافسيها من خلال جعل تبنّي الذكاء الاصطناعي منخفض التكلفة وواسع النطاق، وبالتالي إقصاء المنافسين الذين يعتمدون نماذج أعمال عالية التكاليف وفاحشة الأرباح.

وسرعان ما بدأت الولايات المتحدة – منذ ربيع العام الجاري 2025 على الأقل – باستبعاد «ديب سيك» من هيئاتها الحكومية، بينما تضغط شركة «أوبن إيه آي» OpenAI الأمريكية المطوِّرة لـ«تشات جي بي تي»، لحظر «ديب سيك» على نطاق واسع في الولايات المتحدة. ومن المحتمل أيضاً أن تضغط الحكومة الأمريكية على حلفائها لفرض قيود على «ديب سيك»، كما فعلت مع هواوي. وقد تواجه شركات صينية أخرى في مجال الذكاء الاصطناعي قيوداً مماثلة قريباً.

كانت استجابة الشركات الصينية مثيرة للاهتمام؛ وعلى عكس منافسيها الأمريكيين، جعلت هذه النماذج مفتوحة المصدر ومجّانية: فهي متاحة لأيّ شخص في العالم للتحميل والتعديل والدمج. ولكن لماذا تتبنى الشركات الصينية هذه الاستراتيجية؟

منذ إطلاق ChatGPT «أشهر نموذج ذكاء اصطناعي أمريكي» في تشرين الثاني 2022، اتبعت شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى، مثل «أوبن إيه آي» ومايكروسوفت وغوغل وميتا، استراتيجيةً متماثلة: فقد قاموا بتجميع شرائح الذكاء الاصطناعي الأكثر تقدماً من شركة «إن–فيديا» Nvidia، واستثمروا موارد ضخمة في مراكز البيانات، وطوروا نماذج لغوية خاصة ومغلقة «غير مفتوحة المصدر»، وطبقوا رسوم اشتراك أو ترخيص عالية لتحقيق الدخل من منتجاتهم.

تتعامل الشركات الأمريكية مع الذكاء الاصطناعي كمورد حصري احتكاريّ، وتحد من الوصول إلى أقوى نماذجها من خلال جدران الدفع. وتقوم شركات «أوبن إيه آي» و«غوغل ديب مايند» و«أنثروبك» بتقييد الوصول إلى أكثر نماذجها تقدماً، ولا تتيحها إلا من خلال اشتراكات مدفوعة أو عقود مع شركات. وتُقدَّر قيمة برامج الذكاء الاصطناعي هذه بمليارات الدولارات، ويتوقع المستثمرون عوائد مالية ضخمة.

عملياً، يعتمد استثمار شركات وادي السيليكون في الذكاء الاصطناعي على نموذج أعمال ذي تكلفة عالية وهامش ربح مرتفع، مع حماية الملكية الفكرية. ويدعم هذا النموذج أيضاً التكاليف الباهظة للوصول إلى موارد الحَوسبة، التي لا تتوفر إلا لأغنى شركات التكنولوجيا، ممّا يعيق المنافسة فعلياً ويعزّز الاحتكار.

من ناحية أخرى، فإن الاستراتيجية الصينية معاكسة تماماً. فبينما يصعب الحصول على موارد الحوسبة المتقدمة، تُجبَر حتى الشركات الصينية الكبرى على تطوير حلول مبتكَرة لإنشاء نماذج عالية الأداء دون الحاجة إلى استخدام أحدث الرقاقات «شرائح أنصاف النواقل». فبدلاً من التركيز على المعالجة الخام، تُركِّز الشركات الصينية على الهندسة الذكية وتحسين الخوارزميات لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها. ومع وصول نماذجها إلى مستوى نظيراتها في الولايات المتحدة، قررت الشركات الصينية جعل منتجاتها مفتوحة المصدر لمشاركة الموارد مع المطوِّرين حول العالم وتسريع وتيرة التحسينات.

مزايا النهج الصيني بتطوير الذكاء الاصطناعي

«1» الاعتماد المنخفض على شرائح الذكاء الاصطناعي المتقدمة. «2» متطلبات أقل للنفقات الرأسمالية. «3» اللامركزية في التطوير للاستفادة من مواهب الذكاء الاصطناعي العالمية. «4» فرص للمطورين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى شرائح أكثر تقدماً للمساهمة في تحسين النموذج. «5» تكرارات أسرع: يتقدم الذكاء الاصطناعي من خلال التحسين المستمر، حيث يعتمد كل إصدار جديد على الإصدار السابق لتحسين القدرات وتحسين الكفاءة. «6» بفضل المصدر المفتوح، تعمل الشركات الصينية على إنشاء منظومة تمكّن المطورين من جميع أنحاء العالم من المساهمة في تحسين النماذج، دون الحاجة إلى تحمُّل جميع تكاليف التطوير.

يمكن لمثل هذا النهج أن يُحدث تحوّلاً جذرياً في اقتصاد الذكاء الاصطناعي. إذا حققت النماذج الصينية مفتوحة المصدر القوة نفسها التي تتمتع بها النماذج الأمريكية المغلقة، فسوف تزداد الشكوك في جدوى نموذج الأعمال القائم على تحقيق الربح من نماذج الذكاء الاصطناعي الاحتكارية. فلماذا ندفع ثمن النماذج المغلقة في حين توجد بدائل مجانية ومفتوحة المصدر بالقوة نفسها؟

من خلال جعل نماذج الذكاء الاصطناعي الأساسية مجانيةً ومتاحةً للجميع، يمكن للشركات الصينية القضاء على نموذج الأعمال القائم على الدفع مقابل الاستخدام، والذي يعتمد على أنظمة مغلقة ومدفوعة، والتي تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة. كما أن هذا النهج من شأنه أن يُقلل من أهمية السيطرة على الرقاقات، ويُلغي المزايا الاقتصادية لشركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية.

قلبت الصينُ العقوبات الأمريكية التي تحرمها أحدثَ الرقاقات من نقمة إلى نعمة عبر ابتكارها نماذج ذكاء اصطناعي منافِس يُركِّز على الهندسة الذكية وتحسين الخوارزميات

آفاق التطبيقات الواسعة

بالطبع، ليس نموذج المصدر المفتوح المجّاني هدفاً بحدّ ذاته، بل هو جزء من استراتيجية أوسع. الهدف النهائي للشركات الصينية هو نقل الذكاء الاصطناعي من النماذج الأساسية إلى التطبيقات، وهي مجالات تتمتع فيها الصين بمزايا ملموسة، مثل البيانات والسوق. سيتحقق الربح على مستوى التطبيقات مع دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف الصناعات وحالات الاستخدام الاستهلاكية.

بدلاً من جني الأرباح من نماذج الذكاء الاصطناعي بحد ذاتها، ستُحقق الشركات الصينية أرباحاً من خلال بيع حلول الذكاء الاصطناعي، وبناء ذكاء اصطناعي متكامل، ودمجه في السلع والخدمات الاستهلاكية. هناك فرص ربح هائلة في مجالات مثل الروبوتات البشرية، والقيادة الذاتية، والبنية التحتية الذكية، والتطبيقات الصناعية والصحية، وغيرها الكثير.

الحكومة الصينية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني تعمل بالفعل على تسريع تطبيق الذكاء الاصطناعي في مؤسساتها الحكومية، بدءاً من الاتصالات والخدمات المصرفية وصولاً إلى الموانئ والطاقة والخدمات العامة كالمستشفيات والمدارس والمكاتب الحكومية. وكذلك تتبنى الشركات الصينية الخاصة الذكاء الاصطناعي في قطاعات السيارات والإلكترونيات والأدوية والسلع الاستهلاكية. وبمجرد انتشاره على نطاق واسع، سيصبح الذكاء الاصطناعي متاحاً للجميع في كل مكان. طبيعة نماذج الذكاء الاصطناعي الصينية مفتوحة المصدر ستُحفّز المنافسة العالمية، ممّا يُهيِّئ بيئة تطوير عادلة. وتسعى الصين إلى الاستفادة القصوى من هذا الوضع، بفضل سوقها الضخم والبيانات الضرورية لتطوير أفضل التطبيقات. وإذا نجحت الصين في هذا المسعى، فإن نجاحها في مجال الذكاء الاصطناعي سيكون بمثابة انتصار مماثل لذلك الذي تحقق في قطاع المركبات الكهربائية، حيث «غيَّرت المسارات» وتغلبت على المنافسة بنهج أكثر مرونة وإبداعاً.

«الستار الحديدي التكنولوجي» لأمريكا قد يخنقها

بالإضافة إلى تصعيد خطابها المعادي للصين، فإن قيود الولايات المتحدة الأمريكية قد تأتي عليها بنتائج عكسية. ستدفع هذه القيود الشركات الصينية إلى تكثيف أبحاثها المستقلة، مما يُسرّع استقلاليتها التكنولوجية.

وبينما يعتمد تقدم الذكاء الاصطناعي على التعاون العالمي، تُصرّ الولايات المتحدة على تحويله إلى قضية جيوسياسية، مُعزّزةً العزلة والانقسام، بل وتذهب إلى حدّ بناء ما يشبه «الستار الحديدي التكنولوجي». ولكن الحديث عن «تهديد الذكاء الاصطناعي الصيني» هو في الواقع انعكاس لانعدام الأمن الأمريكي وخوفه من فقدان الريادة في هذا القطاع.

■ * لورينزو ماريا باتشيني: بروفسور إيطالي في جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا، مختص بدراسة السياسة والاقتصاد الصيني.

في أوكرانيا ... على الغرب أن يقبل الهزيمة!

ساد خلال الأيام الماضية حديث كثيف عن إمكانية الوصول إلى اتفاق سلام شامل ينهي الحرب الأوكرانية، وتحديداً بعد القمة التي جمعت الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأمريكي دونالد ترامب في ألاسكا 15 آب الجاري، واللقاء الذي تلاها بين ترامب والقادة الأوروبيون بحضور فولوديمير زيلينسكي، إلا أنّ التفاؤل بتوقيع الاتفاقية خفت وارتفعت حدة التصريحات مجدداً، ما أعاد طرح جملة من التساؤلات عن حقيقة ما جرى في ألاسكا وبعدها!

■ علاء أبوفرّاج

إن عقد قمّة رئاسية بين دول عظمى، مثل: روسيا والولايات المتحدة، كان دائماً مشروطاً بالوصول إلى تفاهمات ما، عبر الأقنية الدبلوماسية، وتكون القمة تتويجاً لما جرى التفاهم حوله، لكن الملف الأوكراني الذي شغل، على ما يبدو، الحيز الأكبر من القمة، هو ملف معقد، وهناك انقسام واضح حوله في أروقة صنع القرار الأمريكي، وهذا ما يدركه الطرف الروسي الذي اختبر مراراً مشاكل مشابهة مع واشنطن، كان أبرزها عقب المباحثات بين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري ونظيره الروسي في 2016، فبعد أن وقّع كيري تفاهم ثنائي بين البلدين حول سورية واجه وزير الخارجية رفضاً داخل عدد من مراكز القرار الأمريكية، وتحديداً في البنتاغون، مما أدى إلى عدم التصديق الأمريكي على تفاهم كيري–لافروف، هذه الحادثة لم تكن الوحيدة، بل باتت سمة مرافقة للولايات المتحدة خلال السنوات الماضية، ففي اتفاقات مع طالبان في أفغانستان والاتفاق النووي الإيراني وغيرها من القضايا... برهنت الولايات المتحدة أنّها غير قادرة على السير في اتجاه محدد، نظراً لحجم الخلافات الاستراتيجية في البيت الداخلي الأمريكي، وهي مسألة لم يعد بالإمكان تجاهلها عند التفاوض مع واشنطن.

ما سبق يضع أمامنا أسئلة عن سبب انعقاد القمة في ألاسكا أصلاً، فإن كان الطرف الروسي يدرك أن التوجه المعلن للرئيس ترامب لإنهاء الحرب الأوكرانية قد يصطدم بعوائق داخل واشنطن تكفي للإعاقة بالحد الأدنى، أو قد تعكس الاتجاه نحو مزيد من التصعيد، فما الغاية من القمة في حالة كهذه، وخصوصاً أنه لم يمض وقتٌ طويل حين انتقلت واشنطن من التفاوض مع إيران على البرنامج النووي إلى قصف المنشآت النووية الإيرانية بعملية مشتركة «إسرائيلية»–أمريكية.

لذلك يظهر أن روسيا ورغم إدراكها أن المسار لم يكن سهلاً كانت القمة بحد ذاتها مفيدة، وحققت ضغطاً إضافياً في الاتجاه المطلوب.

الحسابات الروسية

منذ بدأت الحرب الأوكرانية حرصت واشنطن على توسيع جبهاتها، فلم يكن الهجوم على روسيا محصوراً في المجال العسكري فحسب، بل شمل أيضاً حرباً اقتصادية حقيقية، اعتمدت الولايات المتحدة فيها على سلاح العقوبات، وحرصت على ضرب وتشويه العلاقات الاقتصادية الروسية–الأوروبية، إلى جانب التضييق على العلاقات الاقتصادية الروسية مع العالم كلّه، كما حرصت واشنطن على تعقيد نشاط الدبلوماسيين الروس، وكذلك خلقت المذكرة الصادرة بحق الرئيس الروسي من محكمة الجنايات الدولية عقبة أمام نشاطه على الساحة الدولية في كثير من المناسبات، ومن جانب آخر حاولت واشنطن لَيَّ ذراع الواقع، عبر محاولات تقزيم الوزن الروسي والتعامل مع القوة العظمى كما لو أنّ روسيا دولة مارقة، متجاهلين أن الوزن الدولي لروسيا لم يكن يوماً قراراً أمريكياً، بل كان نتيجة موضوعية لعناصر اقتصادية وعسكرية وسياسية وتاريخية حصلت روسيا بموجبها على مقعد بين القوى العظمى في العالم.

بعد أن استمرت اللقاءات الأمريكية الروسية على مستوى الرؤساء على امتداد العشرين عاماً الماضية دون انقطاعات، توقفت في 2021 وظهر كما لو أن الولايات المتحدة تحاول تثبيت فكرة أنها قادرة على تجاهل روسيا وتهميشها، فكانت قمّة ألاسكا بمثابة تراجع أمريكي، وخصوصاً أنّ اللقاء جرى على أراضي الولايات المتحدة، واستقبل الرئيس الروسي بشكلٍ يليق برئيس دولة عظمى، وهذا وإن بدا مسألة عادية بنظر البعض ستكون لها ارتدادات لا في العلاقات الثنائية بين روسيا وأمريكا، فحسب بل على النطاق العالمي، وتثبيتاً لحقيقة أن الدور الروسي يظل أساسياً ولا يمكن تجاهله في رسم خطوط التوازنات العالمية.

أن تخرج الولايات المتحدة دون أن تدفع ضريبة الهزيمة هو في الحقيقة مطلب مستحيل ولا يمكن إنجازه موضوعياً

عن أوكرانيا ونوايا ترامب الحقيقة

السؤال الثاني الذي لا يمكن تجاهله حول نيّة ترامب الحقيقية في الملف الأوكراني، وهل يريد فعلاً الوصول إلى اتفاق ينهي الحرب؟ أم أن ما رأيناه لا يتعدى مناورة محسومة النتائج؟!

إذا ما راقبنا سلوك ترامب حول الملف الأوكراني، لكان واضحاً أنّه حرص على عدم الدخول في مواجهة مع روسيا، بل كان يعمل بشكل مختلف تماماً من خلال محاولة تحييد روسيا وعدم الاشتباك معها، مع تركيز ضغطه على الصين، التي يرى فيها التهديد الأكبر للمكانة الأمريكية المتراجعة، لكن انفجار الأزمة الأوكرانية وبدء الحرب وضع الولايات المتحدة في موقع أضعف، فهي طرف أساسي في الصراع، وعلى هذا الأساس ستكون متأثرة بشكل كبير بكيفية إنهاء هذه الحرب، فإن أي اتفاق سلام حقيقي لا يمكن أن ينجز إلا بموافقة روسيا التي تسيطر قواتها اليوم على 20% من أراضي أوكرانيا، وتواصل التقدم بشكل يومي، وهذا إن حصل يعني هزيمة حقيقية لِلولايات المتحدة وكل القوى الغربية التي دعمت كييف في حربها، من هنا بات موقف ترامب مختلفاً عن موقفه قبل بدء الحرب، وحاول منذ وصوله إلى المكتب البيضاوي أن يخرج بلاده من هذا المأزق، عبر وسائل مختلفة، مع محاولة جدية لتجنيب الولايات المتحدة تداعيات هزيمة مزلزلة كهذه.

أن تخرج الولايات المتحدة دون أن تدفع ضريبة الهزيمة هو في الحقيقة مطلب مستحيل ولا يمكن إنجازه موضوعياً، وخصوصاً أن أي تأخير إضافي يعني خسارة أكبر، فالجيش الأوكراني لن يكون قادراً على عكس نتائج الصراع، بل إن ترامب نفسه قال: إنه «لا يمكن الفوز في مباراة باستخدام الدفاع فقط» والأكثر من ذلك أن هذا «الدفاع» لم يعد يستطيع الصمود طويلاً، ما يعني أن روسيا ستكون في موقع أفضل من موقعها اليوم، من هنا تبدو احتمالات تطور الملف الأوكراني محدودة، فإما أن ينهى الصراع اليوم بالشروط الروسية، ويتحمل الغرب مجتمعاً هذه الهزيمة، وإما أن تستمر الحرب أكثر دون أن تتغير النتيجة المحسومة، وخصوصاً أن الأدوات التي كانت من الممكن أن تؤثر على الموقف الروسي وتضعفه، مثل: العقوبات والحصار الاقتصادي، لم تعد قادرة على تحقيق أهدافها، بل كان الموقف الهندي الأخير دليلاً ملموساً على أنّ أدوات كهذه باتت منتهية الصلاحية، فالهند وعلى الرغم من التهديد الأمريكي بفرض رسوم جمركية وعقوبات عليها إذا استمرت بشراء النفط الروسي، لم تعر التهديدات الأمريكية أي اهتمام، بل وزادت من مشترياتها.

عام على كونفدرالية دول الساحل... من التقسيم إلى التوحيد

مرّ عام على إعلان تشكيل كونفدرالية دول الساحل في آب 2024، والتي كانت تطوراً طبيعياً لتحالف دفاع مشترك، وُقّع في أيلول 2023 بين ثلاث دول وسط أفريقيا: مالي، بوركينا فاسو، والنيجر.

■ معتز منصور

ما بدأ كردّ فعل أمني على تهديدات الإرهاب المتنامية، تحوّل تدريجياً إلى مشروع يتجاوز التعاون العسكري ليشمل الاقتصاد، والعملة، والتكامل السياسي والدستوري، في محاولة لإعادة ترتيب خريطة الساحل الأفريقي بعيداً عن النفوذ الغربي، وبات هذا الكيان يُقدّم نموذجاً معاكساً لمسار الفوضى والتقسيم، حيث تُجمّع الدول بدلاً من أن تُقسّم، وتُبنى كيانات تُعبّر عن مصالح الشعوب لا عن مصالح الخارج.

خطوات متسارعة نحو التكامل

شهدت كونفدرالية الساحل خطوات عملية ومتسارعة على طريق التكامل المؤسساتي، فقد تم إطلاق جواز سفر موحد يسهّل التنقّل بين الدول، في خطوة عملية نحو توحيد الحركة والاندماج الإقليمي. وفي موازاة ذلك، تجري مفاوضات متقدمة لإصدار عملة موحدة تُستخدم محل الفرنك الغربي، كتعبير ملموس عن الرغبة في الانفصال عن النظام المالي الفرنسي، والتحرر من القيود المرتبطة به. كما تم إرساء قاعدة مهمة للتعاون الاقتصادي من خلال إنشاء بنك استثماري مشترك، كذلك بدأ التحضير لإنشاء برلمان كونفدرالي، بعد اجتماعات استشارية في واغادوغو جمعت برلمانيين وخبراء من الدول الأعضاء، بهدف بلورة لوائح داخلية وآليات عمل مستقبلية.

تنسيق متصاعد وانتصارات ميدانية

ما يزال الإرهاب التهديد الأساسي الذي تعاني منه الدول الثلاث، لكن الاستجابة باتت أكثر تنسيقاً وفعالية. في خطوة لافتة، أعلنت القوات المسلحة في النيجر مقتل زعيم جماعة «بوكو حرام»، إبراهيم محمدو «باكورو»، خلال عملية دقيقة في إقليم ديفا جنوب شرق البلاد، ما يُعدّ ضربة استراتيجية في معركة مكافحة التطرف. وشهد التعاون الأمني تقدماً ملحوظاً عبر «الحوار الرباعي» الذي يضم الدول الثلاث وروسيا، والذي وصفه وزير الدفاع الروسي بيلوسوف بأنه بات «آلية مهمة لتعزيز التعاون الدفاعي»، مشيراً إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريب القوات المشتركة. ومن جانبه، أكد الفريق أول ساديو كامارا، رئيس إدارة الدفاع في مالي، أن المبادرة باجتماع وزراء الدفاع تعكس «رغبة مشتركة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية»، ما يشير إلى تحوّل الكونفدرالية إلى كيان دفاعي مُنسق يمتلك بنية قيادية مشتركة.

تحولات جيوسياسية: نحو شراكات جديدة

بات واضحاً أن الكونفدرالية تبني علاقاتها على قاعدة جديدة. فقد تعمّق التعاون مع روسيا، ليس فقط في المجال العسكري، بل أيضاً في الصحة، مع إعلان مالي شراكة استراتيجية في الرعاية الصحية. كما تعزز الدور التركي في مجال التسليح والطائرات المسيرة، فيما شكّلت «المبادرة المغربية» نافذة اقتصادية مهمة لضمان وصول دول الساحل إلى المحيط الأطلسي. وفي خطوة تُوحي بإمكانية التوسع مستقبلاً، شهدت النيجر تقارباً ملحوظاً مع تشاد، حيث ناقش الرئيس محمد ديبي خلال زيارته الثانية التعاون في الطاقة، والاتصالات، ومكافحة الإرهاب عبر الحدود، كذلك تشهد الكونفدرالية تطوراً متنامياً مع دول المجموعة الاقتصادية «الايكواس» حيث انتقلت هذه المجموعة من التهديد والمقاطعة إلى لغة أكثر مرونة، خاصة بعد تحسين العلاقات مع عدة دول منها: موريتانيا وبنين والسنغال.

يُمثل مسار كونفدرالية دول الساحل نموذجاً حياً للفعل الأفريقي المستقل، حيث تُبنى وحدة المنطقة من الداخل، عبر التضامن والقرار الذاتي. في عالم يشهد تفككاً وتنافساً على النفوذ، تُقدّم هذه التجربة برهاناً على أنه من الممكن بناء كيانات قوية تعبر عن هوية الشعوب وطموحاتها، لا عن مصالح القوى الخارجية. ليست الكونفدرالية خالية من التحديات، لكنها تُظهر أن طريق الاستقرار والانعتاق يبدأ بالوحدة، لا بالانقسام، ما قد يحوّل هذه التجربة إلى نموذج لوضع دولي جديد، فبعد أن كان السائد في القارة هو تقسيم البلد الواحد وتعظيم مآسيه بات بالإمكان اليوم الحديث عن طرح بديل قادر على معالجة المشاكل الكبرى التي بدت قبل سنوات قليلة عصيّة على الحل.

الهند والصين... نحو تحسين علاقاتهما بعكس المصلحة الأمريكية

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية عبثاً أن تعظّم من الخلافات البينية بين دول الشرق الأساسية، وخاصة روسيا والصين والهند وباكستان، لكن على غرار محاولات شق العلاقات الصينية الروسية التي لم تُفضِ إلّا إلى الإسراع بتعميقها أكثر، وارتكبت وأشنطن ولا تزال الخطأ نفسه، فيما يتعلق بالعلاقة الصينية الهندية والروسية الهندية.

■ يزن بوظو

اعتبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب- خلال ولايته الأولى- الهند شريكا أساسياً في مواجهة الصين، ومنذ ذلك الحين يحاول ما باستطاعته لاستمالة نيودلهي نحو الجانب الأمريكي بالضد من المصالح الصينية، ولإعاقة أي تطور طبيعي للعلاقات الصينية- الهندية، بما فيها الصدام العسكري المباشر الذي جرى بين البلدين آخر ولايته الأولى في 2020، إلا أن الهند ومنذ ما قبل ذلك الوقت، ورغم خلافاتها القديمة مع الصين، وضعت نفسها في «جبهة بريكس»، وكانت ترى نفسها قوة دولية صاعدة غير ملزمة بتبعية لأيّ قوة دولية أخرى.

خلال ولايته الثانية، وبعد جملة من التطورات الدولية عموماً وفي الشرق خصوصاً، صعّدت واشنطن لهجتها تجاه نيودلهي، التي انزاحت بعيداً عن الخطّ الأمريكي، وشملتها بالرسوم الجمركية المرتفعة والحرب التجارية، وصولاً لأن تهدد الهند مباشرة بعقوبات تجارية ثانوية ترفع بها الرسوم الجمركية عليها لتصل إلى 50٪ بحال استمرت في شراء النفط الروسي، بذريعة أنها تموّل موسكو في حربها في أوكرانيا، إلا أن نيودلهي تحدت هذا الأمر، واستمرت بشراء النفط بكميات أكبر، معتبرة أن مشترياتها عبارة عن معاملات تجارية فقط، متهمة واشنطن وبروكسل بازدواجية المعايير بسبب مواصلتهم إجراء المعاملات التجارية مع موسكو رغم الحرب الجارية.

إلا أن الهند وروسيا والصين وبقية دول بريكس، يدركون أن الرسوم الجمركية والعقوبات الاقتصادية لا علاقة لها بالحرب الأوكرانية، وأبعد من استخدامها كذريعة، وهي تهدف لشق صفوف هذا التحالف الاقتصادي، وضرب أعضائه جميعاً، ودون أيّ بدائل. فحتى من وجهة نظر اقتصادية بحتة، وبعيداً عن أيّ خلافات أو تقاربات سياسية بين أي كان، ليس باستطاعة واشنطن المأزومة، والتي تسير بشكل متسارع نحو الانفجار، أن تقدم شيئاً للهند سوى ارتدادات هذه الأزمة الاقتصادية عليها وإضعافها.

بالمقابل، فإن اقتصادات هذه الدول الثلاث تحديداً، تكمل بعضها بعضاً، وتحتاج بعضها بعضاً، على الأقل ضمن العناوين العريضة التالية على سبيل المثال لا الحصر: روسيا بتصديرها لموارد الطاقة من نفط وغاز للصين والهند، وحاجة الهند للنفط الروسي وللتقنيات والمواد الحيوية والمعادن الصينية، وحاجة الصين للسوق الهندية الضخمة لتصدير بضائعها إليها.

وذلك فضلاً عن العلاقات السياسية الطبيعية التي تجمع هذه البلدان في منطقة آسيا، مع ما يترتب عليها من بروتوكولات واتفاقات أمنية، تضمن استقرار المنطقة بما يؤمن مصالح الجميع، وهذا يتعارض تماماً مع المصالح الأمريكية وتطلعات واشنطن.

ضمن هذه المعادلة، جاءت التهديدات الأمريكية بفرض رسوم جمركية ثانوية على الهند والصين لتسرّع من مسار التطوّر الموضوعي باتجاه تعاونهما بمواجهة الغطرسة الأمريكية، ليذهب وزير الخارجية الصيني وانغ يي بزيارة استمرت يومين إلى نيودلهي، أعلن خلالها عن استئناف العلاقات التجارية، واستئناف الرحلات الجوية المباشرة، وإصدار تأشيرات للصحافيين، وتعزيز التبادل التجاري والثقافي بين البلدين، وأشاد وزيرا الخارجية الصيني والهندي بتقدّم العلاقات بين بلديهما، كما عقدت الجولة الـ 24 من المحادثات مع مستشار الأمن القومي الهندي أجيت دوفال لحل النزاع الحدودي.. ويجري تداول أنباء عن زيارة مرتقبة لرئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي إلى بكين نهاية الشهر الجاري لأول مرة منذ 7 سنوات.

الصهيونية فاشية عابرة للحدود.. أمريكا اللاتينية نموذجاً

كيف أصبحت فلسطين قضية عالمية؟ هل فقط لأن الصهاينة يقترفون في فلسطين الآن أول إبادة جماعية تبث بشكل حي مباشر للبشرية جمعاء؟ أم لأنهم يغلقون المعابر متسببين بمجاعة غير مسبوقة؟ أم لأنهم يقتلون حتى الأطفال عند نقاط توزيع المساعدات «الإنسانية»؟ كل تلك الأسباب صحيحة.. لكن عالمية فلسطين تنبع في الجوهر من عالمية الإجرام الصهيوني.

■ ديمة النجار

في هذا المقال، سنأخذ القارئ السوري في رحلة خلف المحيط الأطلسي لنستكشف ما الذي يجعل مواطناً من غواتيمالا، أو الأرجنتين، يشعر بالانتماء للقضية الفلسطينية، وأي فساد عاثت الصهيونية في أمريكا اللاتينية حتى تفتحت بصيرة شعوبها السياسية على عدالة القضية الفلسطينية، فوجدوا أنهم شركاء في هوية العداء للصهيوني.

الصهيونية فاشية عابرة للحدود

تشير بروفسورة علم الاجتماع أدريينا باين، بأن دارسي الفاشية يأخذون الدولة القومية كوحدة بحث أساسية بحكم النماذج الفاشية الكلاسيكية الأوروبية التي اعتمدت النقاء القومي كأساس لسرديتها. لكن في الواقع فإن الفاشية ظاهرة ديناميكية تتأقلم مع الظروف المحلية والوقائع الجيوسياسية لبلد ما، لتواجه كل مقاومة ضد تركيز السلطة والثروة، وهي في الجوهر ذات طبيعة إمبريالية. وعليه فإن فهماً عميقاً لخصائص أي مشروع فاشي في بلد واحد فقط لا يستقيم دون فهم علاقة هذا المشروع بالإمبريالية النيوليبرالية المعاصرة، وعلاقة الفاشيات الوثيقة في دول مختلفة ببعضها البعض وبسيدها الإمبريالي. وحده الفهم الصحيح للفاشية وتطور ايديولوجياتها المتنوعة «قومية أو دينية.. الخ» وتقنياتها يسمح بوضع الاستراتيجيات الفعالة لمقاومتها. سيقدم المقال تالياً غيضاً من فيض الأمثلة عن علاقة الفاشية الصهيونية بفاشيات حكَمت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بهدف تقديم أداة تحليلية تكون مفيدة لفهم أن الحاجة لنضال أممي ضد الصهيونية ليس ضرباً من الشعارات، بل هو حاجة موضوعية لشعوب تتشارك مصلحة واحدة.

اليد الصهيونية في قتل شعب المايا في غواتيمالا

برز دور الصهيونية في غواتيمالا في فترة حكم الجنرال إفرين ريوس مونت الذي تولى الحكم عام 1982 بانقلاب عسكري. وكان قد تحالف مع الكنائس الإنجيلية المؤيدة للصهيونية والولايات المتحدة والكيان الصهيوني بشدة لمحاربة ما أسماه التمرد الشيوعي الذي كان على أشده في أرياف غواتيمالا، عبر منظمة الوحدة الثورية الغواتيمالية اليسارية. قدم الكيان الصهيوني الدعم التقني والتدريب لقوات مكافحة التمرد الغواتيمالية التي نفذت خلال عام ونصف 600 مذبحة جماعية موثقة، طالت خصوصاً شعوب المايا وبتبييض من الكنيسة الإنجيلية التي تحدثت عن حملة تبشيرية لتطهير للبلاد. بينما تلقت القوات الغواتيمالية الخاصة التدريب على تقنيات التعذيب في الأرجنتين، على أيدي ضباط نازيين كانوا قد فروا من ألمانيا إلى الأرجنتين عقب الحرب العالمية الثانية. أما عن الأسلحة، فقد أشرف الصهيوني إيليوت أبرمز من وزارة الخارجية الأمريكية على توفيرها لديكتاتور غواتيمالا. إيليوت أبرمز الذي يشغل أيضا منصب عضو «لجنة الضمير» في متحف الهولوكوست لمنع الإبادة الجماعية في واشنطن.

الصهيونية تسلح الديكتاتوريات.. الأرجنتين والباراغواي

في كتابه «عملية إسرائيل» يجمع هرنان دوبري بيانات عن قيام «إسرائيل» بإعادة تسليح الأرجنتين في فترة الديكتاتورية بين 1976 –1983 ويذكر في مقدمة كتابه أن «دولة إسرائيل كانت من أكبر موردي الأسلحة للديكتاتورية العسكرية الأرجنتينية، التي بدأت بانقلاب 24 آذار 1976. حيث بلغ إجمالي المعاملات التجارية وفقاً للبيانات التي جُمعت في هذا التحقيق ما يعادل 1,548 مليار دولار».

أما في الباراغواي كان ألفريدو ستروسنر، الديكتاتور العسكري لباراغواي من عام 1954 إلى عام 1989، معجباً بهتلر وصديقاً حميماً لفرانكو، ودبّر من بين أمور أخرى الإبادة الجماعية ضد شعب آتشي بدعم مالي من الولايات المتحدة. وقد منح ستروسنر، الذي كان والده مهاجراً ألمانياً، الجنسية للعديد من مجرمي الحرب النازيين، بمن فيهم جوزيف منغيله الذي عرف في الحزب النازي باسم «ملاك الموت» لكونه الطبيب الذي كان يقرر بإشارة، من يُعدم فوراً في غرف الغاز، ومن يبقى للعمل الإجباري، ومن تطبق عليه تجارب طبية تتضمن حقن أدوية وتعذيب.

تآمر ستروسنر مع الكيان الصهيوني عام 1967 في برنامج تهجير قسري لسكان غزة الذين قيل لهم أن ثمة برنامج عمل مؤقت في البرازيل وبعد وصولهم هناك لم يسمح لهم بالنزول ونقلوا إلى الباراغواي. تبين لاحقاً أن رئيسة الوزراء «الإسرائيلية» غولدا مائير اتفقت مع نظيرها المتعاطف مع النازية على ترحيل ما يصل إلى 60000 فلسطيني من غزة إلى باراغواي في صفقة شملت دفع مبلغ 33 دولار عن كل شخص مرحّل لصالح نظام الباراغواي «2024 Quintana».

إن من المقتل لأي شعب في بلدان الجنوب العالمي ألّا يلحظ الخطر الصهيوني على أمنه الاستراتيجي وديمقراطيته المنشودة. فجوهر المشروع الصهيوني استعماري إمبريالي فاشي عابر للحدود، داعم للديكتاتوريات التي تؤمن التبعية لرأس المال العالمي.

بعد فشل محاولتي انقلاب.. أمريكا تهدد فنزويلا عسكرياً

فشلت الولايات المتحدة مرتين على التوالي بتغيير النظام الفنزويلي، عبر محاولات انقلابية بطريقة «الثورات الملونة» في كراكاس، لتبدأ واشنطن بالتلويح والتهديد باستخدام الوسائل العسكرية لهذا الغرض، بذريعة مكافحة انتشار المخدرات، واتهام السلطات الفنزويلية بالاتجار بها دون أي دليل، مروراً بالإعلان عن مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

■ ملاذ سعد

أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت يوم الثلاثاء الماضي 19 آب، أن واشنطن مستعدة لاستخدام جميع أدوات القوة الأمريكية في الخارج «لوقف الاتجار بالمخدرات»، وقالت: «بالنسبة لفنزويلا، فإن الرئيس ترامب واضح للغاية ومتسق. إنه مستعد لاستخدام جميع عناصر القوة الأمريكية لوقف تدفق المخدرات إلى بلدنا، ومحاسبة المسؤولين أمام العدالة».

وفي اليوم نفسه، أفادت وكالة «رويترز» نقلاً عن البنتاغون: أن ثلاث مدمرات من البحرية الأمريكية ستصل قريباً إلى جنوب البحر الكاريبي، لتتمركز قبالة سواحل فنزويلا «لإجراء عمليات لمكافحة عصابات المخدرات».

كما أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد وقّع توجيهاً سرياً للبنتاغون، للإعداد لعمليات في أمريكا اللاتينية، وتنص وثيقة التوجيه على استخدام القوة العسكرية في الخارج.

رداً على تصاعد التهديدات الأمنية والعسكرية هذه، أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو يوم الجمعة 22 آب عن «الخطة الوطنية للدفاع عن السيادة والسلام» وتشمل حملة إحصاء وتجنيد وتعبئة للميليشيا الوطنية البوليفارية يومي السبت والأحد، والتي تضم ما يقارب 4,5 مليون فرد في البلاد، داعياً القيادات العسكرية للقيام بهذه المهمة، وإعداد المواطنين للدفاع المدني والدفاع عن الأرض، وحملات للحفاظ على السلام الداخلي والوحدة الوطنية، مؤكداً ضرورة «الدفاع عن الحق التاريخي في بناء نموذجنا الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والعسكري» وحق «أمريكا اللاتينية في الاستقلال والسيادة».

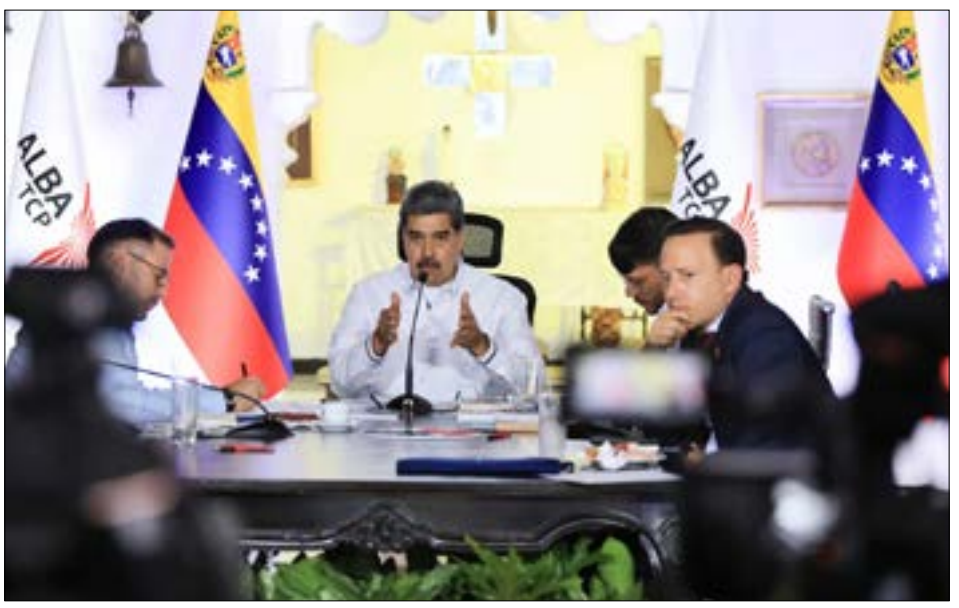

لتدل هذه المؤشرات والتحركات العسكرية من الجانبين الأمريكي والفنزويلي بوجود خطر تدخل أمريكي وصدام عسكري مباشر، إلا أنه في الوقت نفسه يبقى مستبعداً في الوقت الراهن، نظراً للتكلفة العالية على واشنطن، والمرجح أكثر، أن هذه التحركات والضغوطات الكبرى التي تمارسها الأخيرة تهدف لتوتير الأوضاع داخل فنزويلا، تمهيداً لإطلاق ثورة ملونة جديدة أو صدامٍ أهلي.

باريس والوهم: حضور دوليّ يتجاوز

شكّلت فرنسا يوماً ما إحدى القوى التقليدية في النظام الدولي، لكنّ السنوات الأخيرة أثبتت أنّ قدراتها الاقتصادية والعسكرية في انحدار واضح. من هنا يأتي السؤال: لماذا لا يزال اسمها يتردّد في مشاهد كبرى كأفريقيا وأوكرانيا وسورية؟ كيف يمكن لدولة تعاني تراجعاً في أدواتها المادية أن تحافظ على حضورها في قلب الخطاب الجيوسياسي العالمي؟

■ عروة درويش

الإجابة القصيرة: باريس لا تتحدث دوماً باسمها الخالص، بل تظهر في كثير من الأحيان كظلٍّ لقوة أمريكية نافذة ضمن الانقسام القائم في المشهد السياسي في واشنطن. ومن هنا، يصبح حضورها المتكرر في الملفات الدولية انعكاساً لشبكة أوسع من التناقضات والمصالح والاصطفافات تتجاوز قدرتها الذاتية، لا يؤثر إلّا بقدر تأثير الأصيل الذي يحرّكها.

في هذا المقال، نسعى لتحليل هذه المفارقة من خلال ثلاثة ميادين رئيسية: أفريقيا، حيث كشفت التحولات الأخيرة حدود النفوذ الفرنسي؛ أوكرانيا، حيث يتجاوز خطاب باريس إمكاناتها الفعلية؛ وسورية، التي تُمثّل المثال الأوضح على التناقض بين الضجيج الدبلوماسي الفرنسي وواقع التراجع الاستراتيجي.

الركود الاقتصادي والضغوط المالية

وفق مقاييس عديدة، لم تعد فرنسا «محركاً اقتصادياً» كما كانت. فرغم أنّها ما تزال «اسمياً» سابع أكبر اقتصاد في العالم، لكن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا تتجاوز نحو أربعة % فقط. وبالأسعار الثابتة، فإن الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي اليوم أصغر مما كان عليه قبل الأزمة المالية في 2008.

بعد انتعاش ما بعد الجائحة بنسبة نمو بلغت +7 % عام 2021، تباطأ الأداء الاقتصادي الفرنسي. إذ بلغ متوسط النمو نحو 1 % سنوياً في 2023–2024، مع توقّعات بالتراجع إلى 0,6 % فقط نهاية هذا العام 2025. ورغم تراجع التضخم، فإن الزيادات الحقيقية في الدخل تبقى متواضعة.

بالتزامن مع ذلك، تحمل فرنسا ديناً عاماً ضخماً «نحو 113 % من الناتج في 2023، مع مسار صعودي باتجاه 118 % بحلول 2026». أمّا البطالة، التي بلغت 7,1 % منتصف 2023، فمتوقّع أن ترتفع نحو 8–9 % بحلول أواخر 2025. إجمالاً، تصف التوقّعات الرسمية الوضع بأنه «تباطؤ قوي» وإضعاف للاقتصاد المحلي.

وقد نبّه معلّقون بارزون إلى هذا الاعتلال منذ زمن، وذلك سابقٌ حتّى لأزمة كورونا. فقد حذّر مقال نشرته «أتلانتيك كاونسل» منذ 2013، بأنّ الاقتصاد الفرنسي كان «مريضاً»، ولم يسجّل نمواً لخمسة أعوام، مع بطالة شبابية فوق 26 %.

وفي الآونة الأخيرة، لاحظ محللون ماليون أوروبيون، تراجع ثقة الأعمال في فرنسا وتباطؤ الاستهلاك. ورغم استمرار تصنيف فرنسا كبلد ذي دخل مرتفع واقتصاد متنوّع، فإن آفاق نموّها البعيدة الأمد مقلقة: الاستثمار ضعيف، وثقة المستهلك تراجعت مع آثار التقشّف المالي. هذا الركود الاقتصادي يُقوّض ادّعاء باريس وجودها في القيادة العالمية. وكما قالت «شبيغل»، فإن «النموذج الفرنسي بلغ مرحلته النهائية».

تخلّف اقتصاد فرنسا عن نظرائه. وفي المقابل، رفعت قوى صاعدة– كالصين والهند– حصّتها العالمية، بينما تواصل مساهمة أوروبا في الناتج العالمي الانكماش. وتُظهر إحدى البيانات، أنّ حصة فرنسا من الاقتصاد العالمي بالكاد تبلغ اليوم نحو 2,0 %. في هذا السياق، يشكّك كثير من المحللين في قدرة فرنسا على إسقاط القوة بعيداً عن حدودها. وكما نشر مركز SETA التركي للأبحاث، فالأمر بصريح العبارة: أنّ باريس «لم يعد يُنظر لها، في نظر كثير من المراقبين، بأنّها لاعبٌ ثقيلٌ في السياسة الدولية».

من «فرانسأفريك Françafrique» إلى التراجع

عسكرياً، ما تزال فرنسا تحتفظ بقوات لا بأس بها، ناهيك عن أنّ لديها سلاح الردع النووي، لكن مدى عملياتها الخارجية تقلّص. تقليدياً، حافظت فرنسا على عشرات آلاف الجنود في مستعمراتها الأفريقية السابقة. وبحلول عام 2025، لم يبقَ لها على القارة سوى بضعة مئات. فلا تملك فرنسا اليوم في القارة الأفريقية بعد الانسحابات الكبيرة التي شهدتها في العامين الماضيين، سوى 80 مستشاراً في ساحل العاج، و350 جندياً في الغابون، إضافةً إلى حوالي 1,500 جندي في جيبوتي.

تقليدياً حافظت فرنسا على عشرات آلاف الجنود في مستعمراتها الأفريقية السابقة وبحلول عام 2025 لم يبقَ لها على القارة سوى بضعة مئات

تصف تحليلات متعددة تآكل النفوذ الفرنسي في أفريقيا بسرعة، فقد رأت جهات فرنسية رسمية في 2024 أنّ هذه الخطوات شكّلت «المسمار الأخير في نعش» هيمنة فرنسا العسكرية بعد الاستعمار في منطقة الساحل. وعلّق محلّل مركز الأبحاث المرموق «فيريسك مابل كروفت» مواشهيد دورماز: «هذا جزء من تحوّل بنيوي أوسع... تواصل فيه القوة السياسية والعسكرية لباريس التراجع». ليحلّ محلّها الروس والأتراك، وبشكل أقل الصينيون.

تبرز أدلّة تراجع فرنسا في أفريقيا بصورة دراماتيكية وحديثة. ففي تقييم واسع، يلاحظ محلّلون أنّ فرنسا «فقدت الوزن في ميزان القوى العالمي» ونقلّت ما تبقّى من قوّتها إلى أصغر الدول الإقليمية. عملياً، انتهت عمليات فرنسا إلى انسحاب أو هزيمة. فبعد سنوات من قتال التمرّدات الجهادية إلى جانب جيوش أفريقية، أُجبرت باريس على الخروج من مالي عام 2022، ثم خسرت قواعدها في بوركينا فاسو والنيجر. وبنهاية 2024، أعلن آخر شريك كبير لها في الساحل، تشاد، إنهاء اتفاقه الدفاعي مع فرنسا، قاطعاً شريان الإمداد لأي انتشار مستقبلي. وفي الوقت نفسه، تعزز روسيا مساعيها لإحلال نفسها محل فرنسا في هذه الساحات، ما يضاعف إظهار عجز باريس. في أفريقيا– المختبر الأوضح لقوة فرنسا خارج أوروبا– تشهد المعطيات والملاحظات التحليلية معاً على التراجع. تتقلص البصمة، ويحلّ محلّ النفوذ لاعبون آخرون. وهذه الاتجاهات تتطابق مع القصة الأوسع عن الضغوط الاقتصادية: فإذا كانت باريس تكابد للحفاظ على اقتصادها الداخلي، فمن الطبيعي أن تكابد للحفاظ على التزاماتها الخارجية.

فرنسا وحرب أوكرانيا: شريكٌ دون قيادة

عندما أطلقت روسيا حربها ضدّ الغرب في أوكرانيا مطلع 2022، انضمّت فرنسا إلى ائتلاف الغرب في العقوبات والدعم، لكن إسهامها وتأثيرها بقيا محدودَين مقارنةً بأمريكا وألمانيا. فقد أدانت فرنسا روسيا وقدّمت بعض الدعم العسكري «مدفعية وأنظمة دفاع جوي، إلخ»، لكنها لم تقدّم سوى جزء صغير من إجمالي دعم «الناتو/الاتحاد الأوروبي».

تشير قراءة إلى أنه خلال العامين الأولين من الحرب، شكّل الدعم الألماني ربع المساعدات الأوروبية «نحو 10 مليارات يورو»، في حين بلغ الدعم الفرنسي قرابة 2,7 مليار يورو– أي نحو 6,5 % من الإجمالي الأوروبي. عملياً، موّلت فرنسا التزامات أقل من دول أصغر بكثير؛ إذ لم تتجاوز تعهّداتها في 2024 مبلغ 3 مليار يورو، بالكاد أعلى من تعهّدات هولندا 2,0 مليار.

وتُبرز هذه الأرقام نقطة أساسية: فرنسا التي اختارت الاصطفاف إلى جانب الغرب في حربه ضدّ روسيا، ليست قائداً في صفّها. وكما كتب ديلان موتين في «Responsible Statecraft»، فإن نبرة ماكرون التصعيدية «حتى التلميح بإرسال قوات» بدت في جزء منها محاولةً لحفظ ماء الوجه. وينبغي «عدم النظر إليها إلا باعتبارها محاولة للتغطية على واقع، أنّ فرنسا ليست بوضوح في صفّ القادة بين داعمي أوكرانيا». بمعنى آخر، تتكلّم فرنسا بصوت عالٍ– لكن الحقائق تُظهر أنّ نفوذهم على كاملَ

إمكاناتها ويعكس انقسام واشنطن!

العملية ليس ذي قيمة كبيرة. بل إنّ قمة 2024 الأوروبية في باريس كشفت، في نظر كثيرين، أنّ ماكرون «بالغ في تقدير نفوذ فرنسا» كقوة موازنة مستقلة في مواجهة روسيا.

أما دبلوماسياً، فظلّ دور فرنسا محكوماً بقوى أكبر. فقد دعا ماكرون مراراً مسؤولين أوكرانيين وروساً إلى محادثات، لكن هذه المبادرات لم تغير المعادلة. وعندما سُرّب في مطلع 2024 أنّ باريس تدرس إرسال مستشارين أو حتى قوات إلى أوكرانيا، سارعت «الناتو» وأمريكا إلى التهدئة، ثم أوضحت فرنسا لاحقاً أنّ أي نشر سيكون محكوماً بشروط ضيقة. عملياً، تمثّل الدور الأبرز لماكرون والفرنسيين في استضافة زيلينسكي للصور والدعوة الإعلامية إلى مزيد من الدعم، بينما ظلّ صنع القرار الحقيقي– في نقل الأسلحة الثقيلة وإعادة الإعمار وتحديد المسار الاستراتيجي للحرب– في يد أمريكا.

لقد بات ضعف الدور الفرنسي في أوكرانيا مادّةً للتعليق والسخرية لدى أنصار موسكو. فقد كتبت العديد من وسائل الإعلام الروسية، بأنّ تصريحات الفرنسيين حول مساعدة أوكرانيا، أو إصدارها توجيهات للأوكران «منفصلة عن الواقع». وكما قال ألكسندر بيريندزييف، مثل هذه التصريحات: «غير واقعية وهدفها توتير الروس وإخافتهم».

وتُبرز مثل هذه الانتقادات الفجوة بين جعجعة باريس وقدراتها. وعلى الأرض، يقدّر قادة أوكرانيا دعم فرنسا، لكنهم يعلمون من هم المانحون الكبار. عملياً، يظهر اسم فرنسا في قصة أوكرانيا بوصفها جزءاً من الائتلاف الغربي الأوسع، لا كقطب كبير أو مستقل.

فرنسا وسورية: تهميشٌ تحت ظلال القوى الكبرى

يتكرّر المشهد نفسه في المشرق. ففي الحرب السورية وما بعدها، أطلقت فرنسا مواقف أخلاقية ودبلوماسية، لكن قوّتها الفعلية على الأرض هامشية. فمنذ 2011، نددت باريس بالنظام السوري وشاركت في بعض عمليات مكافحة «داعش»، لكنها لم تنشر قوات برية كبيرة. وحتى عندما انتقدت بقوة توغّل تركيا عام 2019، اعترف الرئيس ماكرون علناً وبصراحة بأن فرنسا أزيحت جانباً فعلياً. وأسف لأنّ أوروبا تتصرّف كـ «شريك صغير»، وأنّ «الواقع... أنّ من خرجوا منتصرين بفرض قوتهم في المنطقة هم تركيا وروسيا وإيران». وفقاً لكلامه، فقد ابتعد ميزان القوى عن الغرب في سورية، وفرنسا خلف الركب.

وكان ردّ تركيا على انتقادات فرنسا واضحاً. فقد سخر الرئيس رجب طيب أردوغان من ماكرون بعدما أثار مسألة تضامن «الناتو» إثر التوغّل التركي في مناطق شمال شرق سورية. والأدقّ، أنّ أردوغان شكّك علناً في شرعية الوجود الفرنسي في سورية، قائلاً: «ماذا تفعلون هناك؟ ليس لكم حقّ بالبقاء... لم يدعُكم النظام أيضاً». بمعنى آخر، أوضح الزعيم التركي، أنّ فرنسا ليست طرفاً في أي مسار سلام محلي، ولا مرحّباً بها كقوة متدخّلة. أما القليل من المستشارين والضباط الفرنسيين الخاصّين، فكانوا عملياً ضمن المظلّة الأمريكية؛ وتصرّ أنقرة على أنّ الولايات المتحدة هي الطرف الخارجي الوحيد ذي الصلة بقضية الأكراد السورية.

وقد تأكّد هذا المعنى بعد سقوط سلطة الأسد. ففي كانون الثاني 2025 استبعد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أي دور لفرنسا في فكّ الاشتباك أو حفظ السلام. وقال للصحفيين إنّ أنقرة «لا تتفاوض إلا مع الولايات المتحدة» بشأن شمال شرق سورية، وصنّف فرنسا على أنها بلدٌ «يحاول أن يدفع بمصالحه في سورية وهو يختبئ وراء أمريكا». وهذا التصريح العلني من حليف في «الناتو» لافت. إذ يعني أنّ صوت فرنسا في سورية يُرى كصدىً للسياسة الأمريكية، لا كموقف مستقل. فتركيا ترى أنّ باريس لا تملك نفوذاً مباشراً هناك– بل نفوذها قائم بقدر ما هي جزء من الائتلاف الذي تقوده أمريكا، ومن هنا علّقت وسائل الإعلام على أنّ تركيا ضغطت على السلطة في دمشق لعدم المشاركة في باريس مرة أخرى في الحوار مع قسد. وبغضّ النظر عن مدى تجاهل فيدان للانقسام الداخلي التركي، وأنّ هناك جزءاً من جهاز الدولة التركي– مثله مثل فرنسا– ينطق باسم الأمريكيين، وليس باسم مصالح الشعب التركي، فإنّ توصيفه لمحاولات فرنسا في سورية صحيح.

لهذا علينا أن ندرك بأنّ تصريحات فرنسا في سورية بخصوص تأييد قسد، ورغم أنّها قد تصبّ بشكل أو بآخر في صالح تعظيم مصالح فرنسا في سورية، تنبع قيمتها من أنّها تمثّل صوت قسم نافذ في السياسة الأمريكية، وهو قسمٌ قويّ يعبّر عن نفسه ضمن الانقسام الأمريكي الحاصل في التعامل مع جميع الملفات الدولية، بل وحتى الداخلية في الولايات المتحدة ذاتها.

لقد بات ضعف الدور الفرنسي في أوكرانيا مادّةً للتعليق والسخرية لدى أنصار موسكو

فرنسا تابعة في المحصلة

إذا جمعنا أفريقيا وأوكرانيا وسورية، يظهر نمط متسق: لم تعد فرنسا قوةً كبرى تعمل منفردة. فقد خسرت وزنها الاقتصادي، ولم يعد جيشها قادراً على ضمان أمن الدول الحليفة منفرداً، وغالباً ما تأتي مبادراتها الدبلوماسية ضمن إجماع الاتحاد الأوروبي/الناتو، بدلاً من فعل مستقل لم تعد قادرة على تحمّل تكلفة المضيّ به. وليس ذلك بالمستغرَب: فبعد عقود من الاتّكال على الأمريكيين، تمّ تجريف القدرات الفرنسية، لهذا تجد فرنسا صعوبة في الخروج عن الصف.

خلاصة القول، يمكن لَمس تراجع نفوذ فرنسا العالمي بشكل واضح، ويتبدّى ذلك من الأرقام الإحصائية وتوالي والأحداث. فأداء اقتصادها يترنّح تحت الدين والركود، وحملاتها العسكرية باتت دفاعية أو رمزية مع انسحابها من أفريقيا، واكتفائها بدور مساند في نزاعات كأوكرانيا، أو جعجعتها في سورية. ويمكننا أن نخلص من هذا إلى أنّ باريس لم تعد قوةً عظمى إلّا في الإعلام، وحتّى مقعدها الدائم في مجلس الأمن لا تستحقه مقارنة ببقيّة القوى الصاعدة.

إنّ أيّ ظهور لفرنسا ضمن غير هذه القراءة هو مضلل، فحتّى عندما فرض ترامب رسومه الجمركية بشكل مذلّ على الاتحاد الأوروبي، ورغم تعليقات المسؤولين الفرنسيين على هذه الاتفاقية بأنّها مذلّة، لم تتمكن فرنسا من سحب أوروبا، أو حتّى نفسها بشكل مستقل. من هنا يمكننا أن ندرك أن فرنسا تتحرّك ضمن كتلة غربية تقودها أمريكا. ولهذا علينا أن ندرك أنّه في ساحات التماس من الساحل إلى دونباس إلى دمشق، الآخرون يرسمون المسار– وفرنسا تتبع.

إنستغرام كفقاعة ثقافية لاقتصادٍ بلا إنتاج حقيقي «1»

يمثل إنستغرام نموذجاً اقتصادياً جديداً يستثمر في نوعٍ خاص من السلع الثقافية. حيث يمكن لمؤثّريه جني المليارات دون أن يجعلوا أيَّ دولة أكثر تطوراً أو ثراءً أو حكمة. فشتّان ما بين إنفاق المال على شراء ثلّاجة أو سيارة أو جرار زراعي، وإنفاق المال بناءً على نصيحة مدرِّبة «أتيكيت» أو على مكمِّل غذائي «سحري»، أو ما شابه.

■ برونا فراسكولا
تعريب وإعداد: ياسمين دمشقي

إذا كانت الثلاجة والسيارة والجرار تمثل اقتصاداً صناعياً، وتحدث في حدّ ذاتها تحسُّناً موضوعياً في جودة الحياة أو الإنتاجية، فإنّ نشاطات أنواع معيّنة ممن يمتهنون ما بات يعرف بـ«التدريب على الحياة» «لايف كوتش» لا يتطلب سوى «اللُّعاب» والثرثرة. وحتى عندما يستعمل إنستغرام للترويج إلى سلع صناعية ومنتوجات، سواء المكملات الغذائية وصولاً إلى الأجهزة الكهربائية والحواسيب، فغالباً ما لا يخلق وظائف جديدة من نمط إنتاجي، بل هي ضمن الوساطة التجارية والسمسرة، والسلع التي تطلّبت إنتاجاً حقيقياً التي يجري الترويج لها غالباً ما تكون قد استوردت بمعظمها من الصين. ويمكن القول إنّ هذا التطبيق الأمريكي «إنستغرام» هو الإعلانُ المبوَّب الأبرز في اقتصاد مُنخفض التصنيع، وفيه تُعامَل عمليات الاحتيال والمخطّطات الهرمية كأمورٍ طبيعية وعادية.

سواء في الولايات المتحدة أو في الصين، تتداخل شركات التكنولوجيا الكبرى مع الحكومة. ولكن في هذا الصدد، يكمن الاختلاف الرئيسي بين الولايات المتحدة والصين في أنه في الولايات المتحدة لا نستطيع معرفة من يتحكم بمن «الشركات أم الحكومة»، بينما في الصين نعلم جيداً أن الدولة هي التي تتحكم في الشركات. الولايات المتحدة بلدٌ يستطيع فيها رجل مثل روكفلر شراء جميع آبار النفط التي يريدها، ثم يرعى استخبارات الحكومة. يُفهم هذا النقص في القيود الحكومية على سلطة المال الخاص على أنه «حرية»، وكذلك في نظر أتباع النزعة الأمريكية. أما نقيض ذلك، فيُفهم على أنه «ديكتاتورية».

كان مارك زوكربيرغ منخرطاً بعمق في الدولة العميقة، ومع انتخاب ترامب، تبنى أسلوب إيلون ماسك. قامت شركة فيسبوك، التي أسسها زوكربيرغ، بشراء إنستغرام عام 2012 وواتساب عام 2014. وفي عام 2021، خضعت شركة فيسبوك لتغيير علامتها التجارية، وأصبحت تُعرف باسم «منصّات ميتا». وهي تمتلك فيسبوك وإنستغرام وواتساب، من بين شركات أخرى.

إذا كان فيسبوك في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، شبكة التواصل الاجتماعي للمظاهرات والثورات الملونة، فإنّ إنستغرام، بعد أن اشتراه زوكربيرغ، تغير كثيراً ليصبح موقعاً ضخماً للإعلانات المبوَّبة، حيث يطرق المؤثرون أبواب المستخدمين لبيع البضائع.

تاريخ الإنستغرام

أنشأ كيفن سيستروم ومايك كريغر تطبيق إنستغرام، وأطلق في تشرين الأول 2010، وكان متاحاً فقط لأجهزة آيفون. ونما التطبيق بسرعة كبيرة، إذ تزامن إطلاقه مع إطلاق هاتف آيفون بكاميرا فائقة. في ذلك الوقت، كانت منصة التواصل الاجتماعي الرئيسية في الولايات المتحدة هي فيسبوك، المملوكة لزوكربيرغ. اشترى زوكربيرغ إنستغرام في نيسان 2012 مقابل مليار دولار. وبعدها أصبح إنستغرام متاحاً لنظام أندرويد، نظام التشغيل الرئيسي للهواتف المحمولة الذي تملكه غوغل. قبل استحواذ زوكربيرغ، كان إنستغرام منصة تواصل اجتماعي مختلفة تماماً؛ لم يكن يتضمن فيديوهات أو قصصاً، ناهيك عن المؤثرين. على حدّ ما أذكر آنذاك، كان إنستغرام منصةً ينشر فيها الشباب العصريون صوراً للقطط والكتب والقهوة ولوحات فنّية، إلخ، ليظهروا كأذكياء أو حسّاسين. كان الاختلاف يكمن في طابع الصور القديمة، الذي جسّده كلٌ من الشكل المربع والفلاتر. كان هدف إنستغرام أن يكون منصة تواصل اجتماعي للصور لمستخدمي آيفون. لذا، إذا كان إنستغرام يُستخدم اليوم حتى من قِبل السيدات المسنات ومجالس المدن الصغيرة في البرازيل، فذلك لأن زوكربيرغ غيَّر المنصة كثيراً. كان أحد التغييرات إنشاء قسم تسويق وبيع الإعلانات.

يُستَخدَم إنستغرام إلى حد كبير كمنصة ضخمة لعمليات الاحتيال حيث يتكاثر الذين لا يبيعون أيّ شيء ذي صلة بالنمو الحقيقي

التسويق على طريقة أوباما

في عام 1999، نشر رجل الأعمال والمُعلن سيث جودين كتاب «التسويق بالترخيص: تحويل الغرباء إلى أصدقاء، والأصدقاء إلى عملاء». وحملت أوراق اعتماده مؤهلات نائب رئيس التسويق المباشر في شركة «ياهو»! عنوان الكتاب واضحٌ بذاته، وكان الهدف منه إيجاد حلّ لزوال التسويق التقليدي. لم يعد الناس قادرين على الانتباه لإعلانات التلفزيون، وملحقات المجلات، واللوحات الإعلانية، والملصقات. ونتيجةً لذلك، أهدرت الشركات أموالها على تسويق غير فعّال، واحتاجت إلى حلّ جديد. يُطلق جودين على هذا التسويق اسمَ «التسويق المُقاطِع»؛ لأنّ الإعلان يعترض أو «يُقاطع» العميلَ المحتمل الذي اعتاد تجاهل الإعلانَ التقليدي، ويقترح إنشاء تسويقٍ قائم على الإذن، أيْ يعتمد على موافقة المستهلك على عرض المنتجات عليه. فبمجرد أن يصبح البائعُ صديقاً لك، سيتمكّن من لفت انتباهك لإعلاناته. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من إنشاء «هياكل الإذن».

اكتسب هذا المصطلح شهرةً سياسيةً مفاجئةً بفضل استخدام أوباما له. وقد استخدمه أوباما لأن مستشارته الاستراتيجية، أكسلرود، أصبحت خبيرةً في انتخاب السياسيين السود باستخدام هذه الاستراتيجية التسويقية المطبّقة في السياسة.

يرى سيث جودين أن على «الصديق» ألا يكتفي بالموافقة على الإعلان، بل أن ينتظره بفارغ الصبر، فهو يُحب البائع ويثق به. علاوة على ذلك، يعتقد جودين أن المستهلك اليوم لديه بالفعل علاماته التجارية المفضّلة ولا يُبالي بالجودة، لذا فإن الأهم هو إيجاد سوق مُتخصص عبر الوسائل الرقمية بدلاً من الظهور على التلفزيون لإطلاق منتج جديد لشخص لا يُنصت، وحتى لو فعل، فهو يمتلك علامته التجارية المُفضّلة. نقطة أخرى هي أن البضائع قد تطورت بالفعل إلى أقصى حد، ولن يتمكن أحد من صنع قميص بتقنية مُبتكرة تماماً تُجبر المستهلك على تغيير علامته التجارية.

لم ينضم غودين إلى ياهو فجأةً، بل امتلك شركةً رائدةً في مجال التسويق الرقمي «يويوداين» وباعها إلى ياهو، حيث عمل فيها لاحقاً. وبناءً على ذلك، نفهم أن شخصية المؤثّر على إنستغرام قد ابتُكِرَت قبل أكثر من عشر سنوات من اختراع إنستغرام نفسه.

انعكاس للركود؟

هل صحيحٌ أن تسويقَ إنستغرام يعكسُ أزمةً اقتصاديةً في الولايات المتحدة؟ فالافتراضُ السائدُ هو انعدامُ الابتكارِ وعدمُ أهمية الجودة. يمكن وصف إنستغرام بأنه منصةٌ ضخمة للمخططات الهرمية وعمليات الاحتيال. ففيه يتكاثر الذين لا يبيعون أي شيء ذي صلة بالنمو الحقيقي. يُظهر المؤثّرون «الإنفلونسرز» حياةً رائعةً ويُعطون متابعيهم انطباعاً بأنهم عند شراء المنتج المناسب سيحظون بالجمال والحب وحتى الشهرة. فلا عجب أن يكون إنستغرام ناقلاً رئيسياً للأمراض النفسية لدى كثير من المراهقين أو الشباب من الجنسين، الذين قد يلجأون إلى البحث عن حلول «سحرية» لمشاكلهم العاطفية.

لا أعلم إن كان تراجع الصناعة قد ولّد اعتماداً على هذا النوع من الأسواق المفترسة، أم أن هذا النوع من الأسواق المفترسة يُولّد تراجعاً في الصناعة، إذ إنَّ أحدهما يُعزز الآخر. لكن المؤكّد هو أنه إذا كانت الولايات المتحدة تُقدّر هذه المنصة إلى هذه الدرجة، فإن اقتصادها لا يتمتع بمستقبل مشرق، لأنه رهانٌ على اقتصادٍ غير منتج يُضرّ بالمستهلكين أنفسهم.

ليست مجرد خريطة!

في خطوة باتجاه استعادة السردية الإفريقية ومحاولة لتصحيح الصورة النمطية السائدة منذ قرون، دعا الاتحاد الإفريقي إلى وقف استخدام خريطة «ميركاتور» التي وُضعت في القرن السادس عشر، واعتماد خرائط حديثة تُظهر الحجم الحقيقي لقارة إفريقيا.

■ إيمان الأحمد

الخريطة التي أنشأها الجغرافي جيراردوس ميركاتور عام 1569 لأغراض الملاحة، لكنها شوّهت أحجام القارات حيث أظهرت أمريكا الشمالية وغرينلاند وروسيا أكبر من حجمها الفعلي، وقلّصت إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وأكدت نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، سلمى مليكة حدادي، في حديث لوكالة «رويترز» أن الخريطة رسّخت صورة زائفة عن القارة، وأن إفريقيا ثاني أكبر قارة من حيث المساحة، ويعيش فيها أكثر من مليار نسمة، وأن تصويرها قارة «هامشية» يؤثر في السياسات والإعلام والتعليم.

ثمة رمزية في الخطوة التي وصفها البعض بأنها «بيان سياسي» نحو فهم العالم بطريقة جديدة مبنية على إنصاف دول عالم الجنوب وتبني رؤية مغايرة لرؤية القوى المهيمنة تاريخياً وعدستها، من خلال عدسة جديدة واضحة وأكثر موضوعية تعكس الحقائق على الأرض وتؤكد مكانة قارة إفريقيا كقارة عظيمة ومركزية في العالم وليست مجرد مكان هامشي صغير يحاول الغرب وإعلامه تشويهه.

وقد أطلقت منظمات مدنية حملة «صحّحوا الخريطة» لإلغاء اعتماد خريطة «ميركاتور» وقادت الحملة منظمتا «أفريكا نو فيلتر» و«سبّيك أب أفريكا»، ودعتا إلى اعتماد خرائط أخرى تظهر فيها المساحات الحقيقية للدول والقارات بشكل أدق. وأكدت المديرة التنفيذية لـ«أفريكا نو فيلتر»، موكي ماكورا، أن حجم إفريقيا في الخريطة الحالية «خاطئ». ووصفت الأمر بأنه أطول حملة تضليل عرفها العالم، وشددت على ضرورة إنهائها.

بينما قالت الشريكة المؤسسة لـ«سبّيك أب أفريكا»، فارة نداي، إن الخريطة حرمت الأطفال الأفارقة من الاعتزاز بهويتهم منذ سنوات الدراسة الأولى.

بينما بررت نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي تبنّيه للحملة لكونها «تندرج ضمن مساعيه لاستعادة مكانة إفريقيا على الساحة العالمية. وربطها بالنقاشات المتصاعدة حول التعويضات عن الاستعمار والعبودية».

وأوضحت أن الاتحاد سيناقش مع الدول الأعضاء خطوات جماعية لدعم خطوته هذه، وسيدعو المنظمات الدولية إلى اعتمادها.

ورغم المشاكل الفنية التي تعانيها الخرائط الأخرى ولكن الحملة أرسلت طلباً رسمياً إلى لجنة الأمم المتحدة للبيانات الجغرافية، وأكد متحدث أممي أن لجنة خبراء ستراجع الطلب قبل اتخاذ القرار.

حظي المطلب الإفريقي بدعم من مناطق أخرى. إذ أعلن نائب رئيس لجنة التعويضات في مجموعة الكاريبي «كاريكوم»، دوربرين أومارد، عن تأييده للخريطة الجديدة، واعتبرها رفضاً لـ«أيديولوجيا القوة والهيمنة» التي فرضتها خريطة «ميركاتور».

يشكك البعض في هذه القضية لأنها رمزية وأن الأولوية يجب أن تكون للمشاكل الملموسة ولكن المؤيدين يرون أن المعركة الرمزية جزء لا يتجزأ من بناء الهوية والكرامة اللازمتين لمعالجة هذه المشاكل.

أخبار ثقافية

تحركات احتجاجية لموظفي «مايكروسوفت»

قام عشرات الموظفين في «مايكروسوفت» باحتلال الحرم الشرقي لمقر الشركة في ولاية واشنطن. ورفع المشاركون لافتات حملت شعارات مثل: «انضم إلى انتفاضة العمال – لا عمل من أجل الإبادة». جاء التحرك بعد أقل من أسبوع على إعلان الشركة فتح تحقيق مستقل عن استخدام منصتها «أزور» لتخزين بيانات مراقبة جمعها جيش الاحتلال الإسرائيلي عن الفلسطينيين. وأزور هي منصّة حوسبة سحابية توفّر خوادم وتخزيناً عبر الإنترنت. تستخدمها الشركات لتشغيل تطبيقات، وإدارة بيانات.

نظّم الاعتصام تحالف «لا أزور من أجل الإبادة»، الذي يطالب «مايكروسوفت» بقطع علاقاتها مع «إسرائيل». وشهدت الاحتجاجات مداخلات من موظفين حاليين وسابقين. كشفت صحيفة «الغارديان» وصحف أخرى مطلع الشهر الحالي استخدام وحدة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية 8200 «أزور» لتخزين تسجيلات لمكالمات الفلسطينيين في الضفة وغزة. ونفت «مايكروسوفت» ذلك.

وأنهت الشرطة الاعتصام بعد نحو ساعتين، وأبلغت المشاركين أنهم سيُعتقلون بتهمة التعدي على الملكية إن لم يغادروا. أكد متحدث باسم «مايكروسوفت» أن المحتجين غادروا طوعاً، وأن الشركة ملتزمة ببيانها السابق حول التحقيق.

«غزة بوصلة» الأحرار

تحت شعار «غزة هي البوصلة» تستعد مدينة ديترويت في ولاية ميشيغان الأمريكية لاحتضان أكبر مؤتمر جماهيري من أجل فلسطين بين 29 و31 آب الحالي. والذي يأتي انعقاده في لحظة هامة وكاستجابة مباشرة لمحاولات الترهيب والتجريم التي تقودها الصهيونية والغرب ضد كل من يتضامن مع فلسطين وشعبها من خلال استهداف الناشطين والمؤسسات التضامنية عبر الاعتقالات والحملات الأمنية.

النسخة الأولى من المؤتمر عُقدت في أيار العام الماضي، بمشاركة قرابة 3500 ناشط وممثل عن منظمات شبابية وشعبية من مختلف الولايات، وأسفرت عن تأسيس إطار تنسيقي أطلق فعاليات فلسطينية مشتركة على مستوى أمريكا، اكملت عملها ومهدت للمؤتمر الحالي.

سيكون برنامج هذا العام أكثر شمولاً، إذ يتضمن كلمات لقيادات فلسطينية وناشطين من الداخل والشتات، إلى جانب جلسات حوارية وورشات عمل عملية حول الحملات الجارية والمشاريع المقبلة لدعم غزة ومناهضة الاستعمار الصهيوني. كما يتخلله برنامج ثقافي واسع يعكس التراث الفلسطيني، بهدف ربط الأجيال الجديدة بجذورها وتعزيز الذاكرة الجماعية. ومن المتوقع أن يكون هناك حضور جماهيري أكبر من العام الماضي.

كانوا وكنا

فطوم سيريس من المناضلات الشعبيات في حلب، ولدت في عام 1880 في حلب وتوفيت في عام 1965، كانت عاملة ماهرة على النول العربي الصغير، بعد اعتقال ولديها الشيوعيَّين ربيع وعبد الفتاح محبك أثناء الوحدة سيرت مظاهرة نسائية في حلب مطالبة بالإفراج عن المعتقلين، وكانت أثناء اعتقال ولديها توزع منشورات الحزب التي تخبئها تحت حزام ملحفتها في الأسواق وأحياناً داخل مخافر الشرطة.

لماذا «الحلول الأمنية/العسكرية» في سورية محكومة بالفشل؟

يدافع البعض عما يسمى حلولاً أمنية أو عسكرية في التعامل مع الواقع السوري الراهن، باعتبارها أدوات فيما يسمى «فرض سيطرة الدولة» أو «فرض هيبة الدولة» أو «الحفاظ على وحدة البلاد ضد التيارات الانفصالية والمتعاملة مع الخارج».

من الصحيح أن العمليات ذات الطابع الأمني أو العسكري، هي عمليات تستخدمها الدول من وقت إلى آخر، للتعامل مع أزمات داخلية أو خارجية، ولكن نجاح أو عدم نجاح هذا النوع من العمليات، يتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة الأزمات التي يجري التعامل معها؛ فالعمليات الأمنية أو العسكرية التي تستخدم في الإطار الداخلي، تستخدم عادة للتعامل مع أفراد أو مجموعات صغيرة تشكل خطراً على المجتمع بالدرجة الأولى وعلى منظومة الحكم بالدرجة الثانية. في هذه الحالة، يكون العنف الذي تستخدمه أجهزة الدولة مدعوماً برأي عام يعزل تلك المجموعات، ويجعل التعامل الأمني/العسكري معها ممكناً، ويكون التعامل بعيداً عن الاصطفاف السياسي أو القومي أو الديني أو الطائفي، أي أنه يكون أمراً ذا بعد وطني عام يحظى بموافقة ومباركة شعبية ووطنية عامة. بالمقابل، فإنه حين تحمل الأعمال الأمنية والعسكرية صفة القسر والإجبار السياسي، فإنه تقسم الشعب الواحد إلى جهات متحاربة متقاتلة، وأخطر من ذلك أن تحمل الأعمال الأمنية والعسكرية شحنة قومية أو دينية أو طائفية... حينها تكف الدولة عن التصرف كدولة، ويكف المواطنون عن التصرف كمواطنين، وتنزلق الأوضاع بأسرها نحو ما يشبه الحرب الأهلية، بكل ما تحمله من مخاطر على وحدة المجتمع وعلى وحدة البلاد.

في الحالة السورية الملموسة، سبق أن جرب بشار الأسد الحلول الأمنية والعسكرية لفرض بقائه سياسياً، واستخدم بأشكال مباشرة وغير مباشرة، الشحن الطائفي في تسعير الصراع، ولم يكن الوحيد الذي فعل ذلك، بل ساعدته فيه قوى حسبت نفسها على المعارضة، إضافة إلى قوى خارجية متعددة، كان من مصلحتها تهشيم وحدة المجتمع السوري، وإضعاف سورية ككل.

اليوم أيضاً، ومرة جديدة، تثبت «الحلول الأمنية/العسكرية» فشلها، وعجزها عن التعامل مع المشكلات والأزمات الملموسة في الواقع السوري. بل وأكثر من ذلك، فإنها تؤدي إلى تعميق الأزمات التي يفترض أنها تحاول حلها. على سبيل المثال: لننظر ما هي النتيجة التي ترتبت على التعامل مع الأزمة في السويداء بمنطق أمني عسكري؟ ألم يكن الهدف المفترض هو «استكمال الاندماج» و«تمديد سيطرة الدولة على كافة الأراضي»؟

وما هي النتيجة؟ التيار الذي كانت له مشاريع ورؤى تتجاوز سورية نفسها، كان تياراً ثانوياً في السويداء، ولم يكن صاحب الوزن الأعلى بكل تأكيد... واليوم؟ جرى انزياح كبير في المزاج العام، سمح للتيار «المستهدف» بأن ينمو ويزداد وزناً. وأخطر من ذلك أن درجة التدخل الخارجي قد زادت، ما يعني أن الأطراف السورية، منفردة ومجتمعة، ودون أي استثناء، باتت أضعف مما كانت عليه قبل «الحل الأمني/العسكري».

ما يحتاج إلى فهم عميق، هو أن تراكم الأزمات عبر عقود طويلة في سورية، جعل أي حلول جزئية مجرد وهم من شأنه فقط تعميق تلك الأزمات؛ ما تحتاجه البلاد هو حل شامل، جذري، يقوم على التوافق والتفاهم بين السوريين ككل، بعيداً عن نزعات الغَلَبة والسيطرة والقسر والإجبار، التي انتهت صلاحيتها التاريخية؛ فهذه النزعات اليوم تعني دفعاً واعياً أو غير واعٍ نحو تفتيت المجتمع، ونحو رفع مستوى التدخلات الخارجية، بل ونحو الخطر الأكبر أيضاً، أي تجدد أنهار الدماء وصولاً إلى التقسيم الذي لن يكون القاع النهائي، بل مجرد عتبة أولى نحو حروب أكثر دموية وتدميراً، وما يرافقها من نهب وظلم مقترن بسيطرة أمراء الحروب على اللوحة، وتحكم الخارج بخيوط اللعبة الداخلية بشكل أكبر وأكثر استحكاماً...

عام 2011، كنا من القائلين بأن المطلوب هو حل سياسي شامل، تغيير جذري شامل، اقتصادي–اجتماعي وسياسي، وأن مجرد إسقاط السلطة والمجيء بسلطة أخرى، لا يعني بالضرورة إسقاط النظام، ناهيك عن بناء نظام جديد.

تثبت الأحداث اليوم، أننا ما نزال في المعضلة نفسها من حيث الجوهر؛ فالمهمة ما تزال قائمة على جدول الأعمال الوطني السوري؛ مهمة التغيير الجذري الشامل المبني على التوافق بين السوريين... وهذه المهمة هي الجوهر، امتلاك الشعب السوري بأكمله لحقه في تقرير مصيره بنفسه، والطريق نحوها ما يزال مرسوماً في خارطة الطريق الموجودة في القرار 2254، ونقطة البدء هي المؤتمر الوطني العام الذي يلعب دور جمعية تأسيسية جديدة، على غرار ما جرى عام 1919، ينتج حكومة وحدة وطنية، ودستوراً دائماً، وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة يقرر السوريون من يريدون، وماذا يريدون.

محاولات الاستقواء بجزء من السوريين على جزء آخر، ومحاولات الاتكاء على حلول جزئية ذات طابع أمني أو عسكري، يمكنها أن تفعل شيئاً واحداً هو إضعاف كل السوريين بكل أطرافهم، وتقوية التدخلات الخارجية، وفتح أبواب الجحيم على مصير البلاد وأهلها... الاستقواء يكون فعالاً بشكل إيجابي فقط، حين يستقوي السوريون ببعضهم البعض، سواء في وجه من يعاديهم من الخارج، أو في وجه المهمات الكبرى التي يحتاجون لحلها، في الاقتصاد والمعيشة والتعليم والطبابة والإسكان والبنى التحتية وغيرها الكثير...

مجرد إسقاط السلطة والمجيء بسلطة أخرى لا يعني بالضرورة إسقاط النظام ناهيك عن بناء نظام جديد